دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية
UNIVERSITY OF ZAWIA

إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

كلية الاقتصاد

قسم العلوم السياسية

رسالة مقدمة لاستكمالا متطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية بعنوان

التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا وأثره على الأمن القومي

دراسة تحليلية بين 2011-2021م

إعداد الطالب: يوسف محمد خليفة اللافي

إشراف الدّكتور: الصّديق خليفة الكيلانيّ

الدرجة العلمية: أستاذ

للعام 2025-2026م

الإقـرار

أُقِرُّ أنا .....، بأن ما اشـــتملت عليه الرســـالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باسـتثناء ما تمت الإشـارة إليه حينها، وأن هذه الرسـالة ككل أو أي جزءٍ منها لم يُقدَّم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤســـســـــة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة أو الأطروحة والاستفادة منها مصدراً مرجعياً للمعلومات، لأغراض الاطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع: .....

التاريخ: / / 20

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات / الآية "9"

الإهـــــــــــداء

إلى والدي رحمه الله

الذي علّمني معنى القوة والرضا والثبات.

إلى أمي الحبيبة

نبض قلبي ومصدر عطائي، أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي

سندي الدائم ورفقة دربي التي لا تُقدّر بثمن.

إلى أصدقائي

الذين كانوا لي عونًا ودعمًا في كل مراحل الطريق.

وإلى كل من ساهم في نجاحي

بجهد، أو كلمة، أو دعوة صادقة.

إليكم جميعًا...

أهدي ثَمرةَ هذا العملِ المتواضع عربونَ وفاءٍ ومحبةٍ وامتنان.

شكرٌ وتقديرٌ

بعد حمد الله وشـــكره أتقدّم بخالص الشّـــكر والتّقدير إلى أســـتاذي الفاضـــل الدكتور أ، د الصّديق خليفة الكيلانيّ لتوجهاته العلميّة ومتابعته رسالتي، وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمة.

كما أتقدم بجزيل الشّكر إلى الأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة الموقّرة ،على قبولهما مناقشة رسالتي هذه، وتحملهما عناء القراءة والتقييم وهما:

1 - د، عمر سعيد الفلاح
2 - د، عماد عمر خليفة

وفي الختام، أتوجّه بخالص الشـــكر والتقدير إلى كل من قدّم لي الدعم والتشـــجيع ولو بكلمة طيبة خلال مسيرتي في إعداد هذه الرسالة.

جزاكم الله عني جميعاً خيـر الجـزاء

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة بالتحليل التنافس الجيوسياسي على موارد النفط والغاز في ليبيا خلال الفترة (2011–2021)، وتبحث في تأثير هذا التنافس على منظومة الأمن القومي الليبي، تمثل ليبيا إحدى أهم الدول الطاقوية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، إذ تمتلك أكبر احتياطي نفطي في القارة، ويُعد قطاع الطاقة فيها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، غير أن التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011 جعلت موارد الطاقة محوراً رئيسياً للصراع بين فاعلين محليين وإقليميين ودوليين، وهو ما انعكس سلباً على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي للدولة.

ترصد الدراسة كيف تحوّلت الحقول والموانئ النفطية إلى مناطق نفوذ تتنازع عليها جماعات مسلحة وقوى خارجية، مستفيدة من حالة الانقسام المؤسسي، كما توضّح كيف استخدمت بعض القوى الإقليمية والدولية أدوات متعددة من بينها الدعم العسكري والصفقات الاقتصادية والتحالفات مع سلطات الأمر الواقع من أجل ضمان نفوذها في قطاع الطاقة، خصوصاً في ظل التنافس العالمي على الطاقة في شرق المتوسط وأفريقيا.

وتشير النتائج إلى أن التنافس على النفط والغاز أدى إلى تآكل سيادة الدولة الليبية على مواردها، وتعطيل الإنتاج مراراً، وانخفاض العائدات، مما أثّر على قدرة الدولة في تمويل خدماتها الأساسية، كما ساهم في إطالة الأزمة السياسية، وتعزيز الانقسامات، وتنامي دور الميليشيات المسلحة، وتراجع فاعلية المؤسسات الرسمية.

وتبرز الدراسة أن التدخلات الخارجية لم تكن اقتصادية فقط، بل حملت أبعاداً استراتيجية تتعلق بالأمن البحري، وتوازنات القوى الإقليمية، والشراكات العسكرية، وبناءً عليه، تؤكد الدراسة أن الأمن القومي الليبي أصبح مرتبطاً بشكل وثيق بإدارة قطاع الطاقة، وأن استمرار التنافس الدولي والإقليمي يهدد استقرار البلاد ويعيق مسار التسوية السياسية.

وتخلص الدراسة إلى ضرورة تبني إصلاحات شاملة لقطاع الطاقة، وبناء مؤسسات أمنية واقتصادية قوية، وإطلاق حوار وطني حول إدارة الثروة النفطية، إضافة إلى إعادة صياغة العلاقات مع القوى الدولية على أساس احترام السيادة وحماية الموارد الوطنية، بما يعزز من استقرار ليبيا واستعادة أمنها القومي على المدى الطويل.

Abstract

This study analyzes the geopolitical competition over Libya's oil and gas resources during the period 2011–2021 and examines its impact on Libya's national security، Libya is one of the most important energy-producing countries in North Africa and the Mediterranean, possessing the largest oil reserves in the continent, with the energy sector forming the backbone of its national economy، However, the political and security transformations that followed 2011 turned energy resources into a central arena of conflict among local, regional, and international actors, negatively affecting the country's political, security, and economic stability.

The study shows how oil fields and export terminals have become zones of influence disputed by armed groups and foreign powers, capitalizing on institutional fragmentation، It also explains how several regional and global actors have employed military support, economic deals, and alliances with de facto authorities to secure leverage in Libya's energy sector, especially amid the growing international rivalry over energy in the Eastern Mediterranean and Africa.

Findings indicate that geopolitical competition over oil and gas has eroded state sovereignty over strategic resources, repeatedly disrupted production, and reduced revenues—thus undermining the government's ability to fund essential public services، It has also prolonged the political crisis, deepened institutional divisions, strengthened armed groups, and weakened the effectiveness of official state institutions.

The study further demonstrates that foreign interventions were not solely economic but also strategic, involving maritime security concerns, regional power balances, and military partnerships، Consequently, Libya's national security has become closely linked to the management of its energy sector, and the persistence of international and regional rivalry poses a major threat to the country's stability and hampers political settlement efforts.

The study concludes by emphasizing the need for comprehensive reforms in the energy sector, the rebuilding of strong security and economic institutions, the initiation of a national dialogue on oil-wealth management, and the restructuring of Libya's international partnerships based on sovereignty and resource protection، Such measures are essential for restoring stability and safeguarding Libya's national security in the long term.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الإهـــــداء	ج
شكرٌ وتقديرٌ	د
ملخص الدراسة	هـ
فهرس المحتويات	ز
المقدمة	1
أولاً: أسباب اختيار الموضوع	2
ثانياً– مشكلة الدراسة	3
ثالثاً: فرضيات الدراسة	4
رابعاً: منهجية الدراسة	4
خامساً: أهمية الدراسة	5
سادساً– أهداف الدراسة	6
سابعاً– الحدود الزمنية للدراسة	6
ثامناً: مصطلحات الدراسة	7
تاسعاً: مصادر البيانات والمعلومات	8
عاشراً: الدراسات السابقة	9
الحادي عشر: تقسيمات الدراسة	12
الفصل الأول **الإطار النظري للتنافس الجيوسياسي وموارد الطاقة**	**15**
تمهيد	16
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة	17
المطلب الأول: الجغرافيا السياسية – المفهوم والتطور النظري	18
المطلب الثاني: الأمن القومي – المفهوم والأبعاد الرئيسية	23
المطلب الثالث: النفط والغاز كموارد استراتيجية في العلاقات الدولية	29
المبحث الثاني: التنافس الجيوسياسي في أدبيات العلاقات الدولية	36
المطلب الأول: محددات التنافس الجيوسياسي في النظام الدولي	37
المطلب الثاني: أشكال التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى	40

المطلب الثالث: الطاقة كعامل موجه في التفاعلات الدولية	45
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للتنافس على الطاقة	49
المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة وتفسيرها لصراعات الموارد	50
المطلب الثاني: نظرية الاعتماد المتبادل في فهم التنافس الطاقي	53
المطلب الثالث: التطبيقات النظرية على الحالة الليبية	56
الفصل الثاني **التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا (2011–2021م)**	**59**
تمهيد	60
المبحث الأول: الخصائص الجغرافية والاقتصادية لقطاع الطاقة الليبي	61
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لمصادر النفط والغاز في ليبيا	62
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للثروات الطاقية الليبية	65
المطلب الثالث: هيكل قطاع الطاقة والمؤسسات المسؤولة عنه	68
المبحث الثاني: الفواعل الدولية والإقليمية في التنافس على النفط الليبي	71
المطلب الأول: الأدوار الدولية في التنافس على الطاقة	72
المطلب الثاني: التداخلات الإقليمية في الملف الليبي	76
المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات في التنافس على النفط الليبي	81
المبحث الثالث: الآليات المستخدمة في التنافس على النفط والغاز الليبي	86
المطلب الأول: السيطرة على الموانئ والحقول النفطية كأداة للنفوذ	87
المطلب الثاني: دعم الفاعلين المحليين وتوظيف الميليشيات	91
المطلب الثالث: التعاقدات العسكرية والأمنية في إطار التدخل غير المباشر	95
الفصل الثالث **انعكاسات التنافس الجيوسياسي على الأمن القومي الليبي**	**99**
تمهيد	100
المبحث الأول: التأثيرات السياسية والأمنية للتنافس على الطاقة	101
المطلب الأول: تعدد مراكز القرار السياسي وتراجع سلطة الدولة	102
المطلب الثاني: تفكك الأجهزة الأمنية وظهور الجماعات المسلحة	108
المطلب الثالث: استمرار النزاع الداخلي وانعدام الاستقرار	112
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنافس الجيوسياسي	117
المطلب الأول: تعطيل عمليات الإنتاج والتصدير وانعكاسه على الاقتصاد الوطني	118

المطلب الثاني: انعكاسات التنافس الجيوسياسي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي	123
المطلب الثالث: آثار تراجع الإيرادات على الخدمات العامة والمعيشة	128
المبحث الثالث: تهديدات الأمن القومي الليبي	133
المطلب الأول: أبرز التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي الليبي	134
المطلب الثاني: التحديات أمام استعادة السيطرة على القرار السيادي والموارد	139
المطلب الثالث: دور المبادرات الأممية والدولية في إعادة بناء منظومة الأمن القومي	144
الخاتمة	149
النتائج	150
التوصيات	151
المصادر والمراجع	152

المقدمة

تحتل ليبيا موقعاً اســـتراتيجياً متميزاً في قلب شـــمال أفريقيا وعلى الضـــفة الجنوبية للبحر المتوســـط، وهو ما جعلها محوراً للتفاعلات الإقليمية والدولية عبر تاريخها الحديث، ويعود ذلك إلى امتلاكها موارد طاقوية هائلة، إذ تُعد من أهم الدول المصـــدرة للنفط والغاز في المنطقة، مما جعلها لاعباً رئيسياً في معادلات الطاقة العالمية، فمنذ اكتشاف النفط منتصف القرن العشرين، ارتبط استقرار الدولة الليبية بشكل وثيق بعوائد الطاقة، التي شكّلت الركيزة الأساسية للاقتصاد ومصدراً رئيسياً لتمويل البنية التحتية والسياسات العامة .[1]

غير أن أحداث عام 2011 وما رافقها من انهيار مؤسسات الدولة، فتحت المجال أمام تصاعد التنافس الجيوســياســي على موارد ليبيا الطاقوية، حيث تحولت الحقول النفطية ومرافئ التصــدير إلى نقاط صـــراع بين فاعلين محليين مدعومين من قوى إقليمية ودولية، وقد أدّى هذا التنافس إلى تعطيل الإنتاج مراراً، وإلى خســائر مالية ضــخمة، انعكســت بصــورة مباشــرة على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، كما أثّرت على استقرار سوق الطاقة في المتوسط وأفريقيا [2]

إقليمياً، تداخلت مصـالح دول الجوار مع مصـالح قوى عربية أخرى، فاعتبرت بعض الأطراف أن ليبيا تمثل امتداداً لمجالها الحيوي ومصـدراً حيوياً للطاقة، وفي المقابل، وجدت قوى إقليمية صـاعدة في السـاحة الليبية فرصـة لتوسـيع نفوذها عبر توقيع اتفاقات اقتصـادية أو أمنية مرتبطة بالطاقة، هذا التنافس لم يقتصـر على البُعد الاقتصـادي فحسـب، بل حمل أبعاداً اسـتراتيجية تتصـل بأمن الحدود، والممرات البحرية، وتوازن القوى في شرق المتوسط وشمال أفريقيا [3]

أما على المستوى الدولي، فقد برزت قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة سـاعية لتأمين حصـصـها من سـوق الطاقة الليبية وضـمان اسـتقرار الإمدادات، وقد تراوحت أدوات التدخل بين الضـغوط الدبلوماسـية والعسـكرية والعقوبات الاقتصـادية من جهة، وبين الدخول في شـراكات استثمارية أو تفاهمات مع سـلطات الأمر الواقع من جهة أخرى، وبهذا أصـبحت موارد الطاقة الليبية ليست مجرد ثروة وطنية، بل ورقة ضـغط في لعبة التوازنات الجيوسياسية، ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن القومي الليبي وبقدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها واستقرارها [4]

---

(1) شكري خام، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985، ص 75.

(2) خالد أبو زيد، "ســيناريوهات الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي"، مجلة الســياســة الدولية، العدد (212)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص 56.

(3) عبد الله د، القرني، نفوذ تركيا في أزمة ليبيا: التداعيات الســياســية والأمنية داخل ليبيا وخارجها، المعهد الدولي للدراســات الإيرانية، الرياض، 2021، ص 102.

(4) أليسّاندرو بكّارو، "روسيا: البحث عن بحر دافئ"، ضمن: كريم مزران وماتّيو فارفيلّي (محرران)، الفاعلون الأجانب في أزمة ليبيا، دار ليديتسيوني(Ledizioni) ، ميلانو، 2017، ص 22.

انطلاقاً من هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتحليل أبعاد التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة الليبية خلال الفترة (2011–2021)، وقياس أثره على الأمن القومي الليبي، من خلال رصد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في القطاع، وفهم كيفية تفاعلها مع التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه الدولة.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

1- الأسباب الذاتية

ينبع اختيار الباحث لهذا الموضوع من اهتمامه بتحليل التحولات الجيوسياسية في شمال أفريقيا بعد عام 2011، وبخاصة الدور المحوري لموارد الطاقة في تشكيل موازين القوى داخل ليبيا وحولها، فقد شكّل النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ومصدر التمويل الأساسي لمؤسسات الدولة والمجتمع أهتم الباحث إلى:

1- التركيز على كيفية تحوّل هذه الموارد من عنصر استقرار إلى بؤرة صراع محلية ودولية .

2- أن محدودية الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين موارد الطاقة والأمن القومي الليبي من زاوية تحليلية شاملة.

3- أوجدت لدى الباحث دافعاً لإثراء المكتبة الأكاديمية بمساهمة جديدة تربط بين الاقتصاد السياسي للنفط، والتنافس الإقليمي الدولي، وتداعياته على الأمن القومي .

4- رغبة الباحث في تقديم تحليل علمي يساعد صناع القرار في ليبيا على فهم تفاعلات الصراع حول النفط والغاز، واستشراف السيناريوهات المستقبلية بما يسهم في دعم الأمن القومي ووضع استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة الموارد الطاقوية.

2- الأسباب الموضوعية

ينطلق هذا البحث من جملة من الاعتبارات الموضوعية التي تجعل دراسة التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة في ليبيا ضرورة علمية وميدانية، خاصة في ظل ما تشهده الدولة من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية متشابكة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الأسباب في النقاط الآتية:

1. **الأهمية الجيوستراتيجية للطاقة الليبية:** إذ تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، وتُعد مركزًا مهمًا في معادلات سوق الطاقة الأوروبية والمتوسطية، مما يجعلها في بؤرة الاهتمام والتنافس الدولي المستمر.

2. **تداعيات التحولات السياسية والأمنية بعد عام 2011:** فالانقسام المؤسسي، وتعدد مراكز القوة، واستمرار الصراع الداخلي أضعف قدرة الدولة على إدارة مواردها الطاقوية، وفتح المجال لتدخلات خارجية متقاطعة المصالح.
3. **ترابط النفط مع منظومة الأمن القومي:** حيث تحوّل النفط من مجرد مصدر اقتصادي إلى أداة تأثير سياسي وأمني تُوظّفها قوى محلية وإقليمية ودولية لتوجيه مسار الصراع والتحكم في مستقبل الدولة.
4. **النقص الملحوظ في الدراسات التحليلية التطبيقية:** بالرغم من وفرة الكتابات حول الأزمة الليبية، إلا أن هناك قصورًا واضحًا في الدراسات التي تتناول بشكل منهجي العلاقة بين التنافس الجيوسياسي على الطاقة وانعكاساته على الأمن القومي، مما يستدعي بحثًا أكاديميًا يغطي هذا الفراغ.

ثانياً– مشكلة الدراسة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 حالة من الاضطراب السياسي والأمني، رافقها تنافس جيوسياسي محتدم بين قوى محلية وإقليمية ودولية للسيطرة على مواردها الطاقوية الهائلة، فقد تحولت حقول النفط والغاز، والمرافئ الحيوية على الساحل المتوسطي، إلى مراكز نفوذ متنازع عليها، تستخدم كورقة ضغط في مسار الصراع الداخلي والإقليمي، وفي ظل هشاشة المؤسسات الوطنية والانقسام السياسي، أصبح قطاع الطاقة الليبي مجالاً رئيسياً لتجاذبات ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن القومي، سواء من زاوية الأمن الاقتصادي أو الأمن الاستراتيجي.

انطلاقاً من هذا السياق، تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس التالي:

- **إلى أي مدى أثّر التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة الليبية خلال الفترة 2011–2021 على الأمن القومي الليبي؟**

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة الأهمية الاستراتيجية لموارد الطاقة في ليبيا بالنسبة للأطراف المحلية والإقليمية والدولية؟
2. ما هي الأدوات والآليات التي اعتمدتها القوى الإقليمية والدولية للتأثير في قطاع الطاقة الليبي؟
3. كيف انعكس الصراع على النفط والغاز على استقرار مؤسسات الدولة الليبية وأمنها القومي؟
4. ما دور العوامل الداخلية (الانقسام السياسي، الميليشيات، البنية القبلية) في إعادة تشكيل مشهد

الطاقة والأمن؟

من خلال الإجابة على هذه التســـاؤلات، تســـعى الدراســـة إلى تقديم تحليل معمّق يربط بين التنافس على موارد الطاقة ومؤشـــرات الأمن القومي الليبي، بما يعزز من فهم الديناميات المؤثرة في استقرار الدولة وتوازناتها الاستراتيجية .

ثالثاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- يؤثر التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة الليبية خلال الفترة 2011–2021 بشكل مباشر على الأمن القومي الليبي، من خلال انعكاسه على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للدولة.

رابعاً: منهجية الدراسة

1- المنهج الوصفي التحليلي:

وهو المنهج الأكثر ملاءمة لعرض وتحليل الوقائع المتعلقة بملف النفط والغاز في ليبيا، إذ يتيح تقديم وصـف دقيق لأبعاد التنافس الجيوسـياسـي، ثم تحليل انعكاسـاته السـياسـية والاقتصـادية والأمنية على الأمن القومي الليبي، وصـــولاً إلى اســـتخلاص الدلالات والنتائج المتعلقة بالتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية.

2- المنهج المقارن:

اعتمدت الدراسـة هذا المنهج نظرًا لكون أحد أدواتها يقوم على المقارنة بين اتجاهات وتطورات أدوار الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، ويُمكّن هذا المنهج من إبراز أوجه الاختلاف والتشابه في كيفية تعامل كل فاعل مع موارد الطاقة الليبية، وتحليل الآثار المتباينة لهذه الأدوار على استقرار الدولة وموازين القوى، وكذلك كشف ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه التحولات المرتبطة بالطاقة.

أدوات المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة:

1. الوصف والتفسير: يتم تقديم وصف شامل لطبيعة التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة الليبية، من حيث الأطراف المتدخلة وأهدافها، مع إبراز كيفية انعكاس هذا التنافس على الأمن القومي الليبي.

2. تحليل البيانات والمصـــادر: تعتمد الدراســـة على تحليل التقارير الوطنية والدولية، والإحصـــاءات الاقتصادية حول قطاع النفط والغاز، والوثائق الرسمية، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالأزمة الليبية والطاقة.
3. دراســـــة العلاقات الدولية: يتم توظيف بعض مفاهيم ونظريات العلاقات الدولية، مثل الواقعية والليبرالية والبنائية، لفهم أبعاد التنافس على الطاقة وتأثيراته على التوازنات الإقليمية والدولية ذات الصلة بليبيا.
4. مقارنة الاتجاهات والتطورات: تقارن الدراســة بين أدوار الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في إدارة موارد الطاقة الليبية، مع تحليل التأثيرات المختلفة على اســـتقرار الدولة وردود الفعل الإقليمية والدولية تجاهها.

خامساً: أهمية الدراسة

1-الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراســـة في إســـهامها في إثراء الأدبيات المتعلقة بالطاقة والأمن القومي، من خلال تقديم تحليل معمّق لديناميكيات التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة الليبية خلال الفترة من 2011 إلى 2021، تسعى الدراسة إلى:

1. توضـيح تأثير هذا التنافس على الأمن القومي الليبي، سواء في أبعاده السياسية أو الاقتصـادية أو الأمنية.
2. تسـلط الضـوء على الأدوات التي اسـتخدمتها القوى الإقليمية والدولية للسـيطرة على قطاع الطاقة، ومن خلال ذلك.
3. توفر الدراســـة قاعدة معرفية تســـاعد الباحثين على فهم التداخل بين الموارد الطبيعية والصـــراع الجيوسياسي.
4. تمهد الطريق لمزيد من الدراسات حول مستقبل الطاقة والأمن في المنطقة..

2-الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية للدراسة من كونها تقدم إطاراً تحليلياً يمكن أن يُفيد صناع القرار في ليبيا، لفهم طبيعة التنافس على موارد الطاقة وآثاره على الأمن القومي، من خلال :

1. تتيح نتائجها إمكانية صـياغة سـياسـات وطنية أكثر فعالية لإدارة قطاع النفط والغاز، بما يضـمن

تقليل الاعتماد على الأطراف الخارجية وتعزيز الاستقرار الداخلي.

2. كما تسلط الضوء على التداعيات المحتملة لاستمرار التدخلات الإقليمية والدولية، بما يساعد في وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لحماية البنية التحتية النفطية.
3. ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، ومن خلال تحليل التحديات والفرص المرتبطة بالطاقة.
4. تقدم الدراسة تصورات مستقبلية يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات شاملة للأمن القومي الليبي.

سادساً- أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة الليبية خلال الفترة 2011-2021، وبيان أثره على الأمن القومي الليبي، من خلال دراسة آليات التدخل الإقليمي والدولي وتداعياتها على استقرار الدولة ومؤسساتها.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد الأهمية الاستراتيجية لموارد الطاقة الليبية ودورها في تشكيل موازين القوى الداخلية والخارجية.
2. تحليل أدوات وآليات الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في السيطرة على قطاع النفط والغاز.
3. دراسة انعكاسات التنافس على قطاع الطاقة في ليبيا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للدولة.
4. تقييم تأثير الصراع على البنية التحتية النفطية وعلى قدرة الدولة في إدارة مواردها السيادية.

سابعاً- الحدود الزمنية للدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:**

تتمثل هذه الدراسة في تحليل التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة في ليبيا، واستقصاء أثر هذا التنافس على الأمن القومي الليبي خلال العقد الأخير، وذلك من خلال تناول أبعاد التنافس الدولية والإقليمية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والأمنية على الدولة الليبية.

2. الحدود الزمانية:

تغطي الدراســـة الفترة الزمنية بين عامي 2011–2021 ، وهي مرحلة تمثل حقبة ما بعد التحولات السياسية في ليبيا، وما رافقها من تنافس دولي مكثف على موارد الطاقة الليبية.

3. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على دولة ليبيا بوصفها المجال الجغرافي الأساسي للتحليل، مع التركيز على نطاق التنافس الدولي والإقليمي الذي تمارسه القوى الفاعلة في المشهد الليبي.

ثامناً: مصطلحات الدراسة

- **التنافس الجيوسياسي**

يقصد به الصراع بين القوى المحلية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق النفوذ والسيطرة على الموارد الاستراتيجية والمواقع الحيوية، وذلك باستخدام أدوات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية.

- **موارد الطاقة الليبية**

تشمل النفط والغاز الطبيعي والطاقات الأخرى التي تملكها ليبيا، والتي تمثل المصدر الرئيس للدخل القومي وأحد أهم عوامل الجذب للصراع الإقليمي والدولي.

- **الأمن القومي الليبي**

هو قدرة الدولة الليبية على حماية سيادتها ومؤسساتها ومواردها الاستراتيجية من التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- **النفط والغاز**

موارد هيدروكربونية تشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، وتعتمد عليها الدولة بشكل شبه كامل في تمويل موازناتها وأنشطتها التنموية.

- **التدخلات الإقليمية والدولية**

مجموعة الأدوار والسياسات التي تنتهجها دول الجوار والقوى الكبرى للتأثير في مسار الأزمة الليبية، سواء عبر الدعم العسكري أو الاقتصادي أو عبر اتفاقات الطاقة.

- **البنية التحتية النفطية**

تشـــمل الحقول، وخطوط الأنابيب، والموانئ، ومصـــافي التكرير، وجميع المنشـــآت المرتبطة

بإنتاج النفط والغاز ونقلهما وتصديرهما.

- **الأمن الاقتصادي**

جزء من مكونات الأمن القومي، ويشير إلى قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة مواردها الاستراتيجية، وعلى رأسها النفط والغاز، بشكل يضمن التنمية المستدامة.

تاسعاً: مصادر البيانات والمعلومات

- التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مثل منظمة أوبك، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمتعلقة بقطاع النفط والغاز الليبي وأسواق الطاقة العالمية.
- البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الوطنية الليبية كالمؤسسة الوطنية للنفط، والمصرف المركزي الليبي، والوزارات ذات العلاقة، إضافة إلى تصريحات وتقارير الحكومات الإقليمية والدولية المتدخلة في الملف الليبي.
- الكتب العلمية، والدراسات الأكاديمية والمقالات البحثية المتعلقة بموضوع الطاقة والأمن القومي والأزمات الليبية، والمنشورة في المجلات العلمية المحكمة.
- التقارير الصادرة عن مراكز الفكر (Think Tanks) الإقليمية والدولية المتخصصة في شؤون الطاقة والأمن والدراسات الاستراتيجية مثل مركز الأهرام للدراسات، مركز الجزيرة، ومراكز الدراسات الأوروبية والأمريكية.

عاشراً: الدراسات السابقة

ساهمت مجموعة من الدراسات السابقة في توفير إطار نظري وتحليلي لفهم طبيعة التنافس على موارد الطاقة في ليبيا ودلالاته على الأمن القومي، وتأتي هذه الدراسات ضمن سياق البحث الحالي، حيث توفر خلفية علمية متينة تساعد على تحليل العوامل المؤثرة في توازن القوى داخل ليبيا، والتداخل بين البعد الاقتصادي والسياسي والأمني.

1-تناولت دراسة (خالد أبو زيد، 2021) بعنوان "سيناريوهات الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي "تأثير التنافس على موارد الطاقة الليبية على استقرار المنطقة، وأوضحت أن النفط كان دائماً في قلب الصراع، حيث استُخدم كورقة ضغط بين الفاعلين المحليين والدوليين، وأدى إلى تعطيل الإنتاج وتراجع الإيرادات.

1. التنافس على النفط ساهم في إطالة أمد الأزمة الليبية من خلال تمويل الصراعات الداخلية.
2. تعطيل صادرات النفط انعكس سلباً على الاقتصاد الليبي وزاد من هشاشة الدولة.
3. استمرار التدخلات الخارجية المرتبطة بالطاقة يهدد الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا والبحر المتوسط.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن هذه الدراسة تدعم الاتجاه الذي يتبناه بحثه الحالي، حيث تؤكد أن النفط ليس مجرد مورد اقتصادي، بل عنصر صراع جيوسياسي يؤثر مباشرة على الأمن القومي الليبي.

بالتأكيد، سأقدم لك دراسات سابقة تتناول **التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا وأثره على الأمن القومي**، بنفس التنسيق الذي قدمته.

2-تناولت دراسة **(عمران منصور، 2021)** بعنوان **"تأثير ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية على أمن الطاقة في شرق المتوسط "**التحولات الجيوسياسية الأخيرة المتعلقة بالغاز في المنطقة، أشارت الدراسة إلى أن الثروات الهيدروكربونية المكتشفة في شرق المتوسط ربطت الأزمة الليبية بشكل وثيق بالتنافس الإقليمي على مناطق النفوذ وممرات الطاقة.

1. توقيع مذكرة التفاهم الأمنية والبحرية بين تركيا وحكومة الوفاق زاد من حدة الاستقطاب الإقليمي حول حقول الغاز الطبيعي.
2. أصبحت ليبيا نقطة ارتكاز في صراع خطوط الغاز بين المشاريع الإقليمية (مثل مشروع إيست ميد (والمساعي التركية لفرض نفوذها.

3. الأمن القومي لدول الجوار تأثر بشكل مباشر بالصراع على الموارد البحرية، ما خلق تحالفات جيوسياسية جديدة في المنطقة.

وجهة نظر الباحث : يرى الباحث أن هذه الدراسة ضرورية لفهم البعد الدولي والإقليمي في البحث، حيث تبين أن الصراع على النفط والغاز في ليبيا لا يمكن فصله عن معادلة طاقة المتوسط الكبرى، ما يوسع من مفهوم التهديد على الأمن القومي.

3-تناولت دراسة (احمد عبدالسلام نوفل، 2020) بعنوان "النفط في ليبيا: من مصدر للرفاهية إلى وقود للاقتتال "التحول الذي شهدته موارد الطاقة الليبية بعد عام 2011، حيث لم تعد تمثل دعامة للاستقرار الاقتصادي، بل تحولت إلى سبب رئيسي في النزاع الداخلي، ركزت الدراسة على الكيفية التي تم بها توظيف النفط كوسيلة للضغط السياسي والعسكري بين الأطراف المتصارعة.

1. النفط أصبح أداة للابتزاز السياسي من خلال غلق الموانئ والحقول النفطية.
2. تعطل الإنتاج أدى إلى خسائر مالية ضخمة، انعكست على قدرة الدولة في تمويل موازنتها.
3. سيطرة المجموعات المسلحة على بعض الحقول عمّقت حالة الانقسام السياسي والمؤسسي.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن هذه الدراسة تدعم فرضية بحثه بأن موارد الطاقة في ليبيا لم تُستغل كرافعة تنموية، بل تحولت إلى عنصر صراع استراتيجي، يهدد مباشرة الأمن القومي.

4-تناولت دراسة (حسين عبد الحميد محمد الشيخ، 2020) بعنوان "التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميًا ودوليًا "البُعد الطاقوي في التدخل التركي، مشيرة إلى أن أنقرة ربطت تدخلها العسكري باتفاقات بحرية ونفطية مع حكومة الوفاق، ما جعل موارد الطاقة محوراً رئيسياً لتحركاتها.

1. التدخل التركي ارتبط بشكل وثيق بحماية مصالح الطاقة شرق المتوسط.
2. الاتفاقيات البحرية والنفطية بين تركيا وليبيا أثارت توترات مع قوى إقليمية وأوروبية.
3. ربط تركيا بين الوجود العسكري والمصالح الاقتصادية جعل الصراع في ليبيا جزءاً من معادلة أوسع للطاقة والأمن في المتوسط.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن هذه الدراسة تثري بحثه، إذ تبرز بوضوح أن التدخلات العسكرية في ليبيا لا يمكن فصلها عن التنافس على موارد الطاقة، وأن الأمن القومي الليبي يتأثر بتشابك المصالح الإقليمية والدولية في هذا القطاع.

5-تناولت دراسة(عاصم عفيفي، 2019) بعنوان "الصراع على الهيدروكربونات في ليبيا: الأبعاد الجيوسياسية والأمنية "الدور المحوري لموارد الطاقة الليبية في توجيه الصراع بعد عام 2011،

ركزت الدراســـة على تحول النفط والغاز من محفز للنمو إلى نقطة اشـــتباك، وكيف اســـتغلت القوى المحلية والإقليمية هذا المورد لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي.

1. الموقع الجيوسياسي لحقول وموانئ النفط جعلها أهدافًا استراتيجية للسيطرة العسكرية، ما أدى إلى تداخل الصراع الجيوسياسي بالصراع العسكري.
2. أصـــبحت البنية التحتية للطاقة الليبية (خطوط الأنابيب ومحطات التصـــدير) عرضـــة للاستهداف، ما أثر مباشرة على الإمدادات العالمية.
3. توقيع الاتفاقيات النفطية مع أطراف خارجية ضاعف من حدة الانقسام المؤسسي بين حكومات الشرق والغرب.

وجهة نظر الباحث : يرى الباحث أن هذه الدراســـة تقدم إطارًا تحليليًا متيناً يربط بين جغرافيا الطاقة والأمن الإقليمي، مؤكدة أن الصـراع على الهيدروكربونات هو محرك أسـاسـي لعدم الاسـتقرار، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع تحليل الأثر على الأمن القومي.

6-تناولت دراســـة (ناظم جاســـم الخلي، 2018) بعنوان "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار "دور موارد الطاقة في تغذية التدخلات الإقليمية، أشـارت الدراسـة إلى أن الدول المجاورة لليبيا تأثرت بشـكل مباشـر بأزمات النفط، سـواء من حيث إمدادات الطاقة أو من خلال تهريب المحروقات عبر الحدود.

وخلصت نتائج الدراسة إلى:

1. قطاع الطاقة في ليبيا أصـــبح عاملاً محفزاً لتدخلات دول الجوار بهدف حماية مصـــالحها الاستراتيجية.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن نتائج هذه الدراسة تتقاطع مع موضوع دراسته، حيث تبين أن التنافس على موارد الطاقة لا يقتصر على الداخل الليبي، بل يمتد ليؤثر في الأمن القومي الإقليمي، وهو ما يضاعف من خطورة الأزمة.

4-التكامل بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بالمقارنة مع الدراســات الســابقة، فإن الدراســة الحالية تتميز بدمج أبعاد متعددة لفهم التنافس الجيوسـياسـي على موارد الطاقة الليبية، من خلال تقييم التأثيرات الاقتصـادية والسـياسـية والأمنية لهذا التنافس على الأمن القومي الليبي، بينما ركزت بعض الدراسـات السـابقة على زاوية محددة، مثل البُعد الاقتصـادي لقطاع النفط، أو التدخلات الإقليمية والدولية، أو انعكاسـات الأزمة على دول الجوار، فإن

هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل شامل يربط بين جميع هذه الأبعاد في إطار واحد.

وتنطلق الدراسة الحالية من أهمية قطاع الطاقة كعامل رئيسي في تشكيل موازين القوى داخلياً وخارجياً، لتوضيح كيف أصبح النفط والغاز محوراً لصراع تتداخل فيه مصالح الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، كما تضيف الدراسة بُعداً استشرافياً من خلال تحليل السيناريوهات المستقبلية للتنافس على الطاقة في ليبيا، وهو جانب لم تُعطه العديد من الدراسات السابقة الاهتمام الكافي، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة إسهاماً أصيلاً في فهم العلاقة بين الموارد الاستراتيجية والأمن القومي الليبي.

الحادي عشر: تقسيمات الدراسة

تتكون هذه الدراسة من **ثلاثة فصول رئيسية** تتناول بالتحليل أبعاد التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة في ليبيا، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الأمن القومي الليبي، وتُختتم الدراسة بخاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات، وقد تم تنظيم فصول الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول _ الإطار النظري للتنافس الجيوسياسي وموارد الطاقة

يقدّم هذا الفصل الأساس النظري للدراسة، من خلال توضيح المفاهيم المركزية المرتبطة بموضوع البحث، مثل: **الجغرافيا السياسية، الأمن القومي، والنفط والغاز كموارد استراتيجية**، كما يعرض هذا الفصل الخلفية العلمية المتعلقة بالتنافس الجيوسياسي في أدبيات العلاقات الدولية، ويستعرض الأطر النظرية التي تُفسر الصراع على الطاقة، بما في ذلك الواقعية الجديدة ونظرية الاعتماد المتبادل.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول _ المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة

ويتناول التطور النظري لمفهوم الجغرافيا السياسية، ومفهوم الأمن القومي وأبعاده، إلى جانب إبراز مكانة النفط والغاز كعناصر استراتيجية في السياسة الدولية.

المبحث الثاني _ التنافس الجيوسياسي في أدبيات العلاقات الدولية

ويركز على محددات التنافس في النظام الدولي، وأشكاله بين القوى الكبرى، مع بيان دور الطاقة باعتبارها أحد أبرز محددات السلوك الخارجي للدول.

المبحث الثالث _ الأطر النظرية المفسِّرة للتنافس على الطاقة

ويعرض الاتجاهات النظرية التي يمكن توظيفها لفهم حالة التنافس على النفط الليبي، مثل

الواقعية الجديدة، ونظرية الاعتماد المتبادل، ثم يطبّق هذه الأطر على الحالة الليبية.

الفصل الثاني _ التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا(2011–2021)

يرصد هذا الفصل طبيعة الصراع الجيوسياسي حول قطاع الطاقة الليبي منذ عام 2011، من خلال تحليل خصـــائص قطاع النفط والغاز، وتحديد القوى الدولية والإقليمية المنخرطة في التنافس، إضافة إلى الآليات التي اعتمدتها تلك القوى لتحقيق النفوذ.

ويضم الفصل ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول _ الخصائص الجغرافية والاقتصادية لقطاع الطاقة الليبي

ويســتعرض التوزيع الجغرافي لحقول وموانئ النفط، والأهمية الاســتراتيجية للموارد الطاقية في ليبيا، وهيكل المؤسسات المسؤولة عن إدارة القطاع.

المبحث الثاني _ الفواعل الدولية والإقليمية في التنافس على النفط الليبي

ويركز على تحليل أدوار القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروســـيا وفرنســـا وإيطاليا، إلى جانب التداخلات الإقليمية لتركيا ومصر والإمارات وقطر، إضافة إلى دور الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثالث _ الآليات المستخدمة في التنافس على النفط والغاز الليبي

ويتناول أدوات السيطرة مثل التحكم في الحقول والموانئ، ودعم الفاعلين المحليين والميليشيات، والتعاقدات العسكرية والأمنية بوصفها أدوات نفوذ غير مباشر.

الفصل الثالث _ انعكاسات التنافس الجيوسياسي على الأمن القومي الليبي

يُعنى هذا الفصــل بدراســة التداعيات الناتجة عن التنافس الدولي والإقليمي على موارد الطاقة في ليبيا، وانعكاس ذلك على الأمن السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي، وعلى قدرة الدولة الليبية على التحكم في مواردها وقرارها السيادي.

ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول _ التأثيرات السياسية والأمنية للتنافس على الطاقة

ويحلل تفكك مراكز القرار الســياســي، وتراجع ســلطة الدولة، وظهور الجماعات المســلحة، واستمرار حالة عدم الاستقرار.

المبحث الثاني _ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنافس الجيوسياسي

ويركز على تعطّل الإنتاج والتصـــــدير، وتأثير ذلك في الميزانية العامة والنمو، وآثار تراجع الإيرادات على الخدمات العامة ومستوى المعيشة.

المبحث الثالث _ الأمن القومي الليبي في ظل التهديدات الإقليمية والدولية

ويســـــتعرض أبرز التهديدات الاســـــتراتيجية التي تواجه ليبيا، إلى جانب التحديات المتعلقة باستعادة السيطرة على الموارد، ودور المبادرات الأممية والدولية في دعم منظومة الأمن القومي.

الخاتمة تتضمن الخاتمة ملخصًا لأهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، إلى جانب مجموعة من التوصيات الموجّهة لصنّاع القرار والباحثين، والتي قد تسهم في تعزيز إدارة موارد الطاقة في ليبيا، والحد من التدخلات الخارجية، ودعم الأمن القومي.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتنافس الجيوسياسي وموارد الطاقة

تمهيد

يشكل التنافس الجيوسياسي على الموارد الطاقية، ولا سيما النفط والغاز، أحد أبرز ملامح النظام الدولي المعاصر، لما ينطوي عليه من تداخل عميق بين اعتبارات الجغرافيا السياسية والاستراتيجيات الأمنية والمصالح الاقتصادية للدول، وقد اكتسب هذا النمط من التنافس أهمية متزايدة في أعقاب التحولات الجيوسياسية الكبرى التي شهدها العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، خاصة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وغير المستقرة سياسيًا، وتُعد ليبيا من بين هذه المناطق التي تحولت إلى ساحة لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية بفعل ما تمتلكه من احتياطيات طاقية استراتيجية وموقع جغرافي حيوي.

في هذا الإطار، تقتضي دراسة التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا، وأثره على الأمن القومي، تأسيسًا نظريًا ومفاهيميًا صارمًا يسبق المعالجة التحليلية للحالة، إذ إن إدراك طبيعة التفاعلات الدولية المرتبطة بالموارد الطاقية، وسلوك الفواعل المنخرطة فيها، يستوجب تحديد المفاهيم الأساسية المتداولة في هذا الحقل المعرفي، وفهم تطوراتها النظرية، واستعراض الأدبيات التي تناولت ظاهرة التنافس الجيوسياسي في السياق الدولي، إلى جانب توظيف الأطر النظرية المناسبة لتحليل الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة. [1]

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى بناء أرضية تحليلية شاملة تُمهّد للبحث الميداني والتطبيقي، وذلك من خلال تناول ثلاثة محاور رئيسة: أولًا، عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، وعلى رأسها مفاهيم الجغرافيا السياسية، والأمن القومي، والنفط والغاز كموارد استراتيجية، ثانيًا، تحليل التنافس الجيوسياسي في أدبيات العلاقات الدولية، من حيث المحددات والأشكال والتأثيرات الطاقية في بنية النظام الدولي، ثالثًا، تقديم أبرز الأطر النظرية المفسرة للتنافس على الطاقة، مع التركيز على الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف هذه الأطر لفهم الحالة الليبية خلال الفترة ما بين 2011 و2021.

---

(1) عبد الله الزعبي، الجغرافيا السياسية للنفط: البنية، الفاعلون، واتجاهات الصراع الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2017، ص 97.

المبحث الأول:
المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة

تُعد المفاهيم الأساسية بمثابة الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدراسات العلمية في بناء تحليلها وتفسيرها للظواهر المدروسة، وفي سياق البحث في التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا وأثره على الأمن القومي، تبرز الحاجة إلى ضبط عدد من المفاهيم المركزية التي ترتبط مباشرة بطبيعة الظاهرة قيد التحليل، والتي تُعد أدوات تفسيرية لا غنى عنها لفهم أبعاد الموضوع.

إذ إن دراسة الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الدولي، وما يترتب عليها من انعكاسات أمنية، تقتضي فهمًا دقيقًا لمفهوم الجغرافيا السياسية، من حيث تطوره التاريخي ومضامينه النظرية المعاصرة، خاصةً في ظل التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي بعد عام 2011، كما يُشكل مفهوم الأمن القومي محورًا تحليليًا لا غنى عنه، نظرًا لكونه الإطار الذي تُقاس ضمنه التهديدات الناتجة عن التدخلات الخارجية أو التنافس الدولي على الموارد، ويحدد ملامح استجابة الدولة تجاه المخاطر المترتبة عن فقدان السيطرة على مواردها الحيوية. (1)

إلى جانب ذلك، يُعد النفط والغاز من أبرز الموارد الاستراتيجية في العلاقات الدولية، ليس فقط بسبب أهميتهما الاقتصادية، وإنما أيضًا بسبب ما يرتبط بهما من رهانات جيوسياسية، وسعي دائم من قبل القوى الكبرى لإعادة توزيع النفوذ والتحكم في خطوط الإمداد ومصادر الإنتاج، وبالتالي، فإن دراسة التنافس حول هذه الموارد، في سياق جغرافي مثل ليبيا، تتطلب تناولًا مفاهيميًا دقيقًا يحدد موقع هذه الموارد ضمن معادلات القوة والتأثير في السياسة الدولية. (2)

بناءً على ما تقدم، يسعى هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية للمفاهيم الأساسية الثلاثة التي تُشكّل الركائز النظرية لهذه الدراسة، وذلك من خلال معالجة منهجية متسلسلة تبدأ بمفهوم الجغرافيا السياسية، ثم الأمن القومي، وتنتهي بتحديد مكانة النفط والغاز كموارد استراتيجية في العلاقات الدولية.

---

(1) جمال سند سويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، زاوية المعرفة، 2014، ص 40.

(2) عادل عبد الصادق، الأمن الاقتصادي العربي: المفهوم، التحديات، ومسارات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 92.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية – المفهوم والتطور النظري

أولًا: تعريف الجغرافيا السياسية ومجالها المعرفي

المفهوم

تُعد الجغرافيا السياسية فرعًا معرفيًا مركزيًا في تحليل العلاقات الدولية، إذ تهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على السلوك السياسي للدول، وعلى أنماط الصراع والتحالف، وتوزيع النفوذ في النظام الدولي، وقد برز هذا الحقل في صيغته الحديثة خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حين بدأت النظم الدولية تدخل طور التوسع الإمبريالي، وظهر وعي متزايد بترابط المكان الجغرافي مع المصالح القومية والاستراتيجية للدول.

ويُعرف عدد من المفكرين الجغرافيا السياسية بأنها دراسة التفاعل بين الجغرافيا والسلطة، أو بين الفضاء الجغرافي وممارسة النفوذ السياسي، ففي تعريفها الكلاسيكي، يُشير فريدريك راتزل (Friedrich Ratzel)، الذي يُعد من أوائل منظري هذا المجال، إلى أن الدولة تشبه الكائن الحي، تنمو وتمتد ضمن مجالها الجغرافي من خلال ممارسات القوة والتوسع، وهو ما أُطلق عليه لاحقًا "نظرية المجال الحيوي.[1]

أما في المقاربات المعاصرة فقد تطورت الجغرافيا السياسية لتُصبح علمًا يدرس الكيفية التي تُشكل بها الجغرافيا بمكوناتها الطبيعية والبشرية قرارات الدول السياسية والأمنية، وهو ما نجده عند ساول كوهين (Saul Cohen) الذي يرى أن الجغرافيا السياسية تُعنى بفهم الصراع والتكامل في النسق الدولي من منظور جغرافي[2].

المجالات

وتتضمن الجغرافيا السياسية مجالات فرعية متعددة، منها:

- الجيواستراتيجية: التي تركز على الأبعاد العسكرية والتموضعات الجغرافية في الاستراتيجية الدولية.[3]
- الجيواقتصاد: الذي يعالج دور العوامل الاقتصادية المرتبطة بالجغرافيا في تشكيل النفوذ

(1) فريدريش راتزل، الجغرافيا السياسية، دار والتر دي جرويتر للنشر، 2019، ص 123.

(2) سول بي، كوهن، الجغرافيا والسياسة في عالم منقسم، دار راندوم هاوس، 1963، ص 65.

(3) كولين فلينت، مدخل إلى الجيوبوليتكس، روتليدج، 2021، ص 22.

الدولي، كالموارد الطبيعية والممرات التجارية.[1]

- الجيوبوليتيك: وهو مفهوم أكثر حيوية يُستخدم لتحليل التنافس على القوة والسيطرة، وغالبًا ما يُستعمل في وصف التفاعلات المعقدة بين الدول داخل أقاليم استراتيجية.[2]

تُستخدم هذه الأدوات التحليلية لتفسير أنماط التنافس الدولي، وخصوصًا في البيئات الغنية بالموارد مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تُعد ليبيا نموذجًا يُجسّد تقاطع الجغرافيا بالموارد وبالصراع السياسي والعسكري متعدد الأطراف.

ثانيًا: التطور التاريخي للجغرافيا السياسية ومدارسها الفكرية

شهدت الجغرافيا السياسية تحولات نظرية ومنهجية عميقة منذ نشأتها، حيث تطورت من رؤى أولية ذات طابع إمبريالي إلى مقاربات تحليلية متعددة الأبعاد تسعى لفهم ديناميكيات القوة والمكان ضمن النسق الدولي، ويمكن تقسيم مراحل تطور الفكر الجيوسياسي إلى ثلاث حقب رئيسة: الكلاسيكية التأسيسية، المدرسة الواقعية–الجيواستراتيجية، والاتجاهات المعاصرة النقدية.

1.المرحلة الكلاسيكية: الجيوبوليتيكا التوسعية

ارتبطت البدايات الأولى للجغرافيا السياسية بالفكر الإمبريالي الأوروبي، وسعت إلى تقديم تصورات استراتيجية حول كيفية توسيع نطاق السيطرة والنفوذ، ويعد فريدريك راتزل في ألمانيا وهالفورد ماكيندر في بريطانيا من أبرز منظّري هذه المرحلة.

- وضع راتزل مفهوم المجال الحيوي، ورأى أن الدول تحتاج إلى التوسع الجغرافي لضمان بقائها وقوتها، وهو ما استخدم لاحقًا كذريعة في السياسات التوسعية لبعض الأنظمة[3].
- أما هالفورد ماكيندر، فقد اشتهر بنظريته حول قلب العالم(Heartland) ، حيث رأى أن السيطرة على وسط أوراسيا (والمقصود بوسط أوراسيا هنا هو النطاق الداخلي للقارة الممتد عبر روسيا وسيبيريا وآسيا الوسطى، والذي أطلق عليه ماكيندر اسم "قلب العالم"، نظرًا إلى موقعه الحاكم وقدرته على التأثير في موازين القوة العالمية) تؤدي إلى السيطرة على العالم بأسره،

(1) نفس المرجع السابق، ص51.

(2) كولين فلينت، نفس مرجع السابق، 2021، ص 58.

(3) فريدريش راتزل، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 124.

وهي النظرية التي أثرت في الاستراتيجيات الجيوسياسية للحرب الباردة[1].

وقد مثّلت هذه المرحلة الاستخدام الصريح للجغرافيا كأداة في خدمة المصالح التوسعية للدول العظمى، وكانت تعتمد على تصورات خطية لعلاقة القوة بالمكان.

2، المدرسة الواقعية والجيواستراتيجية

مع تطور العلاقات الدولية في القرن العشـــرين، لا ســـيما بعد الحربين العالميتين، بدأ الفكر الجغرافي السـياسـي يتأثر بالمدرسـة الواقعية التي ركزت على مبدأ القوة والمصـلحة في تفسـير سـلوك الدول، وبرز في هذا الجانب منظّرون مثل:

- نيكولاس ســـبيكمان (Nicholas Spykman) الذي قدّم نظرية الهامش أو الحافة كمراجعة لنظرية ماكيندر، مشـيرًا إلى أن السـيطرة على أطراف أوراسـيا، لا مركزها، هي التي تضـمن الهيمنة على العالم[2].
- اعتمدت هذه المرحلة على أدوات التحليل الاســـتراتيجي العســـكري، وتم فيها إدماج الجغرافيا كعنصـر مركزي في التخطيط الأمني والسـياسـي، وبرز مفهوم الجيواسـتراتيجية بوصـفه تطورًا ميدانيًا للجغرافيا السياسية.

في هذه المدرسـة، لم تُدرس الجغرافيا بوصـفها حيزًا سـاكنًا، بل كعامل دينامي يؤثر في توزيع القوة والتهديدات، وتُستخدم نتائجها في صياغة العقائد الأمنية والعسكرية.

3، الاتجاهات المعاصرة والنقدية

ابتداءً من النصـــف الثاني من القرن العشـــرين، ومع بروز الاتجاهات النقدية في العلوم الاجتماعية، بدأت الجغرافيا السياسية تأخذ منحى تحليليًا جديدًا، متحررًا من الرؤية التوسعية الصلبة، وقد ظهرت مفاهيم مثل:

- الجغرافيا السـياسـية النقدية، التي تسـعى إلى تحليل الخطابات الجيوسـياسـية، وكشـف الأبعاد الأيديولوجية الكامنة في اسـتراتيجيات الدول، والتمييز بين "الجيوسـياسـة الرسـمية" التي تنتجها النخب، و"الجيوسياسة الشعبية" التي تُبنى في الثقافة العامة والإعلام[3].

---

(1) هالفورد جون ماكيندر، "المحور الجغرافي للتاريخ"(1904) ، مجلة الجمعية الجغرافية (The Geographical Journal)، المجلد 170، العدد 4، 2004، ص 313.

(2) نيكولاس ج، سبايكمان، جغرافية السلام، دار هاركورت بريس، 1944، ص 142.

(3) علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، مطبعة دار الفكر العربي، 1998، ص 433.

- في هذه المرحلة، أصـــبح التركيز على التفاعلات المعقدة بين الدولة والمجتمع والفضـــاء، مع الاهتمام بالأبعاد البيئية والثقافية والرمزية للمكان.

وقد ســاهمت هذه التحولات في تعزيز فهم أكثر شـمولًا لدور الجغرافيا في العلاقات الدولية، لا يقتصـر على المفهوم العسكري أو التوسـعي، بل يتضـمن أبعادًا اقتصـادية وأيديولوجية وثقافية، وهو ما يجعلها إطارًا ملائمًا لفهم القضـايا المعاصـرة مثل التنافس على الطاقة، والهجرة، والبيئة، والتحولات في موازين النفوذ العالمي.[1]

ثالثًا: الجغرافيا السياسية والطاقة – التداخل بين المكان والمورد الاستراتيجي

شـــهدت الجغرافيا الســـياســـية خلال العقود الأخيرة تحولًا نوعيًا في مجال اهتمامها، إذ لم تعد تقتصـر على تحليل الموقع الجغرافي للدول أو توزيع القوة العسكرية فحسب، بل أصـبحت تولي اهتمامًا متزايدًا بالعوامل الاقتصـادية والبيئية، وفي مقدمتها الموارد الطاقية، وعلى رأسـها النفط والغاز، باعتبارها محددات حيوية في تشكيل أنماط النفوذ والصراع في النظام الدولي، وقد أسهم هذا التحول في بروز ما يُعرف بـــــ جغرافيا الطاقة كفرع تطبيقي ضـــمن الجغرافيا الســـياســـية، يُعنى بفهم الترابط بين الموارد الاسـتراتيجية والفضـاء الجغرافي، وآليات السـيطرة عليها، وانعكاسـات ذلك على موازين القوى الإقليمية والدولية.[2]

1.الموقع الجغرافي كمحدد للتحكم في الطاقة

إن المكان الذي تُســـتخرج منه أو تُنقل عبره الموارد الطاقية يشـــكل في حد ذاته عامل قوة أو ضـعف جيوسـياسـي، فالدول التي تقع في مناطق غنية بالنفط والغاز أو تتحكم في ممرات حيوية لنقل الطاقة، مثل المضـــائق البحرية أو خطوط الأنابيب العابرة للحدود، تمتلك أوراقًا تفاوضـــية قوية في السـياسـة الدولية[3]، وهذا ما ينطبق على مناطق مثل الخليج العربي، بحر قزوين، وشـمال إفريقيا، بما في ذلك ليبيا، حيث تتقاطع الجغرافيا الطبيعية مع المصالح الاستراتيجية.

وقد أكد عدد من الباحثين أن التحكم في الموارد الطاقية، أو في طرق عبورها، يعادل في تأثيره التحكم في القرار الســـياســـي للدول المعنية، لا ســـيما في ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين المنتجين

(1) هالفورد جون ماكيندر، "المحور الجغرافي للتاريخ"(1904) ، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 317.
(2) أمينة إيجر، الجغرافيا السياسية، 2024، ص 63.
(3) نفس المرجع السابق، ص 98.

والمستهلكين للطاقة[1]، وهنا يتضح كيف يُعاد تشكيل الجغرافيا السياسية في ضوء التطورات المرتبطة بالطاقة، وما ينتج عن ذلك من إعادة توزيع للأدوار الإقليمية والدولية.

2، الطاقة كأداة لإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية

أدى الاعتماد العالمي الكبير على مصـــادر الطاقة الأحفورية، ولا ســـيما النفط والغاز، إلى جعلها محورًا لتفاعلات استراتيجية متشابكة، حيث أصبحت عاملًا موجّهًا للسياسات الخارجية والأمنية للدول الكبرى، وتؤدي السيطرة على منابع الطاقة أو خطوط الإمداد إلى تعزيز النفوذ الجيوسياسي، كما تُستخدم هذه السيطرة أحيانًا كورقة ضغط في الصراعات أو كوسيلة للهيمنة الناعمة، وتؤكد الدراسات الحديثة أن الصراعات الحديثة لم تعد تدور فقط حول السيطرة العسكرية على الأرض، بل حول التحكم في البنية التحتية للطاقة، مثل الأنابيب، الموانئ، مراكز التكرير، وشـــبكات التوزيع، الأمر الذي يجعل من الجغرافيا الطاقية جزءًا لا يتجزأ من التحليل الجيوسياسي[2]، وبالتالي، فإن فهم التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة لا يمكن أن ينفصـــل عن الإطار الجغرافي الذي تنشـــأ فيه هذه الموارد، وحول أي ممرات تُنقل، وفي أي أسواق تُستهلك.

3، ليبيا كنموذج لتقاطع الجغرافيا السياسية والطاقة

تُعد ليبيا نموذجًا بارزًا لهذا التداخل بين الجغرافيا الســـياســـية والطاقة، إذ تجمع بين موقع اســتراتيجي مطل على جنوب المتوســط، وموارد طاقية ضــخمة من النفط والغاز، وهو ما جعلها، منذ عقود، محط أنظار القوى الدولية، وزاد من حدة التنافس الخارجي على مواردها، خاصـــة في مرحلة ما بعد عام 2011 التي شهدت انهيار البنية السياسية المركزية وتزايد التدخلات الخارجية.[3]

وقد أظهرت التجربة الليبية أن الفراغ الجيوســـياســـي الناتج عن انهيار الدولة المركزية يُعيد تشكيل خريطة النفوذ الإقليمي والدولي على أساس طاقي وجغرافي في آن واحد، إذ تتنافس قوى متعددة للســيطرة على الحقول والموانئ ومناطق العبور، وهو ما يعزز أهمية الجغرافيا الســياســية كإطار لفهم التفاعلات المرتبطة بالنفط والغاز في الحالة الليبية[4].

---

(1) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في الســياســة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراســة الســياســات، 2014، ص104.

(2) جمال سند سويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، زاوية المعرفة، 2014، ص 203.

(3) مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 119.

(4) عمر القاســمي، "الجغرافيا الســياســية للموارد الطاقية في ليبيا: نموذج للصــراع على البنية التحتية"، مجلة العلوم الســياســية والدولية، 10(2)، 2021، ص 163.

يُظهر ما تقدم أن الجغرافيا السياسية لم تعد حقلًا نظريًا منفصلًا عن القضايا الاقتصادية والاستراتيجية الكبرى، بل أصبحت أداة تحليل فعالة لفهم كيفية تأثير المكان والموارد على صناعة القرار الدولي، وفي هذا الجانب، تُعد الموارد الطاقية أحد أهم العوامل التي تُعيد رسم خرائط النفوذ في النظام العالمي، خاصة في دول مثل ليبيا التي تُجسد التداخل العميق بين الجغرافيا والطاقة والصراع السياسي.

المطلب الثاني: الأمن القومي – المفهوم والأبعاد الرئيسية

أولًا: مفهوم الأمن القومي وتطوره المفاهيمي

يُعد مفهوم الأمن القومي من أكثر المفاهيم تداولًا في أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، نظرًا لتعلقه المباشر ببقاء الدولة واستقرارها ووحدة أراضيها، ورغم كثافة استعمال المفهوم، إلا أن تعريفه لم يكن مستقرًا عبر الزمن، بل عرف تحولات دلالية تعكس تطور البنية الدولية، وتغير طبيعة التهديدات.[1]

1، المفهوم الكلاسيكي للأمن القومي

ظهر مفهوم الأمن القومي في صورته الأولية ضمن إطار الفكر الواقعي في العلاقات الدولية، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبط بمفهوم القوة العسكرية والدفاع عن السيادة الوطنية ضد التهديدات الخارجية، ووفق هذا التصور، يتمحور الأمن القومي حول قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية وحدودها الجغرافية ومؤسساتها من أي اعتداء أو اختراق[2].

وقد تبنت الدول الكبرى هذا التعريف في صياغة عقائدها الأمنية، حيث تمحور الأمن حول بناء القدرات الدفاعية، والتوازن الاستراتيجي، والتحالفات العسكرية، وتُرجمت هذه الرؤية في مفاهيم مثل "الردع النووي"، و"ميزان القوى"، و"أمن الدولة القومية[3]".

2. المفهوم الشامل للأمن

بدءًا من الألفية الثانية، بدأ يتبلور اتجاه فكري يُعيد النظر في ضيق المفهوم الكلاسيكي، خاصة مع بروز تحديات غير تقليدية، مثل الأزمات الاقتصادية، وأزمات الطاقة، والهجرة، وتغير

---

(1) باري بوزان، الناس والدول والخوف: أجندة لدراسات الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كولشستر، 2007، ص 131.

(2) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلام والقوة، دار كنوف، نيويورك، 1973، ص 79.

(3) علي عاشور ومحمد قيّاتي، "الأمن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة"، حولية كلية الآداب – جامعة بني سويف، 6(1)، 2017، ص 198.

المناخ، والإرهاب، ونتج عن ذلك ظهور المفهوم الشـامل للأمن القومي، الذي يتجاوز البُعد العسـكري ليشـمل أبعادًا سـياسـية واقتصـادية واجتماعية وبيئية، وقد عرّف باري بوزان (Barry Buzan) الأمن القومي بأنه: "قدرة الدولة على الحفاظ على اسـتقرارها الداخلي، وتماسـكها الاجتماعي، واسـتقلالها السياسـي، وسط بيئة خارجية تتسم بالمخاطر وعدم اليقين"[1]، ويُعد هذا التعريف من أبرز الإسـهامات في توسـيع المفهوم، إذ يؤكد على التفاعل بين التهديدات الداخلية والخارجية، وعلى تنوع مصـادر التهديد.

3، الأمن القومي كمنظومة ديناميكية

في الأدبيات الأحدث أصـبح يُنظر إلى الأمن القومي بوصـفه منظومة متعددة المسـتويات، تشمل الدولة، والمجتمع، والفرد، وترتبط باستراتيجيات الاستجابة والقدرة المؤسسية على إدارة الأزمات، ويُفهم الأمن هنا كعملية مسـتمرة للتكيف مع التغيرات والتحديات، وليسـت مجرد حالة ثابتة من الحماية.[2]

ويشـير عدد من الباحثين العرب إلى أن مفهوم الأمن القومي يجب أن يُصـاغ في ضـوء الخصـوصـيات البنيوية للدول، وخاصـة في العالم العربي، حيث تتقاطع الهشـاشـة المؤسـسـية، ووفرة الموارد الاسـتراتيجية، والتدخلات الخارجية، بما يخلق منظومة أمنية معقدة ومتشـابكة، وهو ما يؤكده عادل عبد الصادق (2018) الذي يرى أن الأمن القومي العربي يتحدد بمجموعة من التحديات البنيوية المرتبطة بضـعف الدولة، وصـراعات الموارد، وتغير طبيعة التهديدات، ومن هنا، تبرز أهمية ربط الأمن القومي بالسـياق الخاص للدولة محل الدراسـة، كما في الحالة الليبية، التي تعكس طبيعة التهديدات المركّبة والتفاعلات الخارجية المرتبطة بالصراع على الموارد[3].

ثانيًا: الأبعاد الرئيسية للأمن القومي في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة

اتجهت الدراسـات الاسـتراتيجية الحديثة إلى تحليل الأمن القومي بوصـفه بنية متعددة الأبعاد، تتجاوز التصـور الأحادي المرتكز على القوة العسـكرية، نحو رؤية شـاملة تأخذ في الاعتبار مختلف

(1) باري بوزان، الناس والدول والخوف: أجندة لدراسات الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 133.

(2) مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، 2023، ص 169.

(3) نفس المرجع السابق، ص 170.

المجالات التي تتقاطع فيها التهديدات المحتملة مع مصـــالح الدولة الحيوية، وقد نتج عن هذا التوســع المفاهيمي إدراك متزايد بأن تحقيق الأمن لا يتم فقط من خلال بناء القدرات الدفاعية التقليدية، بل أيضًا عبر تقوية البنية السياسية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان الأمن الطاقي، والحفاظ على التماسك المجتمعي.

يمثل البُعد العســـكري الركيزة التقليدية لمفهوم الأمن القومي، حيث يُنظر إلى قدرة الدولة على حماية أراضيها ومؤسساتها من التهديدات الخارجية كعنصر أساسي في منظومة الأمن، ويشمل هذا البُعد الجوانب المرتبطة ببناء الجيوش، وتطوير العقائد الدفاعية، وإبرام التحالفات العسكرية، وضـمان التفوق أو الردع الاستراتيجي، إلا أن البُعد العسكري، رغم مركزيته، لا يُعد كافيًا بمفرده لضمان استقرار الدولة، خصوصًا في ظل تزايد التهديدات غير العسكرية.[1]

في المقابل برز البُعد الســياســـي باعتباره أحد المؤشــرات الجوهرية للأمن القومي، حيث تُعد شرعية النظام السياسي، وفعالية مؤسساته، وقدرته على إدارة التعدد والتنوع، من الشروط الأساسية لضمان التماسك الداخلي، فالنظام السياسي القادر على امتصاص الضغوط، واستيعاب الخلافات، وتوليد التوافق الوطني، يكون أكثر قدرة على مواجهة التدخلات الخارجية وحماية الســـيادة الوطنية[2]، وقد أظهرت التجارب المقارنة أن ضعف البنية السياسية غالبًا ما يفتح المجال أمام التهديدات الخارجية والانقسامات الداخلية، كما هو الحال في الدول التي تعاني من الانقسام السياسي والمؤسساتي، ومن ضمنها الحالة الليبية بعد 2011.

أما البُعد الاقتصـادي فقد أصـبح في العقود الأخيرة جزءًا لا يتجزأ من تحليل الأمن القومي، إذ يرتبط مباشــرة بمقدرة الدولة على تلبية احتياجات الســكان، وتوفير فرص التنمية، وبناء اقتصـــاد قادر على الصـمود أمام الأزمات[3]، كما أن الاعتماد المفرط على مصـدر دخل وحيد، مثل النفط أو الغاز، يُعد من نقاط الضـعف الهيكلية التي قد تُستغل لتهديد الاستقرار الداخلي، وتُظهر الأدبيات أن هشاشة البنية الاقتصـــادية، أو التبعية المفرطة للخارج في تأمين الاحتياجات الحيوية، تؤدي إلى تقويض استقلال القرار السيادي، وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي.

---

(1) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلام والقوة، مرجع سبق ذكره، 1973، ص 128.

(2) مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص 375.

(3) عادل عبد الصادق، الأمن الاقتصادي العربي: المفهوم، التحديات، ومسارات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 95.

في هذا الجانب يبرز البُعد الطاقي بوصفه أحد المكونات الاستراتيجية المتزايدة الأهمية ضمن منظومة الأمن القومي، ويُقصـــد به قدرة الدولة على إدارة مواردها الطاقية بكفاءة، وتأمين اســـتقرار الإمدادات، وحماية البنية التحتية للإنتاج والنقل، وضمان استفادة الاقتصاد الوطني من العائدات دون الوقوع في فخ التبعية أو استغلال هذه الموارد من قبل أطراف خارجية، وتتجلى أهمية هذا البُعد بشكل خاص في الدول التي تمتلك ثروات طاقية كبيرة وتفتقر إلى مؤسسات مركزية قوية، حيث تتحول موارد الطاقة إلى نقاط جذب لتدخلات خارجية وصـــراعات داخلية، وهو ما يجعل تأمين قطاع الطاقة أولوية قصوى ضمن سياسات الأمن القومي.[1]

تكمن خطورة التهديدات المرتبطة بالأمن الطاقي في كونها لا تأتي بالضـــرورة في صـــورة نزاعات مســلحة، بل في هيئة اختراقات اقتصـــادية، ضـــغوط دبلوماســـية، تحكم في البنية التحتية أو تعطيل خطوط الإمداد، وتؤكد الأدبيات الحديثة أن الدول التي لا تمتلك ســـيطرة كاملة على مواردها الطاقية، أو لا تســـتطيع فرض ســـيادتها على البنية الجغرافية لهذه الموارد، تكون عُرضـــة لفقدان أحد أعمدة أمنها القومي، وهذا ما يظهر بوضوح في الحالة الليبية، حيث شكلت مراكز إنتاج وتصدير النفط أهدافًا متكررة في الصـــراع الداخلي، ومحل تنافس بين فواعل إقليمية ودولية تســـعى لتوظيف المورد الطاقي لخدمة مصالحها الاستراتيجية.[2]

من خلال ما سـبق يتضـح أن تحليل الأمن القومي المعاصـر يسـتوجب تفكيك بنيته الداخلية وتحديد أبعاده المتعددة، وفهم العلاقة التفاعلية بينها، بدلًا من اختزاله في البُعد العسـكري فقط، وهو ما يُمثل أساسًا ضـروريًا لفهم تأثير التنافس الجيوسـياسـي على الأمن القومي الليبي، لا سـيما في سـياق يتميز بوفرة المورد الطاقي وضعف البنية السياسية والاقتصادية، وهي عناصر تشكل بيئة خصبة لتفاقم التهديدات وتعدد مصادرها.

ثالثًا: تحولات مفهوم الأمن القومي في البيئة الدولية بعد عام 2011

شـــهد مفهوم الأمن القومي تحولات عميقة في مرحلة ما بعد عام 2011، نتيجة التغيرات البنيوية التي طرأت على النظام الدولي، والانفجارات الســـياســـية التي عرفها المحيط الإقليمي العربي، والتي كان أبرزها ما سُمّي بـــ"الربيع العربي"، وما أعقبه من انهيار أو تفكك في بنى الدولة الوطنية في

(1) طارق بن سالم الزهراني، إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2020، ص 96.

(2) نفس المرجع السابق، ص 104.

عدد من الدول، وفي مقدمتها ليبيا، وقد تميزت هذه المرحلة بتصـــاعد حجم التهديدات غير التقليدية، وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية، وانتقال مفهوم الأمن القومي من كونه حالة مرتبطة فقط بقدرات الدولة الذاتية إلى كونه أيضًا نتاجًا للتوازنات الخارجية المعقدة.[1]

من أبرز التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن القومي بعد 2011 هو اتســـاع نطاق التهديدات لتشـــمل أنماطًا غير تقليدية، مثل الانقســـام الداخلي، وظهور الفاعلين المســـلحين من غير الدول، وانتشـــار الإرهاب العابر للحدود، وتفشـــي النزاعات على الموارد، وأدى هذا التحول إلى تعميق أزمة الأمن الداخلي في العديد من الدول التي كانت تفتقر إلى مؤسســـات قوية قادرة على امتصـــاص الصدمات، أو ضبط التوازن بين مكونات المجتمع، وهو ما جعل الأمن القومي لهذه الدول هشًا وقابلاً للاختراق، كما هو الحال في الحالة الليبية التي تحوّلت إلى ســـاحة صـــراع متعددة المســـتويات، بفعل فراغ السلطة، وتنازع الشرعيات، وتعدد الميليشيات المسلحة.[2]

كما تميزت البيئة الدولية في هذه المرحلة بعودة منطق الصـــراع الجيوســـياســـي على الموارد والنفوذ، بعد فترة من التركيز على قضـــايا التعاون الدولي والاقتصـــاد الليبرالي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد أدى هذا التحول إلى توظيف أدوات جديدة في التأثير على الأمن القومي للدول، من خلال اســـتخدام الطاقة كســـلاح ضـــغط، والتحكم في خطوط الإمداد، والتغلغل الاقتصـــادي كأداة للتأثير السياسي، ويُعد هذا النمط من التهديدات أقل وضوحًا من التهديدات العسكرية التقليدية، لكنه أكثر تأثيرًا على المدى الطويل، لأنه يستهدف البنية الداخلية للدولة، ويقوّض قدرتها على صنع القرار السيادي.[3]

في السـياق العربي ترافق هذا التحول مع دخول عدد من الفواعل الإقليمية في صـراعات وكالة داخل الدول المنهارة، وتوجيه بوصـــلة الصـــراع الداخلي لخدمة أجندات خارجية، مما أدى إلى تعقيد مشـهد الأمن القومي، وتحويله إلى مسـرح دائم لتجاذب المصـالح، وأدى هذا إلى تآكل مفهوم السـيادة الوطنية، وتعدد مصـادر القرار، وظهور أشـكال موازية من السـلطات، وهو ما يتنافى مع جوهر مفهوم الأمن القومي الذي يفترض مركزية الدولة كفاعل موحد.[4]

---

(1) عبدالله الربيع، "تحولات الأمن القومي العربي في ظل تداعيات الربيع العربي: مقاربة تحليلية"، مجلة دراســـات اســـتراتيجية، 12(4)، 2018، ص 59.

(2) مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراســة الســياســات، 2023، ص 263-377.

(3) روبرت كاغان، عودة التاريخ ونهاية الأحلام، دار فينتاج، 2009، ص 124.

(4) مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، 2023، ص 380.

وقد رصـــدت الأدبيات المعاصـــرة هذا التحول بوصـــفه انتقالًا من نموذج "الدولة الحامية" إلى نموذج "الدولة المتنازع عليها"، حيث لم تعد الدولة قادرة على احتكار أدوات القوة، أو فرض قواعد الضـبط، أو حتى حماية مواردها الاسـتراتيجية من التوظيف الخارجي، وهذا يضـع الأمن القومي أمام اختبار مستمر، يتطلب أدوات تحليل جديدة تأخذ بعين الاعتبار أن التهديدات باتت أكثر تركيبًا، وغير محصـــورة في الحدود التقليدية للعدو الخارجي، وفي هذا الإطار تكتســـب دراســـة الحالة الليبية أهمية خاصـــــة، إذ توفر نموذجًا حيًّا لفهم الكيفية التي تُفكك فيها مقومات الأمن القومي بفعل التداخل بين الانقسام الداخلي والتنافس الجيوسياسي الخارجي، خاصة عندما يتعلق الأمر بمورد استراتيجي كالنفط والغاز، فالتحولات التي طرأت بعد عام 2011 لم تكن مجرد تغيرات داخلية، بل كانت أيضًـا انعكاسًـا لمعادلات دولية جديدة جعلت من ليبيا محورًا لإعادة توزيع النفوذ بين قوى دولية وإقليمية تسعى لتأمين مصالحها على حساب الأمن والسيادة الليبية.[1]

(1) فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2014، ص 117..https://carnegieendowment.org/2014/09/24/ending-libya-s-civil-war-reconciling-politics-rebuilding-security-pub-56741، ص 134.

المطلب الثالث: النفط والغاز كموارد استراتيجية في العلاقات الدولية

أولًا: النفط والغاز في نظريات العلاقات الدولية – من المورد إلى الأداة الاستراتيجية

تُعـد الموارد الطاقية وفي مقدمتها النفط والغاز، من أبرز المحددات المؤثرة في بنية العلاقـات الدولية منذ القرن العشـــرين، لما لها من دور محوري في تغذية الاقتصـــاد العالمي، وتحديد أولويات السـياســات الخارجية للدول الكبرى، وقد انعكس هذا الدور في مجمل الأدبيات والنظريات الكبرى التي ســـعت إلى فهم ديناميات التفاعل الدولي، إذ لم يُنظر إلى النفط والغاز كمجرد موارد اقتصـــادية، بل كأدوات استراتيجية توظفها الدول لتأمين مصالحها أو تعزيز مكانتها في النظام الدولي.

في إطار المدرســة الواقعية يُنظر إلى الطاقة بوصـفها أحد عناصـر القوة الوطنية، التي تؤثر على سـلوك الدول وتحدد اتجاهات الصـراع أو التعاون بينها، ووفق هذا التصـور، فإن الدول تتنافس على السـيطرة أو الوصـول إلى الموارد الحيوية، لأنها تُعد من مصـادر التأثير الجيوسـياسـي، وتؤثر مباشرة على الأمن القومي للدول المستوردة والمصدرة على حد سواء، وقد أشار منظرو الواقعية إلى أن الموقع الجغرافي للموارد الطاقية، وطبيعة التحالفات المحيطة بها، يشـــكلان عاملًا محددًا في بروز التنافس بين الفاعلين الدوليين، خاصة في البيئات ذات الهشاشة السياسية أو الانقسام المؤسسي[1].

أما في المقاربات الليبرالية فتتم مقاربة النفط والغاز ضـــمن إطار الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصـــادي، حيث يُفترض أن تشـكل المصـــالح المتبادلة في قطاع الطاقة حافزًا للتعاون بين الدول، وتقليص فرص النزاع، إلا أن التطبيق العملي أظهر أن هذا الاعتماد قد يتحول إلى شـكل من أشـكال التبعية أو الضغط، خاصة عندما يُستخدم تدفق الطاقة كسلاح في النزاعات الاقتصادية أو السياسية، وهو ما يكشف عن حدود الطرح الليبرالي في بيئات غير مستقرة.[2]

من جهة أخرى ركزت المدرســـة البنيوية على تحليل البُعد الهيكلي في توزيع الموارد الطاقية، حيث رأت أن الدول الكبرى تســـعى إلى إعادة إنتاج تبعية الطاقة من خلال الســـيطرة على شـــركات الاستخراج والنقل، وفرض شروط تجارية غير متكافئة على الدول المنتجة، وقد اعتُبر النفط أداة ضمن

---

(1) عبد الله الزعبي، الجغرافيا السـياسـية للنفط: البنية، الفاعلون، واتجاهات الصـراع الدولي، دار الحامد للنشـر والتوزيع، عمّان، 2017، ص 99.

(2) روبرت أو، كيوهان، وجوزيف إس، ناي، القوة والاعتماد المتبادل، ضـمن: آر، ج، آرت، وك، ن، والتز (محرران)، الصـراع بعد الحرب الباردة: مناقشات حول أسباب الحرب والسلام، 2017، ص 180.

منظومة أوسع من آليات السيطرة البنيوية التي تضمن استمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية على بلدان الجنوب، ومن ضمنها الدول العربية[1].

تُظهر هذه الاتجاهات النظرية أن مكانة النفط والغاز في العلاقات الدولية تتجاوز البُعد الاقتصادي الضيق، لتدخل في صميم تحليل القوة، والنفوذ، والتحالفات، والاستراتيجيات الكبرى، وتُعد مناطق الإنتاج الغنية بالموارد، والتي تعاني في الوقت نفسه من هشاشة سياسية أو صراعات داخلية، كالحالة الليبية، بيئة نموذجية لتطبيق هذه الرؤى، حيث تتحول الموارد الطاقية إلى عامل تأزيم أو توتر بدلًا من أن تكون رافعة للتنمية والاستقرار.[2]

وقد أفرزت هذه الديناميات مفهومًا جديدًا يُعرف بـ"الجغرافيا السياسية للطاقة"، والذي يدمج بين دراسة الموارد الطبيعية والتموضعات الجيوسياسية، مع التركيز على أنماط التحكم في سلاسل الإمداد، والبنية التحتية العابرة للحدود، ونقاط الاختناق الاستراتيجية[3]، ويُعد هذا المفهوم مدخلًا حيويًا لفهم تزايد حدة التنافس في مناطق الإنتاج، وارتباطه الوثيق بأجندات الأمن القومي والسياسات الخارجية للقوى الكبرى والإقليمية على السواء.

ثانيًا: مكانة الطاقة في هندسة التفاعلات الدولية

أصبحت الطاقة وبالأخص النفط والغاز، من المحددات الجوهرية في رسم ملامح التفاعلات الدولية، لما لها من ارتباط مباشر بقدرة الدول على الاستمرار في النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجاتها الصناعية والعسكرية، فلم يعد يُنظر إلى موارد الطاقة كمجرد مدخلات إنتاج، بل كعناصر استراتيجية تؤثر في صياغة التحالفات، وتوجيه السياسات الخارجية، وإعادة ترتيب موازين القوى بين الفواعل الدولية، لقد أدى الاعتماد المتزايد على النفط والغاز، خاصة من قبل الاقتصادات الصناعية الكبرى، إلى رفع درجة الحساسية تجاه التغيرات التي تمس استقرار أسواق الطاقة أو انسياب الإمدادات، وقد انعكس ذلك في سلوك العديد من الدول المستوردة للطاقة، التي بدأت تُعيد تموضعها الاستراتيجي بالقرب من مصادر الإنتاج، أو في الممرات الحيوية لنقل الطاقة، وبهذا المعنى، فإن التفاعلات الدولية لم تعد تُبنى فقط على أسس أيديولوجية أو جيوعسكرية، بل أصبحت ترتكز على اعتبارات طاقية

(1) مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، 2023، ص 381.

(2) طارق بن سالم الزهراني، إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 121.

(3) ستيفن رايت، الخليج في 2019: ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 4.

صرفة، تُحدّد فيها علاقات الشراكة والصراع وفقًا للمصالح الطاقية المتبادلة.[1]

من جهة أخرى، تُسهم الطاقة في تعزيز المكانة الجيوسياسية للدول المالكة لها، حيث تمنحها مواردها الطاقية نفوذًا إضافيًا في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتبرز في هذا الجانب قدرة بعض الدول على توظيف صادراتها من النفط أو الغاز كأدوات للضغط السياسي أو تحقيق مكاسب تفاوضية في ملفات أخرى، وقد شهد العالم حالات متعددة استخدمت فيها الدول المصدرة للطاقة قدراتها الإنتاجية أو موقعها الجغرافي كورقة نفوذ، إما من خلال التحكم في الأسعار، أو عبر تنظيم الإمدادات، أو عبر التلويح بتوقيف الإنتاج كوسيلة للرد على الضغوط الدولية، وهو ما يُعرف بسياسة "الابتزاز الطاقي"[2].

بالمقابل فإن الدول التي تعتمد بشكل مفرط على الطاقة كمورد اقتصادي رئيسي تصبح أكثر عرضة للتقلبات في بيئة التفاعلات الدولية، خصوصًا في ظل التغيرات المتسارعة في أسعار الأسواق العالمية أو التحولات التقنية المرتبطة بمصادر الطاقة البديلة، وتُظهر حالات متعددة أن مثل هذا الاعتماد قد يُضعف من قدرة الدولة على المناورة السياسية، ويجعلها رهينة للطلب العالمي أو للأطراف المستوردة، وهو ما يُقيد خياراتها الاستراتيجية في حال وقوع نزاعات أو فرض عقوبات اقتصادية.[3]

وتمتد أهمية الطاقة في هندسة التفاعلات الدولية إلى الأبعاد الجغرافية، حيث تؤدي السيطرة على مواقع إنتاج أو عبور الطاقة إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية لبعض الأقاليم، وقد أصبحت خطوط الأنابيب، والموانئ، ومضائق العبور، من بين الأهداف التي تسعى القوى الكبرى إلى تأمين نفوذها حولها، سواء من خلال التمويل أو الاتفاقيات أو التواجد العسكري المباشر، فالمواقع التي تمر عبرها إمدادات الطاقة تحوّلت إلى نقاط استراتيجية في معادلات الصراع، إذ إن السيطرة عليها تعني امتلاك ورقة ضغط قوية في النظام الدولي.[4]

في هذا الجانب تُعد ليبيا مثالًا حيًّا على تقاطع هذه العوامل، إذ تمتلك موارد طاقية ضخمة وموقعًا جغرافيًا حيويًا يربط بين جنوب المتوسط وعمق القارة الإفريقية، كما تحتوي أراضيها على موانئ تصدير حيوية وأنابيب تربطها بأسواق أوروبية كبرى، وهو ما يجعلها محل اهتمام خاص من قِبل القوى

(1) ستيفن رايت، الخليج في 2019: نفس المرجع السابق، ص 6.

(2) روزماري أ، كيلانيك، الذهب الأسود والابتزاز: النفط وسياسات القوى الكبرى، مطبعة جامعة كورنيل، 2020، ص 2.

(3) نفس المرجع السابق، ص 4.

(4) عبد الله الزعبي، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 101.

الإقليمية والدولية التي ترى في استقرار أو اضطراب ليبيا أثرًا مباشرًا على أمنها الطاقي واستقرار أسواقها.[1]

كل ما سبق يؤكد أن موارد الطاقة باتت تلعب دورًا مركزيًا في صياغة التفاعلات الدولية، سواء من خلال تمكين الدول من النفوذ والتأثير، أو من خلال جعلها أكثر عرضة للضغوط والابتزاز، وفقًا لطبيعة بنية النظام الدولي وموازين القوة الفاعلة فيه، كما يُبرز ذلك ضرورة تحليل العلاقات الدولية من منظور طاقي متكامل، لا يُغفل الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تشكل إطارًا لهذه التفاعلات.

ثالثًا: النفط والغاز كأدوات للهيمنة أو الضغط في السياسة العالمية

أثبتت التجربة التاريخية للعلاقات الدولية أن موارد الطاقة، وعلى رأسها النفط والغاز، لم تكن يومًا محايدة في تفاعلات الدول، بل استُخدمت، في حالات متعددة، كأدوات هيمنة أو وسائل ضغط سياسي لتحقيق أهداف استراتيجية، وتتمثل خطورة هذه الموارد، ليس فقط في قيمتها الاقتصادية، بل في قدرتها على التحوّل إلى عناصر قوة ناعمة أو صلبة، بحسب طريقة توظيفها، وظروف النظام الدولي، ونوع التهديدات أو المصالح المطروحة على الساحة.

حيث يُستخدم النفط والغاز في السياسة الدولية بوصفهما أوراقًا تفاوضية حساسة، تمتلك من خلالها الدول المصدّرة قدرة على التأثير في سلوك الأطراف الأخرى، فالدول التي تحتكر موارد طاقية رئيسية، أو التي تتحكم في خطوط الإمداد الحيوية، تستطيع فرض شروطها في التفاعلات الاقتصادية والسياسية، عبر تحديد الكميات المصدّرة، أو التلاعب بالأسعار، أو التهديد بقطع الإمدادات، وهي ممارسات تقع ضمن ما يُعرف بـ"الجيوسياسة الطاقية"[2].

من جهة مقابلة لم تقتصر أدوات الضغط المرتبطة بالطاقة على الدول المنتِجة فقط، بل امتدت أيضًا إلى الدول المستهلِكة الكبرى، التي طوّرت استراتيجيات معقدة لضمان أمنها الطاقي، وتجنب الوقوع في التبعية المطلقة، وقد شملت هذه الاستراتيجيات تنويع مصادر الاستيراد، والتدخل المباشر في مناطق الإنتاج عبر التحالفات أو العمليات العسكرية، أو دعم قوى محلية قادرة على تأمين تدفق الإمدادات، وبهذا المعنى، تصبح السيطرة على النفط والغاز، أو على البنية الجغرافية التي تُنتج أو

(1) عمران منصور السائح، "دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي واستغلال عوامل البيئة الجغرافية في إعادة بناء واستقرار ليبيا"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(3)، 2023، ص 571.

(2) نفس المرجع السابق، ص 572.

تُصدّر منها، هدفًا استراتيجيًا لبعض القوى الكبرى، التي لا تتردد في استخدام أدوات القوة الصلبة أو الناعمة لإعادة رسم الخريطة السياسية لتلك المناطق بما يخدم مصالحها الطاقية[1].

يتجلى هذا الاستخدام للطاقة كأداة للهيمنة في عدد من السياسات الخارجية المعاصرة، التي اتجهت نحو "إضفاء الطابع الأمني" على مصادر الطاقة، أي تحويل مسألة تأمين تدفق النفط والغاز إلى قضية تتعلق بالأمن القومي، ومن هذا المنطلق، أصبحت التحركات السياسية أو العسكرية لبعض الدول مبررة من زاوية حماية المصالح الطاقية، حتى إن تعارضت مع مبادئ السيادة أو القانون الدولي، وهذا النمط من السياسات ظهر بوضوح في تدخلات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والتنافس الروسي الأوروبي على الغاز، فضلًا عن تصاعد التوترات في مناطق مثل بحر قزوين، والخليج العربي، وشمال إفريقيا[2].

أما في السياق العربي فتُظهر تجارب عدد من الدول أن غِنى الدولة بالموارد الطاقية لا يعني بالضرورة تعزيز أمنها القومي، بل قد يتحوّل إلى عنصر هشاشة في حال افتقارها للمؤسسات القادرة على حمايتها، أو وقوعها ضمن مجال التنافس الجيوسياسي، فغياب بنية سياسية متماسكة، أو تعدد مراكز السيطرة على النفط، يخلق بيئة خصبة لتوظيف الطاقة كوسيلة للضغط والتدخل الخارجي، كما هو الحال في ليبيا، حيث أصبحت منشآت النفط وموانئ التصدير محورًا للتجاذبات المحلية والإقليمية والدولية، ويُظهر هذا الواقع أن النفط والغاز لا يُمثلان فقط موارد اقتصادية، بل يدخلان ضمن معادلات السلطة الدولية، وقد يُعاد تشكيل التحالفات أو إشعال الصراعات على أساسهما، وهذا ما يستدعي من الباحثين في العلاقات الدولية النظر إلى الطاقة ليس فقط كعامل مادي في التفاعلات الدولية، بل كأداة استراتيجية تُوظف ضمن بنية القوة العالمية، وتتقاطع مع قضايا الأمن القومي، والسيادة، والشرعية الدولية.[3]

رابعًا: دور الموارد الطاقية في صياغة ملامح النظام الدولي المعاصر

ساهمت الموارد الطاقية وعلى رأسها النفط والغاز، في إعادة تشكيل البنية التفاعلية للنظام

(1) رشيد البزيم، "دول الخليج وتحديات التحولات في مجال الطاقة"، مجلة سياسات عربية، 7(37)، 2019، ص 102.

(2) نفس المرجع السابق، ص 103.

(3) أنس خالد النصار، الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات – دراسة استشرافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 241.

الدولي خلال العقود الأخيرة، ليس فقط من حيث توزيع النفوذ الاقتصادي، وإنما أيضًا من حيث إعادة تعريف مراكز القوة الجيوسياسية، وترتيب أولويات الدول الكبرى في سياساتها الخارجية والأمنية، فقد بات واضحًا أن الطاقة لم تعد مجرد متغير تابع للبيئة الدولية، بل أصبحت متغيرًا مستقلاً يسهم في دفع التحولات البنيوية الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، وفي توجيه طبيعة العلاقات بين الفواعل الأساسية فيه.[1]

لقد تسببت التغيرات المرتبطة بأسواق الطاقة العالمية في تحولات استراتيجية على مستوى علاقات القوة الدولية، فمع تنامي الطلب العالمي على الطاقة، وظهور قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والهند، أصبحت السيطرة على الموارد الطاقية عاملًا حاسمًا في التنافس الدولي على المكانة والهيمنة، ولم يعد النظام الدولي يُبنى فقط على الاعتبارات العسكرية أو الأيديولوجية كما كان في سياقات الحرب الباردة، بل بات يتمحور حول شبكات التأثير المرتبطة بتدفقات الطاقة، وأمن الإمدادات، وتوزيع الموارد، وهو ما أسهم في بروز ما يمكن تسميته بـ"النظام الطاقي العالمي" كطبقة فوقية مهيمنة ضمن البنية الدولية[2].

في هذا الجانب أعادت الموارد الطاقية تعريف العلاقات بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، حيث اتجهت الدول الصناعية الكبرى إلى تمتين حضورها في مناطق الإنتاج، سواء عبر الشركات متعددة الجنسيات أو عبر دعم أنظمة موالية تُسهل الوصول إلى الموارد، وفي المقابل، سعت بعض الدول المنتجة إلى استخدام موقعها في السوق العالمية لتقوية موقعها التفاوضي أو لتثبيت مكانتها الإقليمية، إلا أن غياب الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات، كما هو الحال في العديد من الدول الريعية، أدى إلى نتائج عكسية، تمثلت في اتساع التدخلات الخارجية وتفكك البنية الأمنية الداخلية، وهو ما جعل الطاقة في بعض السياقات أداة لتفكيك الدولة بدلًا من أن تكون رافعة لنهوضها.[3]

من جانب آخر أسهمت الطاقة في تحويل بعض المناطق الجغرافية إلى ساحات صراع استراتيجي، سواء بشكل مباشر عبر المنافسة على منابع النفط والغاز، أو بشكل غير مباشر عبر

---

(1) حكيمة عباد، واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص 40.

(2) نفس المرجع السابق، ص42.

(3) رشيد البزيم، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 110.

التنافس على خطوط الإمداد والبنية التحتية العابرة للقارات، وقد أدى ذلك إلى خلق بؤر توتر مستدام في مناطق مثل الخليج العربي، وبحر قزوين، وشرق المتوسط، وشمال إفريقيا، حيث تتقاطع مصالح القوى الكبرى، وتُستخدم أدوات القوة الناعمة والصلبة لتعزيز السيطرة على هذه الممرات أو تعطيل وصول الخصوم إليها.[1]

كما ساهمت الموارد الطاقية في بروز تحالفات إقليمية جديدة، خارج الإطار التقليدي للتحالفات الأيديولوجية أو العسكرية، فقد ظهرت تكتلات قائمة على المصالح الطاقية، مثل منظمة "أوبك بلس"، أو التحالفات المرتبطة بمشروعات الغاز في شرق المتوسط، وهي تحالفات تعكس واقعًا دوليًا جديدًا يتحرك على إيقاع المنافسة على الطاقة أكثر مما يتحرك على أساس الانتماءات السياسية أو العقائدية، وهذا ما يعزز الطرح القائل بأن الطاقة أصبحت أحد الأعمدة البنيوية التي يُعاد عبرها إنتاج النظام الدولي، في صورة أكثر مرونة، وأكثر ارتباطًا بالتفاعلات الاقتصادية والجيواستراتيجية من أي وقت مضى[2]، وفي ظل تزايد أهمية الطاقة في ملامح النظام العالمي، تكتسب دراسة الحالة الليبية بعد عام 2011 بُعدًا خاصًا، حيث تعكس مثالًا حيًّا على كيفية تحوّل المورد الطاقي إلى محور مركزي في إعادة ترتيب توازنات الداخل الليبي من جهة، وفي استدعاء الفاعلين الإقليميين والدوليين من جهة أخرى، وفقًا لحسابات ترتبط بالنفط والغاز، لا بالمسألة الليبية في ذاتها.

وإضافةً إلى ذلك، كشفت التجربة الدولية المعاصرة أن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة لم يؤدِّ بالضرورة إلى الاستقرار، بل أسهم في تعقيد أنماط الصراع وخلق أشكال جديدة من الضغوط السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل توظيف الطاقة كسلاح جيوسياسي في النزاعات الدولية، كما أن التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة لم يُلغِ مركزية النفط والغاز، بل أعاد إدماجهما ضمن معادلات أكثر تعقيدًا تجمع بين أمن الطاقة، والتحول البيئي، والمنافسة الاستراتيجية، وفي هذا السياق، باتت الدول المنتجة مطالبة بإعادة التفكير في نماذجها الريعية، وربط إدارة الموارد الطاقية بمشروعات بناء الدولة والتنمية المستدامة، ويؤكد ذلك أن مستقبل النظام الدولي سيظل، في المدى المنظور، مشروطًا إلى حد كبير بكيفية إدارة موارد الطاقة وتوظيفها سياسيًا واقتصاديًا ضمن بيئة دولية شديدة التقلب.

(1) جمال سند سويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، زاوية المعرفة، 2014، ص 418.
(2) نفس المرجع السابق، ص421.

المبحث الثاني:
التنافس الجيوسياسي في أدبيات العلاقات الدولية

شكّل مفهوم التنافس الجيوسياسي محورًا أساسيًا في دراسة العلاقات الدولية، إذ يمثل الإطار الذي تُفهم من خلاله ديناميكيات الصراع والتوازن بين القوى الكبرى، سواء على مستوى النفوذ الإقليمي أو على صعيد النظام الدولي ككل، ويقوم هذا التنافس، في جوهره، على محاولة الدول تعزيز مصالحها الاستراتيجية من خلال توسيع نطاق تأثيرها في الفضاءات الجغرافية ذات الأهمية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، وهو ما يجعل العلاقة بين الجغرافيا والسلطة والمصالح أداة تحليلية مركزية في فهم التحولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي، لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة وتعدد بؤر التوتر على مستوى العالم، لقد تطور التنافس الجيوسياسي من كونه صراعًا تقليديًا على الحدود والنفوذ العسكري إلى نموذج أكثر تعقيدًا، يتداخل فيه الاقتصادي بالسياسي، والتكنولوجي بالطبيعي، والصلب بالناعم، وأدى هذا التحول إلى ظهور أشكال جديدة من التنافس، تتضمن التحكم في الموارد الحيوية، وتوجيه شبكات التجارة، والاستثمار في البنى التحتية العابرة للحدود، فضلًا عن التوظيف المكثف للوسائل غير العسكرية في إعادة تشكيل موازين القوة، ولم تعد القوى الدولية تنخرط فقط في صراعات مباشرة، بل تبنّت استراتيجيات غير تقليدية تستند إلى مزيج من الضغوط الاقتصادية، والتدخلات السياسية، والحرب بالوكالة، والتنافس على الأقاليم الهشة والغنية بالموارد، كما هو الحال في ليبيا بعد عام 2011.[1]، ونظرًا لأهمية هذا المفهوم في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، يهدف هذا المبحث إلى بناء إطار تحليلي حول طبيعة التنافس الجيوسياسي كما ورد في أدبيات العلاقات الدولية، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسة، المطلب الأول يتناول محددات التنافس الجيوسياسي التي تسهم في إعادة تشكيل التفاعلات بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، أما المطلب الثاني فيتطرق إلى أشكال التنافس الجيوسياسي كما عالجتها النظريات والممارسات الدولية المعاصرة، من خلال رصد أساليب التنافس المباشر وغير المباشر، فيما يركّز المطلب الثالث على دور الطاقة كمحرّك مركزي للتفاعلات الجيوسياسية، في ظل الاعتماد العالمي المتزايد على الموارد الطاقية، والارتباط الوثيق بين مواقعها الجغرافية وخريطة التوازنات الدولية.

(1) منذر ماخوس، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 98.

المطلب الأول: محددات التنافس الجيوسياسي في النظام الدولي

أولًا: الإطار العام لمحددات التنافس الجيوسياسي

يُعد التنافس الجيوسياسي إحدى أبرز السمات البنيوية للنظام الدولي، وهو تعبير عن الصراع المستمر بين الفواعل الدولية من أجل تحقيق النفوذ الاستراتيجي في الفضاءات الجغرافية ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويتأسس هذا التنافس على جملة من المحددات التي تُعيد صياغة سلوك الدول، وتوجّه سياساتها الخارجية، وتُحدد أولوياتها في التحالف والصراع، تُظهر أدبيات العلاقات الدولية أن التنافس الجيوسياسي ليس ظاهرة عشوائية أو عارضة، بل يرتبط بعدد من المحددات الموضوعية التي تتداخل فيها عناصر القوة، والموقع الجغرافي، والموارد الاستراتيجية، والقدرات التقنية والعسكرية، والبنية الداخلية للدول، وتُعد هذه المحددات أطرًا تفسيرية تساعد في فهم أسباب التنافس، وتوزيع حدّته بين الأقاليم، وتفسير اختلاف أشكاله من حالة إلى أخرى.[1]

يُعد الموقع الجغرافي من أقدم المحددات الجيوسياسية وأكثرها تأثيرًا، فالدول التي تقع على خطوط التماس بين الأقاليم الكبرى، أو التي تتحكم في مضائق بحرية أو معابر تجارية، غالبًا ما تجد نفسها محل تنافس بين القوى العظمى، وقد أشار "هالفورد ماكيندر" إلى أن السيطرة على مناطق قلب العالم تمنح الهيمنة على الجزيرة العالمية، ومنها على العالم بأسره، وهو ما شكّل أحد الأسس النظرية لتفسير التنافس الدولي خلال القرن العشرين[2].

ويبرز المورد الاستراتيجي كمحدد مركزي للتنافس، لا سيما النفط والغاز، حيث تتحول الدول الغنية بهذه الموارد إلى ساحات صراع غير مباشر، تسعى من خلاله القوى الكبرى إلى تأمين إمداداتها وفرض نفوذها، أو منع قوى منافسة من التمركز في مناطق الإنتاج، وتظهر أهمية هذا العامل في المناطق التي تجمع بين وفرة الموارد الطاقية والهشاشة الأمنية، إذ تُصبح موضع تدخلات متعددة المستويات، كما هو الحال في ليبيا، والعراق، وفنزويلا[3].

كذلك تشكل الفجوة في القدرات العسكرية والتكنولوجية أحد المحددات الدافعة للتنافس الجيوسياسي، إذ تسعى الدول القوية إلى ترسيخ هيمنتها من خلال التموقع الاستراتيجي، وإقامة قواعد عسكرية، أو عبر دعم حلفاء محليين، بهدف تأمين مصالحها وردع الخصوم، وتُستخدم هذه الفجوة أحيانًا لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأضعف تحت ذريعة حفظ الاستقرار أو مكافحة الإرهاب، ما يعمق من حالة الصراع ويُعيد إنتاج التنافس ضمن منطق الهيمنة، وإلى جانب العوامل

---

(1) ألكسندر دوغين، الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة: عصر الإمبراطوريات الجديدة – الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 239.

(2) نفس المرجع السابق، ص240.

(3) نفس المرجع السابق، ص241.

المادية، تبرز المحددات المرتبطة بالبُعد الأيديولوجي والثقافي، وإن بدرجة أقل، ففي فترات معينة من التاريخ الدولي، شكّل الخلاف الأيديولوجي عاملًا محفزًا للتنافس، كما حدث خلال الحرب الباردة، ومع ذلك، فإن التطورات الحديثة أظهرت تراجع البعد الأيديولوجي لصالح الحسابات البراغماتية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية والجيوسياسية المباشرة، وهو ما يتضح في التفاعلات الدولية حول موارد الطاقة، والتقنيات المتقدمة، والممرات التجارية العالمية[1].

وقد أسهمت التطورات التكنولوجية في إعادة تشكيل بعض المحددات الجيوسياسية التقليدية، من خلال تعظيم أهمية المعلومات، وشبكات الاتصال، والتفوق السيبراني، وجعلها أدوات جديدة في سباق الهيمنة الجيوسياسية، وأصبحت الدول تتنافس على بناء بنى تحتية رقمية عالمية، وعلى السيطرة على البيانات الكبرى، وهو ما يوسع من نطاق التنافس ليشمل الفضاء السيبراني إلى جانب الجغرافيا المادية.[2]

ثانيًا: السياقات الدينامية التي تُفعّل محددات التنافس الجيوسياسي

لا تكفي المحددات الهيكلية وحدها لتفسير سلوك التنافس الجيوسياسي بين الدول، إذ إن ما يمنح هذه المحددات فعاليتها في الواقع هو السياق الدينامي الذي تُفعّل ضمنه، أي التفاعلات المستمرة بين البيئة الدولية، والقرارات السياسية، والأحداث المفاجئة، والتحولات الإقليمية، وبذلك، يتشكل التنافس الجيوسياسي كنتيجة لتقاطع بنية المصالح الاستراتيجية مع الفرص التي تتيحها لحظة تاريخية أو ظروف محلية في دولة ما، لا سيما عندما تكون هذه الدولة ذات موقع حيوي أو غنية بالموارد.[3]

تُعد الأزمات السياسية الداخلية أحد أبرز السياقات التي تُفعّل محددات التنافس الجيوسياسي، خصوصًا في الدول التي تعاني من انقسام سلطوي أو ضعف في مركزية القرار، فعندما تفقد الدولة سيطرتها الكاملة على جغرافيتها أو مواردها، تتحول إلى مجال مفتوح أمام الفواعل الخارجية التي ترى في هذا الوضع فرصة لإعادة التموضع أو توسيع نفوذها، وتُظهر الحالة الليبية بعد عام 2011 مثالًا بارزًا على ذلك، حيث قاد انهيار مؤسسات الدولة المركزية إلى فتح المجال أمام قوى إقليمية ودولية للتدخل، تحت ذرائع مختلفة، بينما كانت الخلفية الأساسية هي ضمان الحضور في فضاء جغرافي غني بالنفط، ومفتوح استراتيجيًا على ثلاث قارات[4].

تُسهم التحولات في موازين القوى الدولية في إعادة تفعيل محددات التنافس الجيوسياسي، إذ تسعى القوى الصاعدة إلى إعادة توزيع النفوذ على أسس جديدة، فيما تحاول القوى المهيمنة الحفاظ

---

(1) صابر خليفة محمدين، وصفاء، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا"(2013–2021) ، مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 2022، ص 14.

(2) جمال سند سويدي، مرجع سبق ذكره، 2014، ص422.

(3) نفس المرجع السابق، ص424.

(4) عمران منصور السائح، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 574.

على مواقعها من خلال التغلغل في مناطق النفوذ التقليدية أو اســـتباق تمدد المنافســـين، وتُنتج هذه الديناميات نوعًا من "الهجوم الجيوســـياســـي غير المباشـــر"، حيث لا يتم التنافس من خلال الحرب الصـــريحة، بل عبر اســـتخدام أدوات غير تقليدية كالاســـتثمارات، والمســـاعدات، والتواجد العســـكري المحدود، والتحكم في شـــبكات الطاقة، وفي مثل هذه البيئة، يُعاد تشـــكيل الجغرافيا ليس فقط كحيز جغرافي، بل كمنصة تتنافس فيها الأجندات الكبرى.[1]

كما تُفعّل النزاعات الإقليمية المحددات الجيوســـياســـية للتنافس، حيث تتحول الأزمات المحلية إلى صراعات متشابكة المصالح، تُوظف فيها الجغرافيا والموارد من قبل أطراف خارجية لخدمة أهدافها الخاصـــة، وتكمن خطورة هذه الحالة في أنها تُحوّل التنافس من مســـألة دبلوماســـية إلى صـــراع مفتوح يتجاوز إرادة الدولة المعنية، وتُظهر تجارب اليمن وســـوريا وليبيا مدى ســـهولة انزلاق الدول التي تعاني من هشاشة داخلية إلى ساحات صراع جيوسياسي، تُوظف فيها كل من الموارد والموقع كأدوات لتصفية الحسابات أو تحقيق التوازنات الإقليمية[2].

من جهة أخرى فإن التحولات التكنولوجية والبيئية باتت تُعد ســـياقات جديدة لإعادة تفعيل التنافس الجيوسياسي، لا سيما في ظل انتقال العالم إلى ما يُعرف بمرحلة ما بعد النفط، وتزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي، ومصـــادر الطاقة البديلة، وقد بدأ التنافس يأخذ منحًى جديدًا، يتداخل فيه العنصـــر البيئي مع الطاقي، وتُعاد فيه موضعة المناطق ذات الإمكانيات المستقبلية كمجالات صراع مبكر على النفوذ، وهذا لا يلغي أهمية النفط والغاز التقليديين، بل يُعيد ترتيب أولويات التنافس، ويُدرج الأقاليم ذات الموارد غير المستغلة في مسار التنافس الجيوسياسي المستقبلي، وتشير مجمل هذه السياقات إلى أن التنافس الجيوسياسي لا يُفهم من خلال المحددات النظرية فقط، بل من خلال تحليل السياقات التي تسمح بترجمتها إلى سلوك استراتيجي ملموس[3].

ومن هنا فإن فهم التنافس في الحالة الليبية يقتضـــي الربط بين محددات التنافس (مثل الموقع والموارد والانقســـام الداخلي)، والســـياقات التي فَعّلتها (مثل انهيار الدولة، وتعدد مراكز الســـيطرة على النفط، والتدخل الإقليمي والدولي)، وهو ما سيُعالج بعمق في الفصول التطبيقية من هذه الدراسة.

---

(1) محمد إســـلام مطاق، ورقية وبوقراس، ، "التداعيات الجيوســـياســـية لعســـكرة موارد الطاقة على الأمن الطاقوي للدول الكبرى: العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا نموذجًا"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 8(1)، 2025، ص 255.

(2) نفس المرجع السابق، ص 262.

(3) جميلة علاق، "التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير المناخي"، مجلة الناقد للدراســـات الســـياســـية، 6(1)، 2022، ص 346.

المطلب الثاني: أشكال التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى

أولًا: الإطار المفاهيمي لتنافس القوى الكبرى وتطوره بعد الحرب الباردة

يمثل التنافس بين القوى الكبرى أحد الثوابت الهيكلية في بنية النظام الدولي، حيث تسعى الدول ذات القوة الشـــاملة إلى الحفاظ على موقعها أو تحســـين مرتبتها في هرم القوة العالمية، ويأخذ هذا التنافس أشـكالًا متغيرة بحسـب السـياق التاريخي، وطبيعة النظام الدولي، وتوازنات القوة القائمة، وقد تطوّر هذا التنافس من النمط الكلاسيكي القائم على الصراع العسكري المباشر إلى نماذج أكثر تعقيدًا، تتداخل فيها الأدوات الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والطاقية.

في الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة، شـهد التنافس بين القوى الكبرى تحوّلًا نوعيًا، فمع تراجع الثنائية القطبية وصـــعود نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، ظهرت محاولات من قوى دولية وإقليمية لإعادة التوازن، عبر ما سُـمّي بسـياسـات "موازنة النفوذ" أو "التعددية القطبية الناشـئة"، وقد تجلّت هذه التحولات في سلوكيات دول مثل روسيا والصين، اللتين بدأتا تسعيان إلى استعادة أو تعزيز مكانتهما الجيوسـياسـية من خلال الانخراط في مناطق الفراغ الاسـتراتيجي، أو عبر اختراق مناطق النفوذ التقليدي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية[1].

أخذ هذا التنافس طابعًا غير متكافئ في كثير من الحالات، بحيث لا يعتمد فقط على موازين القوة الصلبة، بل على قدرة كل طرف على توظيف نقاط ضعفه وقوته ضمن بيئة دولية غير مستقرة، وهو ما فتح المجال أمام بروز أشكال جديدة من "التنافس المركّب"، الذي لا يقتصر على العلاقات بين الدول الكبرى، بل يشمل أيضًا التدخل غير المباشر في الدول الهشة، والتأثير عبر الحلفاء المحليين، والدخول في صراعات بالوكالة، إلى جانب استخدام أدوات التأثير الاقتصادي والطاقة والمعلومات.[2]

وقد أصبح التنافس الجيوسياسي في مرحلة ما بعد 2010 أكثر حدة واتساعًا، نتيجة التغيرات البنيوية في النظام الدولي، وتآكل النظام الليبرالي العالمي، وعودة منطق القوة كمحدد للعلاقات الدولية، وترافق ذلك مع تراجع فعالية المؤسـسـات متعددة الأطراف، وصـعود السـياسـات الانعزالية، وتكثيف النزعات القومية في السياسات الخارجية، ووسط هذا المناخ، برزت ساحات تنافس جديدة خارج مناطق الصراع التقليدية، تشمل شمال إفريقيا، وشرق المتوسط، ومنطقة الساحل، وآسيا الوسطى، حيث تسعى

(1) صابر خليفة محمدين، وصفاء، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 18.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأميركي وضروراته الجيوإستراتيجية، دار بيسك بوكس، 2016، ص 43.

القوى الكبرى إلى إعادة التموضع الجيوسياسي، والاستثمار في الفراغات الناتجة عن ضعف الدولة أو عدم الاستقرار، ويمثّل هذا التنافس امتدادًا لصراع مضمَر على من سيُحدّد قواعد النظام الدولي في العقود القادمة، وهل ستظل خاضعة للهيمنة الغربية أم ستُعاد صياغتها في إطار تعددي جديد، وتُستخدم في هذا الجانب الأدوات الجيوسياسية بطريقة مركّبة تجمع بين الضغط والإغراء، القوة والمرونة، التدخل والاحتواء، بحسب طبيعة البيئة التي يُمارس فيها التنافس، وقدرة الدولة المستهدفة على مقاومة هذا التأثير أو الانخراط فيه.[1]

ثانيًا: أنماط وأدوات التنافس الجيوسياسي التقليدي وغير التقليدي

تتسم أشكال التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى بتنوع أدواتها واختلاف مستوياتها، وفقًا لطبيعة البيئة الجغرافية المستهدفة، ومدى توازن القوة بين الأطراف المتنافسة، فلم يعد التنافس محصورًا في الأدوات العسكرية التقليدية، بل أصبح مركّبًا، يتداخل فيه الصلب بالناعم، والمباشر بغير المباشر، والمعلن بالمضمر، ويُظهر تتبع أنماط هذا التنافس وجود ميل متزايد نحو استخدام استراتيجيات غير تقليدية، خصوصًا في البيئات الهشة والفضاءات غير المحكومة بسيادة مركزية مستقرة.[2]

يُعد التنافس العسكري أحد الأشكال الكلاسيكية التي ميزت العلاقات بين القوى الكبرى في معظم محطات التاريخ الحديث، سواء من خلال الحروب المباشرة، أو عبر سباقات التسلح، أو إقامة التحالفات الأمنية، أو نشر القواعد العسكرية، ومع أن هذه الأداة شهدت تراجعًا نسبيًا بعد الحرب الباردة، إلا أنها لم تختفِ، بل عادت بصيغ جديدة تعتمد على **الردع المرن** و"الحضور الوقائي" في مناطق النفوذ، وتُظهر التمركزات العسكرية الأمريكية والروسية في مناطق عدة، بما فيها ليبيا وسوريا والبحر المتوسط، استمرار هذا النمط وإنْ بصيغة مموّهة[3].

إلى جانب القوة العسكرية تبرز أداة القوة الاقتصادية كوسيلة رئيسية في التنافس الجيوسياسي، وتشمل هذه الأداة استخدام العقوبات، وتقييد الوصول إلى الأسواق، والتحكم في سلاسل التوريد العالمية، وتمويل البنية التحتية للدول الضعيفة من أجل كسب النفوذ، وقد أظهر صعود الصين كمنافس جيوسياسي رئيسي للولايات المتحدة أهمية الاقتصاد في توجيه التنافس العالمي، حيث تقوم

---

(1) جمال سند سويدي، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 425.

(2) تيموثي ف، لينش، "مستقبل التنافس بين القوى الكبرى"، ضمن :دليل روتليدج للتنافس بين القوى الكبرى (Routledge Handbook of Great Power Competition)، روتليدج، 2024، ص 312.

(3) ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 253.

مبادرة "الحزام والطريق" الصينية على بناء نفوذ اقتصادي–جغرافي يمتد من شرق آسيا إلى أوروبا مرورًا بشمال إفريقيا، بما يعكس استخدامًا ناعمًا للقوة ضمن أفق استراتيجي طويل الأمد[1].

كذلك أصبحت الطاقة أداة تنافس حيوية بين القوى الكبرى، إذ تتسابق الدول المؤثرة على ضمان السيطرة على موارد الطاقة أو تأمين إمداداتها، وتستخدم روسيا، على سبيل المثال، صادرات الغاز الطبيعي كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على دول أوروبا الشرقية، فيما تسعى الولايات المتحدة إلى تقليص اعتماد حلفائها على الطاقة الروسية، عبر تعزيز إنتاجها من الغاز المسال، أما الصين، فتسعى إلى تأمين موارد الطاقة من دول الجنوب عبر اتفاقيات استراتيجية بعيدة المدى، بما يجعل الطاقة أداة نفوذ وليس فقط ضرورة اقتصادية[2].

وتُستخدم أدوات التأثير السياسي والإعلامي والمعلوماتي في إطار ما يُعرف بـ"الحرب الرمادية" أو "النفوذ الهجين"، وتشمل التلاعب بالرأي العام، ودعم قوى محلية متحالفة مع الفاعل الخارجي، والتأثير في الانتخابات، أو استغلال الهويات الدينية والعرقية، بما يجعل البيئة الداخلية للدول ساحة للصراع دون الحاجة إلى التدخل العسكري المباشر، وتُعد هذه الاستراتيجية فعّالة بشكل خاص في الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتي، كما هو حال عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[3]

كما يشكّل التنافس على البنية التحتية الاستراتيجية نمطًا متزايدًا في السلوك الجيوسياسي للقوى الكبرى، لا سيما في ما يتعلق بالموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات، وتسعى الدول الكبرى إلى تأمين عقود طويلة الأجل لإدارة وتشغيل هذه البنى في مواقع استراتيجية، ليس فقط من أجل المكاسب الاقتصادية، ولكن أيضًا لأهداف جيوسياسية وأمنية، وقد تم توظيف هذا النمط في مناطق البحر الأحمر وشرق إفريقيا وشمال إفريقيا، حيث تتداخل الاعتبارات التجارية مع الأهداف الأمنية والسيادية، يمثّل هذا التعدد في أدوات التنافس الجيوسياسي تعبيرًا عن تغير طبيعة الصراع بين القوى الكبرى، حيث تتجه هذه القوى نحو توظيف أدوات متشابكة ومركبة تتيح لها التدخل والتأثير دون تحمل تكاليف المواجهة المباشرة، وهذا النمط يُنتج علاقات دولية غير متوازنة، تقوم على الاستقطاب، والتبعية،

---

(1) محمد حجازي، "قراءة في الأبعاد الجيوسياسية والأمنية في ظل المستجدات الدولية الراهنة"، مجلة حمورابي للدراسات، 12(47)، 2023، ص 152.

(2) نفس المرجع السابق، ص 153.

(3) م، د، ياسين هادي ثجيل، "تحولات القوة وأثرها في تغيير النظام الدولي والتوازنات العالمية (الجيوسياسية، الجيواقتصادية، التكنوعسكرية)"، مجلة المعهد، (20)، 2025، ص 204.

والمساومات، أكثر مما تقوم على التعاون والتنمية المتبادلة.[1]

ثالثًا: تجليات التنافس الجيوسياسي في الأقاليم الهشة والغنية بالموارد – التمهيد لحالة ليبيا

تشكل الأقاليم الهشة والغنية بالموارد بيئة استراتيجية مثالية لتجليات التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، إذ يجتمع فيها ضعف الدولة المركزية مع الأهمية الجغرافية والاقتصادية، ما يجعلها ساحة مفتوحة لإعادة توزيع النفوذ الدولي، ولا يُمارس هذا التنافس في العادة من خلال صراعات مفتوحة بين القوى الكبرى ذاتها، وإنما عبر أدوات غير مباشرة تشمل دعم الفاعلين المحليين، واستغلال الانقسامات الداخلية، والتسابق نحو السيطرة على الموارد الاستراتيجية، وفي مقدمتها الطاقة.[2]

تشير تجارب عدة في إفريقيا والشرق الأوسط، إلى أن القوى الدولية تسعى إلى تكريس وجودها في هذه الأقاليم تحت شعارات مختلفة مثل مكافحة الإرهاب، أو دعم الاستقرار، أو حماية المصالح الاقتصادية، بينما تنطوي التحركات الحقيقية على أهداف أكثر عمقًا تتعلق بتأمين النفوذ والسيطرة على الموارد وتطويق القوى المنافسة، وقد أدى هذا السلوك إلى "تدويل النزاعات المحلية"، وتحويل بعض الدول من فواعل مستقلة إلى ساحات تنازع استراتيجي، في هذا الجانب، تكتسب ليبيا أهمية متزايدة بوصفها نموذجًا مكتملًا لتجليات التنافس الجيوسياسي في بيئة هشة وموارد وافرة، فمنذ انهيار الدولة المركزية عام 2011، تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس متشابك بين قوى إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية عبر أدوات مختلفة، سواء من خلال التدخل العسكري المحدود، أو الدعم السياسي والمالي للأطراف المحلية، أو عبر الصراع على السيطرة على حقول وموانئ النفط والغاز.[3]

وقد تنوعت مصالح القوى الكبرى في ليبيا، فبينما تنظر الولايات المتحدة إلى ليبيا من زاوية مكافحة الإرهاب وتأمين الاستقرار في الجوار الأوروبي، ترى روسيا فيها فرصة لإعادة تثبيت حضورها في جنوب المتوسط وتوسيع دائرة نفوذها في القارة الإفريقية، أما فرنسا وإيطاليا، فتتنافسان على تأمين مصالحهما الطاقية والتجارية، وخاصة في مناطق الشمال الغربي من البلاد، بينما تسعى قوى إقليمية أخرى إلى ترسيخ وجودها الجيوسياسي من خلال التحالف مع أطراف محلية فاعلة في الشرق والغرب

---

(1) م، د، ياسين هادي ثجيل، نفس المرجع السابق، 2025، ص 213.

(2) نفس المرجع السابق، ص 213.

(3) أليسّا ميلكانجي، "الفوضى في قلب المتوسّط: الأزمة الليبية بعد سقوط جماهيرية القذافي (2011–2021)"، ضمن :الدول والفاعلون والدوافع الجيوسياسية في المتوسّط (States, Actors and Geopolitical Drivers in the Mediterranean)، دار سبرينغر الدولية، شام، 2021، ص 255.

الليبي، أدى هذا التزاحم الاستراتيجي إلى إعادة تشكيل المشهد الليبي على أسس لا تعكس مصالح الداخل بقدر ما تعكس توازنات الخارج، إذ أصبحت السيطرة على الموارد الطاقية لا تُقاس فقط بمدى سيطرة الدولة الليبية عليها، بل بمدى قدرة الأطراف الإقليمية والدولية على توجيه إدارة هذه الموارد، وتأمين حضورها في مناطق الإنتاج والتصدير، وهو ما يُظهر كيف تتحول الطاقة من مورد اقتصادي إلى أداة جيوسياسية بامتياز.[1]

وبذلك، تُقدّم الحالة الليبية مثالًا حيًّا على تحول الأقاليم الهشة إلى مساحات تنافس جيوسياسي تستقطب الفاعلين الكبار، وتُنتج صيغًا جديدة من التدخل غير المباشر، حيث يُعاد رسم خريطة السيطرة ليس من خلال الاتفاقات السياسية بين الليبيين أنفسهم، بل عبر تفاهمات إقليمية ودولية تتقاطع عند مفاصل الإنتاج الطاقي، والموانئ الاستراتيجية، ومراكز النفوذ الجغرافي.[2]

إن تحليل هذه التجليات يُعدّ تمهيدًا ضروريًا لفهم آليات التنافس الدولي على ليبيا، التي ستُتناول بشكل تفصيلي في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة، وخاصة في ضوء الأطر النظرية المتعلقة بالعلاقات الدولية، ومفاهيم القوة، والسيادة، والأمن القومي.

(1) أليسّا ميلكانجي، الفوضى في قلب المتوسّط: الأزمة الليبية بعد سقوط جماهيرية القذافي (2011–2021)، نفس المرجع السابق، 2021، ص 269.

(2) نفس المرجع السابق، ص 270.

المطلب الثالث: الطاقة كعامل موجه في التفاعلات الدولية

أولًا: تطور موقع الطاقة في العلاقات الدولية وتحولها إلى متغير استراتيجي

أصبحت الطاقة وعلى رأسها النفط والغاز، أحد المحددات الهيكلية الأكثر تأثيرًا في رسم ملامح النظام الدولي، لما تمثله من أهمية اقتصادية قصوى، ودور استراتيجي متزايد في توجيه سلوك الفواعل الدولية، ولم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي ضروري لاستدامة التنمية، بل تحوّلت إلى أداة تفاعل جيوسياسي تُستخدم لتشكيل التحالفات، وإعادة توزيع النفوذ، وتحديد أولويات العلاقات بين الدول، تاريخيًا بدأ دور الطاقة في التبلور كمحور رئيسي في العلاقات الدولية منذ الحربين العالميتين، حيث أدركت القوى الكبرى أن ضمان الوصول المستمر إلى موارد الطاقة يُعد شرطًا لبناء القوة العسكرية والاقتصادية، وقد تعزز هذا الدور في فترة الحرب الباردة، حين أصبحت الطاقة جزءًا من الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية، وخاصة في ما يتعلق بالسيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط، والتحكم في خطوط إمداد الغاز في أوراسيا[1].

مع تصاعد العولمة الاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين، ازدادت حدة الاعتماد العالمي المتبادل على الطاقة، مما أدى إلى تعقيد العلاقات الدولية، وتحويل الطاقة إلى متغير استراتيجي مركزي في السياسات الخارجية للدول، سواء كانت دولًا منتجة تسعى إلى توظيف مواردها كأداة نفوذ، أو دولًا مستوردة تسعى إلى تأمين إمدادات مستقرة ومنتظمة، وتُظهر نماذج الدول الريعية في الخليج وشمال إفريقيا، وكذلك سياسات الطاقة الروسية والصينية، كيف يُعاد بناء القرار السياسي في ضوء المتغير الطاقي، وتُصاغ العلاقات بين الدول بناءً على حجم الموارد، ومسارات عبورها، وشبكات الاستهلاك[2].

لقد تطور التفكير في الطاقة داخل أدبيات العلاقات الدولية من مقاربة اقتصادية ضيقة إلى مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الجغرافية والسياسية والأمنية، وبدأ يُنظر إلى الطاقة كجزء من الأمن القومي، وامتد الأمر إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل أمن الطاقة، الذي يعني قدرة الدولة على ضمان إمدادات كافية من الطاقة بأسعار مستقرة وفي توقيت مناسب، وهو مفهوم يتجاوز الجوانب

(1) منذر ماخوس، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 102.

(2) نفس المرجع السابق، ص 112.

التقنية إلى الحسابات الجيوسياسية المرتبطة بالتحكم والسيطرة على الموارد[1].

كما ساهم التطور التكنولوجي والبيئي في إعادة تشكيل موقع الطاقة داخل النظام الدولي، إذ إن التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، لم يقلّل من أهمية النفط والغاز التقليديين، بل وسّع من خريطة التنافس العالمي، وزاد من شدة التنافس على المناطق الجديدة ذات الإمكانيات غير المستغلة، مثل شرق المتوسط، ووسط إفريقيا، والمياه الإقليمية الليبية، وفي هذا الجانب، أصبحت الطاقة مدخلًا لفهم التغير في مواقف الدول الكبرى تجاه مناطق كانت تُعد في السابق هامشية في الجغرافيا الاستراتيجية الدولية.[2]

هذا التحول المفاهيمي في موقع الطاقة ساهم في بروز دورها كمحرك أصيل للتفاعلات الدولية، يتقاطع مع قضايا الأمن، والنفوذ، والسيادة، والتدخلات الخارجية، ومن هنا تنبع أهمية إدماج المتغير الطاقي في أي تحليل للعلاقات الدولية، لا سيما في حالات مثل ليبيا، حيث تُمثّل موارد الطاقة مركز التفاعل بين المحلي والإقليمي والدولي.

ثانيًا: دور الطاقة في توجيه التفاعلات الدولية وبناء التحالفات وتغذية النزاعات

أدى تصاعد الأهمية الجيوسياسية للطاقة إلى تحويلها من مورد اقتصادي إلى عنصر حاكم في العلاقات الدولية المعاصرة، تُبنى حوله التحالفات، وتُخاض من أجله النزاعات، وتُعاد هندسة التوازنات الإقليمية والدولية في ضوء شبكات إنتاجه وتصديره ونقله، وقد أفرز هذا الواقع نمطًا جديدًا من التفاعلات الدولية، يتمحور حول التنافس على موارد الطاقة كمحفّز لسلوك الدول وموجه رئيسي في استراتيجياتها الخارجية، أول ملامح هذا الدور يتجلى في إعادة تشكيل التحالفات الدولية على أسس طاقية، حيث لم يعد القرب الجغرافي أو التشابه الإيديولوجي أساسًا كافيًا للتحالف، بل أصبحت المصالح الطاقية المشتركة محركًا لتقارب أطراف متباعدة تقليديًا، ويُلاحظ مثلًا أن الصين أقامت علاقات استراتيجية وثيقة مع عدد من الدول المنتجة للطاقة في إفريقيا وآسيا الوسطى رغم اختلاف النظم السياسية والثقافات، وذلك في إطار سعيها لتأمين احتياجاتها المتنامية من الطاقة، بالمثل، أسست الولايات المتحدة تحالفات طاقية مع دول غير ديمقراطية في الشرق الأوسط انطلاقًا من

(1) محمد خميس عبد الله، المستقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام 2025، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 72.

(2) حيدر سعيد، "مأزق الشرق الأوسط في أمن الطاقة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 32. https://studies.aljazeera.net،

الاعتبارات الاستراتيجية للطاقة لا من القيم السياسية[1].

ثانيًا، تظهر الطاقة كأداة ضـــغط أو ورقة تفاوض في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية، حيث تستخدم بعض الدول مكانتها كمصدّر للطاقة أو كممر عبور لإعادة توجيه المواقف السياسية للدول المســتهلكة، وتبرز في هذا الإطار روســيا التي توظف صــادراتها من الغاز الطبيعي لأوروبا كورقة استراتيجية في علاقتها بالاتحاد الأوروبي، كما تُسخّر الولايات المتحدة احتياطاتها من النفط والغاز في الأســواق العالمية لتعديل ميزان العرض والطلب بطريقة تؤثر على مصــالح خصــومها أو حلفائها، ويتحول التحكم في مســارات الطاقة إلى أحد مظاهر الصــراع الخفي بين الفاعلين الدوليين، إذ تُبنى خطوط أنابيب الغاز والنفط وفقًا لحسابات جيوسياسية، لا فقط لاعتبارات الجدوى الاقتصادية.[2]

ثالثًا، يُسهم التنافس على الطاقة في تغذية النزاعات المسلحة، خصوصًا في المناطق الهشة التي تتقاطع فيها المصالح الدولية مع الثروات الطاقية غير المستقرة سياسيًا، وقد أدى ذلك إلى ما يُعرف بـــ"لعنة الموارد"، حيث يصبح وجود الطاقة في بعض البلدان عاملًا محفزًا للتدخلات الخارجية والتنازع الداخلي، بدلًا من أن يكون مصدرًا للتنمية والاستقرار، وتُعد ليبيا مثالًا صارخًا في هذا الجانب، إذ مثّل النفط والغاز أحد أهم دوافع التنافس الدولي منذ سقوط نظام القذافي، حيث تسعى قوى إقليمية ودولية لتأمين مواقع نفوذها عبر السيطرة غير المباشرة على مواقع الإنتاج والتصدير[3].

كما لعبت الطاقة دورًا محوريًا في إعادة ترتيب أولويات الســياســة الخارجية لبعض الدول الكبرى، حيث باتت استراتيجياتها الدبلوماسية موجهة بشكل مباشر نحو المناطق التي تحتوي على احتياطات طاقية مهمة، وتتمثل إحدى نتائج ذلك في تنامي الاهتمام الدولي بمنطقة شرق المتوسط، والساحل الإفريقي، وليبيا، بوصفها مناطق واعدة بموارد ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط، ويتجلى هذا التحول في ارتفاع كثافة الحضور السياسي والعسكري والاقتصادي للقوى الكبرى في هذه المناطق، وفي سلوكها التنافسي الذي يمزج بين الشراكة والاستحواذ والصراع غير المباشر.[4]

كما لا يمكن إغفال الجانب البيئي والتحولي للطاقة، إذ تؤثر تحولات ســوق الطاقة (كالانتقال إلى الطاقات النظيفة) على خرائط النفوذ، وتدفع بعض الدول المنتجة إلى تسريع وتيرة استغلال الموارد الهيدروكربونية قبل أفول الطلب العالمي عليها، مما يزيد من وتيرة التنافس في المدى المنظور، وهذا

(1) حيدر سعيد، "مأزق الشرق الأوسط في أمن الطاقة"، نفس المرجع السابق، 2022، ص 56.

(2) سفيان بلمادي، جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 74.

(3) نفس المرجع السابق، ص 258.

(4) جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 347.

يُعطي مزيدًا من الأهمية للدول ذات الاحتياطات المؤكدة، مثل ليبيا، حيث تصـــبح محل أنظار القوى الباحثة عن مصادر سريعة ومنخفضة التكلفة للطاقة، إن هذا التوسع في أدوار الطاقة داخل التفاعلات الدولية يؤكد أن فهم العلاقات الدولية المعاصرة لا يكتمل دون تحليل الموقع المركزي لموارد الطاقة في صياغة المواقف، وترتيب الأولويات، وبناء التحالفات، وتفجير النزاعات، ومن هنا تكتسب دراسة الحالة الليبية أهمية خاصة، بوصفها نموذجًا ميدانيًا على تقاطع الاعتبارات الطاقية والجيوسياسية في إعادة تشكيل خرائط النفوذ العالمي.[1]

يتضح مما سبق أن الطاقة لم تعد عنصرًا اقتصاديًا محايدًا في العلاقات الدولية، بل تحوّلت إلى متغير استراتيجي حاسم يوجّه سلوك الدول، ويعيد تشكيل أنماط التحالف والصراع في النظام الدولي المعاصر، فقد أسهمت الموارد الطاقية، وخاصة النفط والغاز، في إعادة تعريف مفاهيم القوة والنفوذ، وربطت الأمن القومي للدول بأمن الإمدادات ومسارات العبور والتحكم في الأسواق، كما كشفت التفاعلات الدولية الحديثة أن الطاقة باتت أداة ضغط ومساومة سياسية، تُستخدم لإدارة الأزمات وتعديل موازين القوى الإقليمية والدولية، وفي المقابل، أفرز هذا الواقع تحديات خطيرة في الدول الريعية والهشـــة، حيث تحوّلت الطاقة من رافعة للتنمية إلى عامل لتغذية النزاعات والتدخلات الخارجية، ومن هنا، تبرز أهمية إدماج البعد الطاقي في تحليل التفاعلات الدولية، لا سيما في حالات مثل ليبيا، التي تمثل نموذجًا واضحًا لتقاطع المصالح الطاقية والجيوسياسية، ودورها في إعادة إنتاج الصراع وإعادة رسم خرائط النفوذ في النظام الدولي الراهن.

كما تُبرز هذه الخلاصة أن مستقبل التفاعلات الدولية سيظل، إلى حدٍّ كبير، رهينًا بكيفية إدارة ملف الطاقة في ظل التحولات العالمية المتسارعة، سواء المرتبطة بأمن الإمدادات أو بالانتقال نحو الطاقات البديلة، فالتنافس على الموارد الطاقية لا يعكس فقط صراعًا اقتصاديًا، بل يكشف عن صراع أعمق على النفوذ والقدرة على التأثير في مراكز القرار الدولي، وفي هذا السياق، تتزايد أهمية الدول التي تمتلك موارد مؤكدة أو مواقع جغرافية استراتيجية في معادلات القوة العالمية، كما أن استمرار هشاشة البنى السياسية والمؤسسية في بعض الدول المنتجة يُفاقم من قابلية التدخل الخارجي ويُعيد إنتاج الصراعات، وعليه، فإن فهم التفاعلات الدولية المعاصرة يقتضي قراءة الطاقة كعامل بنيوي مُحرّك، لا كمجرد مورد، وهو ما يجعل من دراسة الحالة الليبية مدخلًا تحليليًا ضروريًا لفهم ديناميات الصراع والنفوذ في النظام الدولي الحالي.

(1) دانييل يرغين، الخريطة الجديدة: الطاقة والمناخ وصراع الأمم، بنغوين المملكة المتحدة(Penguin UK) ، 2020، ص 38.

المبحث الثالث:
الأطر النظرية المفسرة للتنافس على الطاقة

يُعد توظيف الأطر النظرية في دراسة العلاقات الدولية أمرًا أساسيًا لفهم السلوك الخارجي للدول، وتفسير منطق التفاعلات بين الفواعل الدولية، خصوصًا في القضايا المرتبطة بالمصالح الاستراتيجية مثل الطاقة، وتكمن أهمية هذا التوظيف في أنه يُخرج الدراسة من نطاق الوصف إلى فضاء التحليل والتفسير، ويساعد على الربط المنهجي بين المتغيرات ذات الطبيعة المادية (مثل الموارد والقدرات) وتلك المرتبطة بالبنية الدولية وأنماط التفكير الاستراتيجي للدول، ويحظى التنافس على الطاقة بمكانة بارزة في إنتاج النظريات والنماذج التفسيرية في العلاقات الدولية، لما له من تأثير واسع على التوازنات الإقليمية والدولية، ولارتباطه المباشر بقضايا الأمن القومي، والسيادة، والنفوذ، والاعتماد المتبادل، إذ لا يمكن فهم التنافس الجيوسياسي على مصادر الطاقة دون العودة إلى الإطارات النظرية التي تفسّر سلوك الدول في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين، والصراع على الموارد، والندرة النسبية، وتفاوت مراكز القوة، لقد قدّمت النظرية الواقعية، خاصة في نسختها المعاصرة المعروفة بـ"الواقعية الجديدة"، تفسيرًا هيكليًا لهذا التنافس، بوصفه نتاجًا مباشراً لبنية النظام الدولي التي تفرض على الدول السعي الدائم لتأمين مصالحها الحيوية، وعلى رأسها موارد الطاقة، باعتبارها مكونات أساسية للقوة الوطنية، وفي المقابل، اقترحت نظرية الاعتماد المتبادل المعقد تصورًا مغايرًا يركز على الترابطات الاقتصادية العابرة للحدود، وعلى أن الطاقة قد تكون أداة للتعاون وليس فقط مصدراً للصراع، خصوصًا في ظل تزايد تداخل مصالح المنتجين والمستهلكين. [1]

وانطلاقًا من هذه الخلفية، يسعى هذا المبحث إلى عرض ومناقشة أبرز الأطر النظرية التي تفسّر التنافس الدولي على الطاقة، من خلال ثلاث مطالب رئيسة، يُخصص المطلب الأول لتحليل منطلقات النظرية الواقعية الجديدة ، بينما يناقش المطلب الثاني نظرية الاعتماد المتبادل كمدخل لفهم العلاقات الطاقية بين الدول، ويُختتم المبحث بالمطلب الثالث الذي يقدم تطبيقات نظرية على الحالة الليبية، في ضوء التفسيرات الواقعية والمؤسسية.

(1) محمد خميس عبد الله، المستقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام 2025، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 30.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة وتفسيرها لصراعات الموارد

أولًا: المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة ومنطلقاتها التفسيرية

تُعد الواقعية الجديدة(Neorealism) ، أو ما يُعرف أيضًا بـــ"الواقعية البنيوية"، إحدى أبرز النظريات المفسِّرة للعلاقات الدولية المعاصرة، وقد قدّمها كينيث والتز في سبعينيات القرن العشرين بوصفها تطورًا على النسق الكلاسيكي للواقعية، وتهدف هذه النظرية إلى تقديم تحليل عقلاني ومنهجي للسلوك الدولي، انطلاقًا من التركيز على بنية النظام الدولي باعتبارها العامل الحاسم في توجيه سلوك الدول، لا على خصائصها الداخلية أو قيادتها السياسية[1].

تنطلق الواقعية الجديدة من مجموعة من الفرضيات الأساسية، أهمها أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته، أي لا توجد سلطة مركزية تحكم التفاعلات بين الدول، وهو ما يدفع كل دولة إلى الاعتماد على نفسها في تأمين بقائها، في ظل هذا الفضاء الفوضوي، تسعى الدول إلى تحقيق الأمن الوطني من خلال امتلاك القوة النسبية، وهو ما يجعل التفاعل الدولي تنافسيًا بطبيعته، ويفرض على كل دولة التفكير بمنطق "توازن القوى" والاستعداد الدائم لاحتمال الصراع[2].

لا تتعامل الواقعية الجديدة مع الدول كوحدات متشابهة فحسب، بل تنظر إليها كوحدات عقلانية تسعى إلى تعظيم أمنها ضمن بنية دولية قهرية، تُحدد سلوكها بحسب موقعها في توزيع القوة الدولية، ولذلك، لا تُعزى دوافع التوسع أو الهيمنة إلى طموحات ذاتية، بل إلى الضغوط البنيوية التي تفرضها طبيعة النظام الدولي ذاته، وعلى هذا الأساس ترى الواقعية الجديدة أن التنافس على الموارد، وعلى رأسها الطاقة، ليس سلوكًا استثنائيًا أو عرضيًا، بل هو نتيجة حتمية لتركيب النظام الدولي، حيث تُعد السيطرة على الموارد شرطًا لامتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية، ويُشكل هذا التنافس صراعًا غير مباشر على النفوذ، يُعبَّر عنه من خلال التحالفات، والمواجهات بالوكالة، واستراتيجيات الردع والاحتواء.[3]

كما تقدم الواقعية الجديدة تحليلًا خاصًا لفكرة الاعتماد على الطاقة باعتباره مصدرًا للضعف الإستراتيجي، إذ ترى أن اعتماد دولة على أخرى في تأمين مواردها الحيوية يُضعف من قدرتها على المناورة، ويُعرّضها للابتزاز، وهو ما يدفع الدول الكبرى إلى السعي الحثيث لتأمين الوصول المستقل

(1) كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية، ترجمة كاظم هاشم نعمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بغداد، 2003، ص31.

(2) نفس المرجع السابق، ص 54.

(3) جون جوزيف ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، 2012، ص39.

والمباشر إلى الموارد، أو التأثير على خطوط الإمداد، أو التحكم في المناطق المنتجة للطاقة، من أجل تقليص التبعية وتحقيق التفوق.[1]

وفي هذا الجانب يصبح التنافس على موارد الطاقة، سواء في آسيا الوسطى أو إفريقيا أو الشرق الأوسط، نتيجة طبيعية لسلوك عقلاني في ظل بيئة فوضوية، تسعى فيها كل قوة كبرى إلى تعزيز موقعها الجيوسياسي، ومنع خصومها من الهيمنة على الموارد التي تُعد مصدرًا استراتيجيًا للقوة الشاملة.

ثانيًا: تطبيقات الواقعية الجديدة على صراعات الطاقة ومركزية الموارد في حسابات القوى الكبرى

تُقدّم النظرية الواقعية الجديدة تفسيرًا متماسكًا لصراعات الطاقة، باعتبارها امتدادًا لنمط التنافس الدولي الذي تحكمه بنية فوضوية يسعى فيها الفاعلون، وخصوصًا القوى الكبرى، إلى تعظيم أمنهم من خلال السيطرة على الموارد الاستراتيجية أو تقليص اعتمادهم على الآخرين، ومن هذا المنطلق، تُعدّ موارد الطاقة، خاصة النفط والغاز، عنصرًا محوريًا في الحسابات الاستراتيجية للدول، ليس فقط بوصفها ضرورات اقتصادية، بل كأدوات لتكريس النفوذ، وبناء القوة الشاملة، وتقييد حرية الحركة لدى الخصوم.[2]

ترى الواقعية الجديدة أن الفاعلين الدوليين يتصرفون وفق منطق تعظيم القوة النسبية، مما يجعل تأمين الوصول الحصري أو المضمون إلى مصادر الطاقة هدفًا استراتيجيًا، وهذا ما يفسّر توجه العديد من القوى الكبرى إلى بناء وجود عسكري أو سياسي أو استخباراتي دائم في المناطق الغنية بالموارد، حتى لو لم تكن هذه المناطق مجاورة جغرافيًا، وينسحب هذا التفسير على الحضور الروسي في القوقاز والشرق الأوسط، أو على التدخلات الغربية في إفريقيا، حيث تُوظف الاعتبارات الطاقية في رسم حدود النفوذ وتبرير التدخلات[3].

ضمن هذا الإطار تصبح التحركات في مجال الطاقة ذات طابع أمني أكثر من كونها اقتصادية، فمثلًا، يرى الواقعيون الجدد أن محاولات الولايات المتحدة تقليص اعتماد حلفائها الأوروبيين على الغاز الروسي لا تنبع فقط من اعتبارات السوق، بل من الرغبة في تقليص النفوذ الجيوسياسي

(1) جون جوزيف ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، نفس المرجع السابق، 2012، ص 121.

(2) نفس المرجع السابق، ص 134.

(3) سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 2022، ص 11.

الروسي داخل الفضاء الأوروبي، كما تُفَسَّر الاستراتيجية الصينية للسيطرة على موانئ حيوية في المحيط الهندي وأفريقيا بوصفها محاولة لبناء قدرة جيوسياسية تُمكّن بكين من ضمان أمن الطاقة في حال وقوع صراع مع الولايات المتحدة[1].

الواقعية الجديدة ترفض أيضًا الطرح القائل بأن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة يُفضي إلى السلام، إذ تعتبر أن مثل هذا الاعتماد يُنتج نوعًا من الارتهان الاستراتيجي الذي يُمكن أن يُستغل في لحظات التوتر، ومن هنا، تميل الدول الكبرى، وفق هذا الطرح، إلى تنويع مصادر الطاقة، والسيطرة على مناطق الإنتاج، وتأمين خطوط الإمداد عبر القوة العسكرية أو الاتفاقيات الأمنية، كما هو الحال في المبادرات الأمريكية لضمان أمن إمدادات الطاقة من الخليج العربي، أو السياسات الروسية في البحر الأسود وشرق المتوسط.[2]

ويظهر التطبيق العملي للواقعية الجديدة بشكل جلي في الحالة الليبية بعد 2011، حيث أصبحت ليبيا ساحة تجاذب استراتيجي بين قوى دولية تسعى إلى تحقيق مكاسب طاقية ضمن بيئة من الفوضى السياسية والأمنية، فبينما تسعى روسيا إلى تثبيت وجودها عبر دعم أطراف تسيطر على منابع الطاقة في الشرق، تدعم قوى غربية أخرى أطرافًا تُمثّل مصالحها في مراكز تصدير النفط في الغرب والجنوب، وهو ما يؤكد أن التنافس في ليبيا لا يمكن فهمه دون استحضار منطق الواقعية البنيوية الذي يربط بين أمن الدولة وموقعها في النظام الدولي من جهة، وبين الموارد كمصدر لهذا الأمن من جهة أخرى.[3]

وبهذا المعنى تُوفر الواقعية الجديدة إطارًا تفسيرياً قوياً لفهم التنافس على الطاقة في البيئات غير المستقرة، حيث تندمج الحسابات الأمنية مع المصالح الاقتصادية، وتصبح السيطرة على الموارد أداة لتعديل موازين القوى وتكريس النفوذ الخارجي، تمامًا كما يحدث في الحالة الليبية.

كما يُظهر هذا المنظور أن صراعات الطاقة لا تُدار فقط عبر أدوات السوق أو الدبلوماسية، بل من خلال تفاعلات معقّدة بين القوة العسكرية، والتحالفات الدولية، وإدارة الأزمات في البيئات الهشة، وبذلك، تؤكد الواقعية الجديدة أن مستقبل التنافس الدولي على الطاقة سيظل مرهونًا ببنية النظام الدولي وتوازناته، لا بآليات التعاون الاقتصادي وحدها.

---

(1) سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، نفس المرجع السابق، 2022، ص 18.

(2) فهد ياسين، "النفط والغاز كأدوات للنفوذ في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية ضمن منظور الواقعية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية، 12(2)، 2021، ص 51.

(3) عمران منصور السائح، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 584.

المطلب الثاني: نظرية الاعتماد المتبادل في فهم التنافس الطاقي

أولًا: الإطار المفاهيمي لنظرية الاعتماد المتبادل ومحدداتها التفسيرية

تُعد نظرية الاعتماد المتبادل(Interdependence Theory) ، كما طُوّرت في إطار المدرسة الليبرالية الجديدة للعلاقات الدولية، محاولة لفهم العلاقات بين الدول من خلال التركيز على الترابط الاقتصادي المتبادل، بديلًا عن التفسير الصراعي الصارم الذي تقدمه النظرية الواقعية، وقد برزت هذه النظرية في سبعينيات القرن العشرين، خاصة من خلال أعمال روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي(Joseph Nye) ، حيث أعادا توجيه الاهتمام من "القوة العسكرية" إلى "القوة الاقتصادية والمؤسساتية"، مع إبراز أثر الترابطات الدولية على سلوك الدول[1].

تقوم نظرية الاعتماد المتبادل على افتراض نظري مؤداه أن العلاقات الدولية، في ظل تزايد التجارة العالمية وتكامل الأسواق وتطور التكنولوجيا، أصبحت قائمة على نمط من الاعتماد المتبادل المعقد(Complex Interdependence) ، بما يعكس تشابك المصالح وتداخل التفاعلات في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد والبيئة والطاقة. ووفقًا لهذا التصور، لم يعد الفاعلون الدوليون محصورين في الدول وحدها، بل انخرطت المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات السوق ضمن شبكة التفاعلات الدولية [2].

وفي ضوء هذه الفرضية ترى النظرية أن الموارد، بما فيها الطاقة، لم تعد تُختزل في كونها أدوات للهيمنة أو النفوذ، بل أصبحت في كثير من الحالات محفزات للتعاون الدولي، لأن الدول أصبحت أكثر ترابطًا من أن تنخرط في صراعات مباشرة على الموارد التي تمثل في الوقت ذاته مصدرًا لنموها الداخلي واستقرار علاقاتها الخارجية، من المنظور الليبرالي، لا يُنظر إلى التنافس على الطاقة بوصفه حتميًّا كما في الواقعية، بل بوصفه مشروطًا بمدى وجود آليات مؤسسية تُنظم التفاعل، ومستوى الشفافية، ومدى تقاطع المصالح الاقتصادية، وهنا تظهر أهمية المؤسسات الدولية، كأوبك (OPEC)والوكالة الدولية للطاقة(IEA) ، كأطر تنظّم السوق وتقلل من احتمالات النزاع، كما تشير النظرية إلى أن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة يمكن أن يُنتج تكاليف متبادلة لأي صراع، تجعل من العقلانية السياسية للدول دافعًا لتجنب المواجهات، وتغليب منطق التفاوض، فمثلًا، ترتبط الصين

---

(1) روبرت أو، كيوهان، وجوزيف إس، ناي، القوة والاعتماد المتبادل، ضمن :الصراع بعد الحرب الباردة: مناقشات حول أسباب الحرب والسلام، 2017، ص 182.

(2) نفس المرجع السابق، ص 168.

والولايات المتحدة بمصالح طاقية واقتصادية متداخلة، رغم التنافس الجيوسياسي، وهو ما يجعل من التصعيد السياسي محكومًا باعتبارات بنيوية أكثر تعقيدًا من مجرد الرغبة في السيطرة على الموارد.[1]

وقد طُبّقت هذه الرؤية الليبرالية بنجاح على حالات متعددة، مثل العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الغاز، حيث يُظهر الطرفان إدراكًا لحجم التكاليف الاقتصادية في حال تعطل الإمدادات، ما يجعل التعاون ولو القسري خيارًا تفرضه بنية الاعتماد المتبادل، أكثر من كونه خيارًا سياسيًا إراديًا، بالتالي تُعيد نظرية الاعتماد المتبادل تعريف العلاقة بين الطاقة والسياسة الدولية ليس بصفتها علاقة صراعية فقط، بل كعلاقة مزدوجة: تحتمل الصراع، لكنها تُرجّح التعاون حين تتداخل المصالح وتزداد تكلفة الانفصال أو المواجهة.[2]

ثانيًا: تفسير التنافس الطاقي في ضوء الاعتماد المتبادل – التفاعلات الدولية وحدود النزاع والتعاون

في ظل تعاظم التشابك الاقتصادي الدولي، تقدّم نظرية الاعتماد المتبادل تفسيرًا مغايرًا للنظرية الواقعية بخصوص التنافس على موارد الطاقة، فهي لا تنفي وجود التنافس، لكنها تُسقط عنه طابعه الحتمي والصراعي، معتبرةً أن الترابطات الاقتصادية والتجارية العابرة للحدود تُقلل من فرص الصدام المباشر، وتزيد في المقابل من احتمالات التعاون حتى بين خصوم استراتيجيين، ومن هذا المنظور، تُعَد الطاقة مجالًا مركزيًا لاختبار منطق الترابط، بالنظر إلى تداخل مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، واعتماد كل طرف على الآخر لضمان استقرار اقتصاده وأمنه القومي.[3]

تشير النظرية إلى أن الاعتماد المتبادل الطاقي ينتج عنه توزيع واسع للمصالح والقدرات، بما يقلل من هيمنة طرف واحد على المنظومة، ويدفع الأطراف المختلفة إلى البحث عن ترتيبات مؤسسية لضمان الاستقرار، مثل اتفاقيات التوريد، ومشاريع الاستثمار المتبادل، وآليات فض النزاعات ضمن الأطر متعددة الأطراف، وتدل التجربة الأوروبية مع الغاز الروسي، أو مع واردات الطاقة من شمال إفريقيا، على كيفية بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد رغم التوترات السياسية، استنادًا إلى وعي

(1) روبرت أو، كيوهان، وجوزيف إس، ناي، نفس المرجع السابق، 2017، ص 318.

(2) سومر منير صالح، "الأطراف المصغّرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ: تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة"، قضايا سياسية، (72)، 2023، ص 94.

(3) روبرت أو، كيوهان، وجوزيف إس، ناي، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 319.

مشترك بتكلفة الانقطاع أو التصعيد[1].

كما تلفت نظرية الاعتماد المتبادل إلى أن العلاقات الدولية في مجال الطاقة أصـــبحت غير متكافئة لكنها غير صـــفرية، أي أن الفاعلين قد يمتلكون قدرات متفاوتة، إلا أن المخرجات النهائية للتعاون قد تعود بالفائدة على الجانبين، مما يخلق حوافز عقلانية لتجنّب اســـتخدام الطاقة كســـلاح، ويُفسَّر في هذا الجانب إحجام بعض القوى الكبرى عن تبني سياسات عدائية مفتوحة ضد شركائها في الطاقة، حتى في لحظات الخلاف، لأن تعطيل التعاون قد يُفضـــي إلى نتائج عكســـية تمس الأســـواق والاقتصاد العالمي، وبالتالي مصالح تلك القوى نفسها[2].

ولا تنكر النظرية وجود مظاهر اسـتغلال في العلاقات الطاقية، لكنها تعتبر أن هذا الاسـتغلال محكوم دائمًا بحدود الترابط، فلا تســتطيع الدولة المنتجة مثلًا فرض شـــروطها بالكامل في ظل وجود شـركاء بدائل، كما أن الدولة المسـتهلكة لا يمكنها تغيير مصـدر الطاقة بشـكل آني دون تكلفة مرتفعة، وهنا تبرز أهمية المؤسـسـات الدولية كآليات لتقنين التفاعل ومنع انزلاقه نحو الفوضـى، كما هو الحال مع منظمة أوبك التي تنظّم الإنتاج، أو الوكالة الدولية للطاقة التي تنسق سياسات الدول المستهلكة[3].

في الحالـة الليبيـة يُمكن أن تُســـهم مقاربـة الاعتمـاد المتبـادل في فهم مواقف بعض الـدول المسـتوردة للطاقة من الأزمة الليبية، إذ تفضّـل هذه الدول رغم خلافاتها السـياسـية الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار في ليبيا لضمان تدفق الطاقة، دون انخراط مباشر في الصراع المسلح، وتفضل في الغالب التفاوض غير المباشـر أو دعم حلول تضـمن مصـالحها الطاقية دون فرض أجندة أحادية، وهذا ما يبرز، مثلًا، في الســياســـات الأوروبية المتباينة تجاه الأطراف الليبية، والتي تُحدَّد جزئيًا بناءً على تقديرات الطاقة والعقود التجارية وليس فقط الحسابات الأيديولوجية أو الجيوسياسية.[4]

إن هذه المقاربة تُقدِّم رؤية مركّبة للتنافس الطاقي، تبتعد عن الحتمية الصراعية، وتُرجّح منطق "التوازن عبر الترابط" بدلًا من "التفوق عبر الهيمنة"، وبذلك، تمنح نظرية الاعتماد المتبادل أداة تحليلية مهمة لفهم الســـلوك الدولي في بيئة معقدة، تُحكمها المصـــالح المتبادلة أكثر مما تُحكمها المواجهات المباشرة.

---

(1) روبرت أو، كيوهان، وجوزيف إس، ناي، القوة والاعتماد المتبادل، نفس المرجع السابق، 2017، ص 320.

(2) نفس المرجع السابق، ص 321.

(3) مروة خليل، "مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية"، المجلة العلمية لكلية الدراسـات الاقتصـادية والعلوم السـياسـية – جامعة الإسكندرية، 5(1)، 2020، ص 143.

(4) نفس المرجع السابق، ص 148.

المطلب الثالث: التطبيقات النظرية على الحالة الليبية

أولًا: الواقعية الجديدة وتنافس الطاقة

تُشـــكّل الحالة الليبية نموذجًا ميدانيًا لتطبيق مقاربات النظرية الواقعية الجديدة في فهم التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة، لا سيما بعد انهيار الدولة المركزية عام 2011 ودخول البلاد في حالة من الفراغ الاستراتيجي والسياسي، فبموجب الطرح الواقعي البنيوي، أدى غياب السلطة المركزية إلى جعل ليبيا "ساحة جيوسياسية مفتوحة"، يتنافس فيها فاعلون دوليون وإقليميون لتعظيم مكاسبهم في بيئة فوضوية، تحكمها اعتبارات توازن القوى والسيطرة على الموارد الاستراتيجية، وفي مقدمتها النفط والغاز.

من منظور الواقعية الجديدة لا يُمكن فهم انخراط الفاعلين الدوليين في الأزمة الليبية بمعزل عن الأهمية الطاقية التي تمثلها ليبيا، كونها تحتل المرتبة التاســـعة عالميًا من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة، فضلًا عن موقعها الجغرافي المحوري كبوابة لإفريقيا على المتوسط، وقد ساهمت هذه المعطيات في تحفيز صراع غير مباشر بين القوى الكبرى والإقليمية، عبر دعم أطراف ليبية متنازعة، أو من خلال التدخل في مسارات التسوية السياسية والعسكرية، بما يضمن تحقيق أهداف استراتيجية ترتبط بالوصول إلى موارد الطاقة أو تأمين النفوذ في ممراتها[1].

لقد وظّفت العديد من الدول رؤيتها الواقعية للبنية الدولية لتبرير تدخلها في الشـــأن الليبي، فروسيا، مثلًا، سعت إلى توسيع نطاق نفوذها جنوب المتوسط من خلال دعم أطراف تسيطر على أهم منشآت الطاقة في شرق وجنوب البلاد، وظهر ذلك جليًا في الدعم السياسي والعسكري غير المباشر الذي قدمته لمجموعات مسلحة تتواجد قرب الهلال النفطي، بالمقابل، حرصت قوى أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا على تعزيز مواقعها التقليدية في ليبيا، مستندة إلى عقود استثمارية طويلة الأمد في قطاع النفط والغاز، وسعت إلى ترجمتها سياسيًا من خلال دعم كيانات متباينة على الأرض، في إطار حسابات النفوذ المتبادل والتوازن الإقليمي[2].

ومن سمات الطرح الواقعي التي تنعكس على الحالة الليبية أيضًا، التركيز على مفهوم "الأمن الطاقي" كجزء من الأمن القومي للدول الكبرى، إذ لم يكن الاهتمام الأوروبي بليبيا مجرد استجابة لأزمة أمنية أو هجرة، بل جزءًا من حسابات استراتيجية لضمان تدفق الطاقة، خاصة في ظل اعتماد أوروبا

(1) محمد إسلام مطاق، ورقية وبوقراس، ، مرجع سبق ذكره، 2025، ص263.

(2) نفس المرجع السابق، ص264.

على النفط الخفيف الليبي عالي الجودة، والذي يمكن نقله بسرعة وتكلفة منخفضة عبر المتوسط، علاوة على ذلك تُفسَّر محاولات بعض الدول الكبرى إنشاء قواعد عسكرية أو مراكز استخباراتية قريبة من مواقع إنتاج وتصدير النفط، ضمن منطق الواقعية الجديدة، بوصفها وسائل مادية لضمان التفوق في البيئة الفوضوية الليبية، كما أن استهداف المنشآت النفطية خلال النزاع، أو السعي لفرض السيطرة عليها من قبل الأطراف المدعومة خارجيًا، يُعد انعكاسًا مباشرًا لمفهوم القوة النسبية كمحدد للسلوك في بيئة دولية غير مستقرة.[1]

وهكذا فإن تحليل التنافس الطاقي في ليبيا من زاوية الواقعية الجديدة يبرز كيف أن البيئة الدولية الهيكلية تدفع الفاعلين نحو تعظيم مكاسبهم الطاقية والأمنية عبر التموقع الجيوسياسي، وتغليب منطق القوة على منطق القانون، في سياق فوضوي يسمح بإعادة ترتيب موازين النفوذ بأقل تكلفة ممكنة.

ثانيًا: تفسير التنافس على الطاقة في ليبيا في ضوء نظرية الاعتماد المتبادل

في مقابل التفسير الصراعي الذي تقدمه الواقعية الجديدة، تسعى نظرية الاعتماد المتبادل إلى تقديم مقاربة تحليلية بديلة لفهم التنافس الدولي على موارد الطاقة في ليبيا، عبر تسليط الضوء على البُعد المؤسسي والاقتصادي للتفاعل بين الدول، وتفسير دوافع الفاعلين الدوليين لا من خلال منطق الهيمنة، بل من خلال مصالح مشتركة متشابكة تفرضها بنية الاعتماد الطاقي المتبادل، ويُمكن القول إن ليبيا، رغم حالتها الأمنية والسياسية الهشة، تُعد نموذجًا معقدًا يُظهر أوجه التداخل بين الصراع والتعاون، بما يجعل من نظرية الاعتماد المتبادل إطارًا تفسيريًا مساعدًا على فهم بعض مظاهر السياسة الدولية تجاه ليبيا بعد 2011.

تُشير هذه النظرية إلى أن الدول ولا سيما المستهلكة للطاقة، ترتبط بمنظومة من المصالح المشتركة التي تُحد من خياراتها الصراعية، وتجعل من الحفاظ على الاستقرار في الدول المنتجة هدفًا استراتيجيًا، في هذا الجانب، يُمكن فهم تفضيل دول أوروبية، مثل ألمانيا وإيطاليا، للنهج التفاوضي في التعاطي مع الأزمة الليبية، وعدم انخراطها في المواجهات العسكرية أو دعم أطراف مسلحة، بوصفه تعبيرًا عن إدراكها لكُلفة الفوضى على مصالحها الطاقية والاقتصادية، خصوصًا وأن ليبيا تمثل مصدرًا

(1) المركز الديمقراطي العربي، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، 22 نوفمبر 2020، ص 57.

مهمًا للنفط والغاز الذي يُنقل عبر البحر المتوسط في زمن وجيز وتكلفة منخفضة[1].

كما أن الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاع الطاقة الليبي كـ"إيني" الإيطالية و"توتال" الفرنسية – تُجسّد الطابع المؤسسي للاعتماد المتبادل، إذ تحافظ على توازنات دقيقة في التعامل مع مختلف السلطات المحلية، وتسعى لضمان استمرارية العمليات الإنتاجية دون الارتباط الحصري بأي طرف، هذا النمط من التفاعل يُظهر كيف أن الفاعلين الاقتصاديين الدوليين يفضلون الاستقرار النِّسبي والتسويات المؤسسية على منطق الحسم العسكري أو الإقصاء، بما يتوافق مع أطروحات نظرية الاعتماد المتبادل المعقّد[2].

وتكشف السياسات الأوروبية تجاه مؤسسة النفط الليبية (NOC) عن محاولة للإبقاء على هذه المؤسسة كـ"كيان تقني محايد"، يحظى بدعم دولي ويُعفى – قدر الإمكان – من الاستقطاب السياسي، وذلك حفاظًا على التدفق المنتظم للنفط والغاز، وهو ما يعكس قناعة أوروبية بأن اعتمادها الطاقي على ليبيا يجب أن يُدار من خلال أدوات دبلوماسية واقتصادية تُجنّب تعطيل المصالح الحيوية للطرفين، حتى في ظل التوترات السياسية والانقسام الداخلي الليبي.[3]

من جهة أخرى وعلى الرغم من تداخل مصالح قوى كبرى في ليبيا، إلا أن غياب المواجهة المباشرة بين هذه القوى يُعد مؤشرًا على أن منطق الاعتماد المتبادل يُحدّد سلوكها، إذ تسعى كل من روسيا وأوروبا إلى حفظ الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي في قطاع الطاقة الليبي، للحفاظ على وجود شركاتها ومصالحها دون الانزلاق إلى صراع مفتوح يُهدد البنية الطاقية بأكملها، وهذا يعكس جوهر النظرية الليبرالية القائم على أن "تكاليف النزاع في بيئة الاعتماد المتبادل تفوق مكاسبه المحتملة".[4]

وبذلك، يُمكن القول إن نظرية الاعتماد المتبادل تُضيء جانبًا مهمًا من العلاقات الدولية المرتبطة بالطاقة في ليبيا، حيث تكشف عن التوازنات الدقيقة بين التنافس والتعاون، والصراع والتكامل، كما تُبرز دور المصالح الاقتصادية والمؤسسات العابرة للحدود في التأثير على توجهات الدول الفاعلة، وهو ما يُغني التحليل التفسيري ويمنحه بُعدًا أعمق من الفرضيات الصراعية الخالصة.

---

(1) سومر منير صالح، مرجع سبق ذكره، 2023، ص95.

(2) عبد الحكيم الورفلي، دور النفط في التنمية الاقتصادية: حالة ليبيا(2010–1970) ، 2016، ص 57.

(3) نفس المرجع السابق، ص58.

(4) يوسف عبد المجيد فرج المغربي، البُعد البَرَاغْماتيّ في الاستراتيجيات الأوروبية تجاه ليبيا خلال الفترة (2011–2021): التنافس الفرنسي–الإيطالي–التركي على النفط والغاز – أنموذجًا، مجلة البيان العلمية، 15، 2023، ص 165.

الفصل الثاني:
التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا
(2011 – 2021م)

تمهيد

تُعد ليبيا واحدة من أبرز الدول المنتجة للنفط والغاز في شـــمال أفريقيا، إذ تمتلك احتياطيات ضـــخمة من الموارد الهيدروكربونية، إضـــافة إلى موقعها الجغرافي الحيوي المطل على جنوب البحر المتوســـط، والذي يضـــفي عليها أهمية اســـتراتيجية كبرى في معادلة أمن الطاقة العالمي، ومنذ عام 2011م، وما تبعه من تحول ســـياســـي وأمني عميق، باتت الموارد الطاقية الليبية محورًا رئيســـيًا في التفاعلات الإقليمية والدولية، حيث أسـهم الفراغ المؤسـسـي وتراجع السـلطة المركزية في اتسـاع حدة التنافس الجيوسياسي بين قوى دولية وإقليمية على التحكم في مصادر الطاقة الليبية، واستخدامها كورقة نفوذ في توازنات الصراع. .[1]

ينطلق هذا الفصل في تحليله من افتراض أساسي مفاده أن السيطرة على موارد الطاقة لا تُمثّل هدفًا اقتصاديًا محضًا، بل تشكل بُعدًا استراتيجيًا في سياقات الصراع الجيوسياسي، لا سيّما في بيئات مضطربة كما هو الحال في ليبيا، ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تشريح أبعاد التنافس على النفط والغاز الليبي من خلال ثلاث محاور مركزية: المحور الجغرافي والاقتصـــادي لقطاع الطاقة، ومحور الفواعل المتداخلة في التنافس، ثم محور الآليات والأدوات المستخدمة في هذا التنافس. [2]

في هذا الجانب، يتناول المبحث الأول الخصائص الجغرافية والاقتصادية لقطاع الطاقة الليبي، بما في ذلك التوزيع المكاني للحقول والمنشـــآت النفطية، وأهمية هذه الموارد في ميزان الطاقة الدولي، أما المبحث الثاني فيُركّز على تحليل أدوار الفواعل الدولية والإقليمية، الرســـمية وغير الرســـمية، التي تنازعت مواقع النفوذ داخل المشـهد الليبي من خلال تموضـعها حول البنية الطاقية، ويُختتم الفصـل بـ المبحث الثالث، والذي يُسـلّط الضـوء على أبرز الآليات المسـتخدمة في إدارة هذا التنافس، بما يشـمل أدوات السيطرة الميدانية، والتدخل غير المباشر عبر دعم الفاعلين المحليين، واستغلال الأطر التعاقدية الأمنية والعسكرية.

---

(1) محمد خميس عبد الله. (2019)، المســتقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام 2025، المركز العربي للأبحاث ودراســة الســياســات، ص93.

(2) نفس المرجع السابق، ص 93.

المبحث الأول:
الخصائص الجغرافية والاقتصادية لقطاع الطاقة الليبي

تُمثل البنية الجغرافية والاقتصادية لقطاع الطاقة في ليبيا الأساس الموضوعي الذي يُفسر مركزية البلاد في خارطة التنافس الجيوسياسي الدولي، إذ لا يمكن تحليل سلوك الفواعل الدولية والإقليمية تجاه ليبيا بعد عام 2011م، ولا أدوات تدخلها، دون فهم دقيق لطبيعة الموارد النفطية والغازية التي تختزنها الدولة، وللخصائص المكانية التي تُحدد أنماط توزيعها وانتشارها، فضلاً عن أهمية هذه الموارد في الاقتصاد الوطني الليبي، ومدى اعتماد الدولة عليها كمصدر أساسي للإيرادات العامة. تتسم البنية الجغرافية للثروات الطاقية الليبية بتمركزها غير المتوازن في الشرق والوسط والجنوب، ووقوع معظم الحقول والموانئ في مناطق صحراوية شاسعة ذات هشاشة أمنية ومؤسسية وبُعد نسبي عن مراكز القرار، ما جعلها عرضة للتنازع بعد انهيار المركزية السياسية، كما يمتاز القطاع الطاقي بهيكل مؤسسي شبه مركزي تقوده المؤسسة الوطنية للنفط في ظل بيئة انقسام سياسي أثّرت على إدارة الإنتاج والتصدير.

وعلى المستوى الاقتصادي، شكل النفط والغاز المصدر الرئيسي للعائدات الليبية لعقود، في إطار نموذج ريعي أحادي يعتمد بدرجة شبه كلية على إيرادات التصدير لتمويل الموازنة العامة وتوفير الخدمات الأساسية، وهو ما جعل الاقتصاد شديد الحساسية لتقلبات الإنتاج والأسعار، فضلًا عن تأثره المباشر بأي اضطراب أمني أو سياسي في عمليات الاستكشاف والإنتاج والنقل.. .[1]

بناءً عليه، يتناول هذا المبحث الخصائص البنيوية التي تُحدد موقع ليبيا في معادلة الطاقة العالمية، من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول الأول التوزيع الجغرافي للثروات الطاقية، فيما يركز الثاني على أهميتها الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، ويُعالج الثالث الهيكل المؤسسي والإداري للقطاع، بهدف تقديم إطار تفسيري أولي للتنافس الذي سيتناوله الفصل بشكل موسع في مباحثه اللاحقة.

(1) جون جوزيف ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، 2012، ص 136.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لمصادر النفط والغاز في ليبيا

أولا: الخريطة الطاقية العامة والمناطق الرئيسية للإنتاج

يُقصد بالتوزيع الجغرافي لمصادر النفط والغاز نمط انتشار الحقول والاحتياطيات ومواقع الإنتاج والتصدير داخل الأقاليم الليبية المختلفة ومدى تركزها مكانيًا. وتتوزع مصادر النفط والغاز في ليبيا بشكل غير متوازن جغرافيًا، حيث تتركز غالبية الاحتياطيات المؤكدة وعمليات الإنتاج في مناطق محددة داخل إقليمين رئيسيين: الشرق (برقة) والوسط (فزان والهلال النفطي)، مع وجود مواقع محدودة في الغرب، ما أضفى طابعًا جغرافيًا معقدًا للتنافس على الموارد، خصوصًا في ظل الانقسامات السياسية والمناطقية التي أعقبت عام 2011م. وتشير بيانات المؤسسة الوطنية للنفط إلى أن ما يزيد عن 70% من إنتاج النفط الليبي يتمركز في ما يُعرف بمنطقة الهلال النفطي، وهي منطقة تمتد من مدينة رأس لانوف شرقًا إلى السدرة والبريقة والزيدان غربًا، وتضم أهم الموانئ والحقول النفطية، ومنها حقل السرير وحقل مسلة في شرق البلاد، اللذان يُعدان من أكبر الحقول إنتاجًا على مستوى الدولة.[1]

وتُقدّر احتياطيات حقل السرير بحوالي 3.5 مليار برميل، ويُنتج قرابة 200 ألف برميل يوميًا، ما يجعله من أعمدة البنية النفطية الليبية، أما في الجنوب، فتتمركز مجموعة من الحقول المهمة مثل حقل الشرارة، الذي يُعد من أكبر الحقول في ليبيا، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 300 ألف برميل يوميًا، ويقع في حوض مرزق بالقرب من مدينة أوباري، يليه حقل الفيل الواقع في ذات الإقليم، الذي يتم تشغيله بالشراكة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني الإيطالية، ويُنتج حوالي 70 ألف برميل يوميًا، ويُلاحظ أن الجنوب رغم كثافة موارده، إلا أنه يفتقر إلى البنية التحتية الكاملة، ويعاني من تهديدات أمنية متكررة تعيق عمليات الإنتاج[2].

في الغرب الليبي يوجد عدد محدود من الحقول مقارنة بالشرق والجنوب، ويبرز من بينها حقل الوفاء المشترك مع شركة إيني، والذي يُنتج النفط والغاز ويوفر جزءًا من صادرات الغاز عبر أنبوب "غرين ستريم" إلى إيطاليا، كما تشمل المنطقة الغربية حقل البحر قرب صبراتة، والذي يمثل مصدرًا

---

(1) فوزية زراولية، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 103.

(2) عبد الحكيم الورفلي، دور النفط في التنمية الاقتصادية: حالة ليبيا(2010–1970) ، 2016، ص 62.

رئيســـيًا لإنتاج الغاز الطبيعي، هذه الجغرافيا غير المتوازنة للموارد تعكس تعقيد البنية الطاقية الليبية، حيث تُوجد الموارد الأساسية في مناطق بعيدة عن مراكز الثقل السكاني والمؤسسي في طرابلس، ما زاد من فرص التنافس الجغرافي السـياسـي، لا سـيما في سـياق التعددية المسـلحة والصـراع على الموانئ والمنافذ التصديرية.[1]

ثانيا: الأبعاد الجيوستراتيجية لتوزيع الموارد وتحديات النفاذ والسيطرة

إن التوزيع الجغرافي لمصـــادر النفط والغاز في ليبيا لا يقتصـــر على البُعد الفني المرتبط بـالإنتـاج، بل ينطوي على دلالات جيوســـتراتيجية بـالغة الأهمية، نظراً لأن غالبية الحقول والموانئ النفطية تقع في مناطق جغرافية ذات خصائص أمنية وسياسية معقدة، ما جعل من السيطرة عليها هدفًا رئيســـيًا للفاعلين المحليين والدوليين في مرحلة ما بعد عام 2011م، أول ما يُلفت في هذا الجانب هو أن معظم الحقول الكبرى، لاسيما السرير ومسلة والنافورة، تقع في مناطق صـحراوية نائية شرق البلاد، بعيدة عن المدن الكبرى ومراكز صـــنع القرار، هذه العزلة الجغرافية جعلت خطوط الإمداد إلى هذه الحقول عرضـة للتهديد المتكرر من قبل جماعات مسلحة وقوى قبلية، خاصـة في ظل غياب قوة أمنية مركزية قادرة على تأمينها بشكل دائم[2].

كما أن الموانئ الحيوية مثل رأس لانوف والســدرة والزويتينة كانت ولا تزال مســرحًا للصــراع المتكرر بين القوى المتنازعة، ما أدى إلى تكرار عمليات الإغلاق والتعطيل، التي انعكســت مباشــرة على قدرة الدولة على تصـدير النفط واسـتقرار السـوق المحلي[3]، وفي الجنوب، ورغم وفرة الحقول مثل الشرارة والفيل، فإن الطبيعة الأمنية المنفلتة للمنطقة شكّلت تحديًا كبيرًا أمام استمرار الإنتاج.

فقد شـــهدت هذه الحقول مرارًا عمليات اقتحام وتهديد بالإغلاق من قبل مجموعات مســـلحة محلية، تُطالب بحصـص مالية أو سـياسـية، وهو ما يُظهر كيف تحوّلت الموارد إلى أدوات ضـغط في سـياق غياب الدولة المركزية، أما في الغرب فإن وجود أنبوب غرين سـتريم، الذي ينقل الغاز من حقل الوفاء إلى إيطاليا، يُشـكّل نقطة تماس مباشـر بين الجغرافيا الليبية والبنية الطاقية الأوروبية، وتُعد هذه

---

(1) عبد العظيم بن حميّة، دور الطاقة في العلاقات الأوروبية–المغاربية: النفط والغاز الطبيعي – دراســـة حالة الجزائر وليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصـدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، قسـم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد بترولي، 2013، ص 57.

(2) عبد الحكيم الورفلي، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 218.

(3) نفس المرجع السابق، ص 222.

البُنية التحتية هدفًا ذا حساسية عالية في الحسابات الاستراتيجية، خصوصًا أن استقرار هذا الخط يُمثل أولوية للطرف الأوروبي، الأمر الذي دفع بعدد من الدول إلى تأمين مصالحها عبر شراكات مباشرة مع الفاعلين المحليين المتحكمين في مواقع الإنتاج والنقل[1].

من الجدير بالذكر أن هذا التوزيع الجغرافي أفرز نوعًا من "اللا مركزية الطاقية"، حيث باتت الموارد موزعة في مناطق واقعة خارج نطاق السيطرة الموحدة، ما أعطى القوى المحلية امتيازًا تفاوضيًا في العلاقة مع السلطة المركزية، وأتاح للقوى الدولية أدوات للتدخل غير المباشر عبر التموضع حول هذه المناطق الحساسة، ولعل هذا ما يُفسر الاهتمام الدولي بتأمين ممرات التصدير أكثر من الاستثمار في إعادة بناء المؤسسات الوطنية للطاقة[2].

بناءً على ما سبق يتبيّن أن البنية الجغرافية للموارد الطاقية في ليبيا ليست مجرد انعكاس طبيعي لتوزيع جيولوجي، بل هي عامل مُحدِّد في مسار التنافس الجيوسياسي، حيث أفضى هذا التوزيع إلى إنتاج نقاط تماس استراتيجية، شكلت بدورها بيئة حاضنة للتدخلات الدولية والصراعات الداخلية، وهو ما سيتم التوسع فيه في المباحث اللاحقة من هذا الفصل.

ويُفضي هذا الواقع إلى أن تحديات النفاذ والسيطرة على الموارد الطاقية في ليبيا لم تعد مسألة تقنية أو إدارية، بل تحوّلت إلى معضلة جيوستراتيجية ترتبط مباشرة بإعادة تشكيل موازين القوة داخل الدولة، كما أن تداخل العوامل الجغرافية مع الهشاشة الأمنية أسهم في تدويل ملف الطاقة، وربطه بحسابات الأمن الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق، أصبحت السيطرة على مواقع الإنتاج والتصدير أداة لإعادة توزيع النفوذ بين الفاعلين المحليين والدوليين، ويؤكد ذلك أن أي تسوية سياسية في ليبيا ستظل منقوصة ما لم تُدمج مسألة إدارة الموارد ضمن إطار وطني موحّد، وعليه، تمثل الجغرافيا الطاقية أحد المفاتيح الأساسية لفهم استمرار الصراع وتعقيداته البنيوية.

كما أسهم هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد في تعميق الفجوة بين المركز والأطراف، وأضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها الاقتصادية، وأدى ذلك إلى تحويل مناطق الإنتاج إلى فضاءات نفوذ متنازع عليها، تُدار بمنطق القوة أكثر من منطق المؤسسات، وبذلك، أصبحت السيطرة على الموارد أحد المحددات الرئيسة لاستمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا.

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية(2018–2011) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024، ص 400.

(2) عبد العظيم بن حميّة، دور الطاقة في العلاقات الأوروبية–المغاربية: النفط والغاز الطبيعي – دراسة حالة الجزائر وليبيا، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 57.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للثروات الطاقية الليبية

أولا: الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لليبيا في سوق الطاقة العالمية

تمتلك ليبيا أهمية استراتيجية استثنائية في سوق الطاقة العالمية، لا فقط بسبب حجم احتياطاتها من النفط والغاز، بل بالنظر إلى جودة الخام الليبي، وموقعها الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية، وسهولة الوصول إلى موانئ التصدير، وقد منح هذا الوضع ليبيا دورًا محوريًا في المعادلة الطاقية لمنطقة البحر المتوسط، وجعل من مواردها هدفًا رئيسيًا في حسابات القوى الدولية والإقليمية، خاصة في الفترات التي تشهد فيها السوق الطاقية توترات جيوسياسية أو نقصًا في الإمدادات. (1)

وفقًا لتقارير منظمة أوبك، تحتل ليبيا المرتبة الأولى أفريقيًا من حيث احتياطيات النفط المؤكدة، إذ تُقدَّر بحوالي 48مليار برميل، بينما تصل احتياطيات الغاز الطبيعي إلى أكثر من 53 تريليون قدم مكعب، وهي أرقام تعكس وفرة الموارد وتنوعها، وتُعد هذه الأرقام مرتفعة بالنظر إلى الكثافة السكانية المحدودة، ما يعني أن ليبيا من الناحية النظرية تملك واحدة من أعلى نسب الاحتياطي الطاقي للفرد على مستوى العالم(2).

إضافة إلى وفرة الاحتياطات يُعد النفط الليبي من أجود أنواع الخام عالميًا، إذ يتميز بانخفاض نسبة الكبريت وخفة الكثافة، ما يجعله مطلوبًا بشدة في الأسواق العالمية، خاصة الأوروبية، حيث تسعى المصافي هناك إلى تقليص تكاليف التكرير والامتثال للمعايير البيئية الصارمة(3)، هذه الميزة النوعية تُفسر استمرار الطلب الأوروبي على النفط الليبي حتى في فترات النزاع، ومحاولة بعض الدول تأمين عقود إمداد طويلة الأجل رغم هشاشة الوضع الأمني.

تُضاف إلى هذه الميزات الجغرافيا الاستراتيجية لليبيا، حيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وتملك شبكة من الموانئ القريبة من أوروبا، ما يُقلّص تكاليف النقل والوقت مقارنة بالدول المنتجة في الخليج العربي أو أفريقيا جنوب الصحراء، وقد تمثلت أبرز موانئ التصدير في السدرة، الزويتينة، رأس لانوف والبريقة، وهي مرافئ ذات قدرة كبيرة على التصدير والتخزين، ما يعزز من قدرة ليبيا على لعب دور فعّال في ضمان أمن الطاقة الإقليمي، هذا التموقع الجغرافي الطاقي جعل من ليبيا

---

(1) الحسين الشيخ العلوي، سياقات التصعيد في منطقة الهلال النفطي الليبي ودلالاته، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص 8.

(2) المنصة الليبية، أوبك: ليبيا تملك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا وثاني أكبر منتج في القارة عام 2024، 17 يوليو 2025، ص 2.

(3) Temehu.com، النفط الليبي والغاز الطبيعي، 19 يناير 2021، ص 1.

دولة بالغة الأهمية في سـياق التنافس الطاقي الأوروبي، خاصـة بعد تقليص الاعتماد الأوروبي على النفط الروسـي عقب أزمة أوكرانيا، حيث أعادت بعض الدول الأوروبية ترتيب أولوياتها للاسـتثمار في الطاقة الليبية، كجزء من استراتيجية تنويع المصادر وتقليل المخاطر الجيوسياسية[1].

ثانيا: دور الثروات الطاقية في السياسة الوطنية والعلاقات الإقليمية لليبيا

لا تنحصـر الأهمية الاسـتراتيجية للنفط والغاز في ليبيا في بعدها الدولي فقط، بل تمتد إلى البنية الداخلية للدولة وعلاقاتها الإقليمية، فهذه الموارد لم تُمثّل مصـدرًا للثروة فحسـب، بل شـكلت على مدى عقود الركيزة الأسـاسـية للدولة الريعية الليبية، وعاملًا حاسـمًا في هندسـة العلاقات بين السـلطة والمجتمع، ومصدرًا محوريًا للصراع على السيطرة السياسية بعد عام 2011م.[2]

منذ اكتشاف النفط في ليبيا في خمسينيات القرن العشرين، ثم بداية التصدير الفعلي في مطلع السـتينيات، تحوّل الاقتصـاد الليبي إلى نموذج ريعي بامتياز، حيث اعتمدت الدولة على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة، ودفع رواتب القطاع العام، وتوفير الدعم والخدمات الأسـاسـية، دون وجود قاعدة إنتاجية حقيقية خارج قطاع الطاقة، وبحلول العقد الأول من الألفية الثالثة، شكّل النفط نحو 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وقرابة 98% من صـادرات البلاد، هذا النمط من الاعتماد المفرط على النفط جعل الدولة الليبية حساسـة للغاية لأي اضـطراب في عمليات الإنتاج أو التصـدير، كما جعل من الثروات الطاقية هدفًا مركزيًا لكل الأطراف المتنافسـة على السـلطة بعد 2011م، حيث ارتبطت شرعية المؤسسات المتنازعة غالبًا بمدى قدرتها على التحكم في الموارد أو التفاوض حولها.[3]

إقليميًا لعبت ليبيا النفطية أدوارًا متعددة في محيطها، سواء من خلال تصدير الطاقة المباشرة، أو من خلال اسـتخدام العائدات النفطية لتمويل سـياسـات خارجية توسـعية، خاصـة في عهد النظام السـابق، الذي اسـتثمر الموارد الهائلة في دعم حركات وأحزاب سـياسـية في دول الجوار، مما عزز من مركزية ليبيا كفاعل إقليمي يعتمد على "القوة المالية"[4].

---

(1) محمد محمود مصطفى، التسويق الاستراتيجي للخدمات، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمّان، 2003، ص 102.

(2) محمد العور، الساحل الليبي، تحرير: الهادي أبولفمة، وسعد القزيري، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 1999، ص 90.

(3) محمد إبراهيم حسـن فرج، التحولات في المشـهد الليبي منذ 2011 وتداعياتها على الأمن القومي المصـري: مقاربة في البُعد الأمني، 2025، ص 90.

(4) يوسـف عبد المجيد فرج المغربي، البُعد البَرَاغْماتيّ في الاسـتراتيجيات الأوروبية تجاه ليبيا خلال الفترة (2011–2021): التنافس الفرنسي–الإيطالي–التركي على النفط والغاز – أنموذجًا، مجلة البيان العلمية، 15، 2023، ص 160.

بعد 2011م أصبحت الثروات الطاقية مصدرًا رئيسيًا لجذب التدخلات الإقليمية، حيث سعت أطراف عربية وإقليمية متعددة لدعم فواعل محلية تتحكم بمناطق النفط، بغرض تأمين مصالحها الاقتصادية أو كجزء من استراتيجيات توازن النفوذ، وقد برز ذلك في دعم بعض الدول لأطراف شرق ليبيا مقابل دعم أطراف أخرى لمكونات غرب البلاد، ضمن معادلة استقطاب معقدة ترتبط مباشرة بمواقع الإنتاج والتصدير[1].

أدى غياب الشفافية وضعف المؤسسات إلى تحويل الثروات الطاقية إلى عامل انقسام داخلي، حيث أصبحت السيطرة على الموانئ والحقول النفطية وسيلة للضغط السياسي والمالي، وأُخضعت عملية التصدير والإيرادات للمساومات بين مراكز القوى، ما أضعف قدرة الدولة المركزية على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقرة أو ضمان توزيع عادل للثروة بين المناطق[2].

وفي هذا السياق، أفضت مركزية الثروات الطاقية إلى إعادة تشكيل أنماط التحالفات السياسية داخل ليبيا، حيث باتت مواقف الفاعلين المحليين تتحدد بمدى اقترابهم من منابع الإنتاج أو مراكز القرار المرتبطة بها، كما انعكس ذلك على مسار بناء الدولة، إذ جرى ترحيل ملفات الإصلاح المؤسسي والتنمية الاقتصادية لصالح إدارة أزمات قصيرة المدى مرتبطة بتدفق العائدات النفطية، إقليميًا، ساهم هذا الواقع في إدماج ليبيا ضمن شبكات مصالح طاقية عابرة للحدود، جعلت من استقرارها عنصرًا مؤثرًا في أمن الطاقة لدول الجوار وأوروبا الجنوبية، وفي المقابل، أضعف هذا الاندماج غير المتوازن قدرة ليبيا على صياغة سياسة خارجية مستقلة، وأخضع جزءًا من قراراتها لضغوط الفاعلين الإقليميين، كما أدى تسييس ملف الطاقة إلى تقويض الثقة بين المؤسسات المتنافسة، وإطالة أمد الانقسام السياسي، وعليه، أصبحت إدارة الثروة الطاقية ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل تحديًا سياديًا يتوقف عليه مستقبل الدولة الليبية ووحدة قرارها الوطني.

وبذلك يتضح أن الثروات الطاقية في ليبيا تمثل عنصرًا بنيويًا في تشكيل السياسة الوطنية وعلاقات البلاد الإقليمية، لا مجرد مورد اقتصادي تقليدي، كما يؤكد هذا الواقع أن استقرار ليبيا وإعادة بناء دورها الإقليمي يظل مرهونًا بإعادة تنظيم إدارة هذه الثروات ضمن إطار مؤسسي وطني جامع.

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية، بعد المواجهة في الهلال النفطي الليبي، تقرير الشرق الأوسط رقم 189، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2018، ص 8.

(2) نفس المرجع السابق، ص 16.

المطلب الثالث: هيكل قطاع الطاقة والمؤسسات المسؤولة عنه

أولا: الإطار العام لبنية قطاع الطاقة في ليبيا

يمتاز قطاع الطاقة الليبي بهيكل إداري وتنظيمي شبه مركزي، تقوده المؤسسة الوطنية للنفط (NOC)، وهي الكيان السيادي الأعلى في إدارة وتخطيط وتطوير موارد النفط والغاز في البلاد، وقد أُنشئت المؤسسة سنة 1970 بموجب القانون رقم 24، لتكون الجهة الوحيدة المخولة بتمثيل الدولة الليبية في عمليات التعاقد والاستثمار مع الشركات الأجنبية، ما منحها دورًا استراتيجيًا محوريًا في تسيير القطاع على مدى العقود الماضية[1].

تُعد المؤسسة الوطنية للنفط الذراع التنفيذية للدولة في كل ما يتعلق باستكشاف، إنتاج، تكرير، تصدير وتسويق النفط والغاز الليبي، وقد احتفظت المؤسسة بوضعية قانونية تُكرّس استقلاليتها النسبية، إذ ترتبط من الناحية الإدارية حالياً بمجلس الوزراء، لكنها تتمتع بصلاحيات تشغيلية واسعة، الأمر الذي جعلها خلال فترات الانقسام السياسي تُمارس أدوارًا تتجاوز وظيفتها الفنية إلى مستويات تتقاطع مع صنع القرار السيادي[2].

وبحسب الهيكل الإداري المعتمد، تُشرف المؤسسة على أكثر من 15 شركة فرعية تعمل في مجالات متنوعة داخل سلسلة القيمة النفطية، وتشمل:

- شركة الخليج العربي للنفط – (Agoco) متخصصة في الإنتاج والتشغيل بشرق ليبيا.
- شركة الواحة للنفط –شراكة مع شركات أمريكية وتدير حقولًا مهمة في وسط ليبيا.
- شركة مليتة للنفط والغاز مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية وشركة إيني الإيطالية، تدير أنشطة بحرية وبرية في الغرب والجنوب.
- شركة الزويتينة، وشركة السرير، وشركة الهروج، وغيرها من الكيانات المشغّلة للحقول والموانئ[3].

وتضطلع المؤسسة الوطنية للنفط بدور محوري في توجيه السياسة النفطية للدولة، من خلال إعداد الخطط العامة للإنتاج، وضبط مستويات التشغيل، والإشراف على توزيع الموارد داخل القطاع، فضلًا عن إدارتها لملفات التعاقد والامتيازات النفطية مع الشركات الأجنبية، وقد أسهم اتساع هذه الصلاحيات في ترسيخ طابع مركزي قوي حول المؤسسة، الأمر الذي جعلها، منذ اندلاع الانقسام السياسي بعد عام 2014، ساحة رئيسية للتجاذب بين الحكومات المتنافسة، حيث سعت كل سلطة إلى

---

(1) بوخزام، عبد السلام (2018)، الاقتصاد الليبي: النفط، الدولة، وإشكاليات التنمية، طرابلس: مركز دراسات الوحدة العربية – المكتب الإقليمي، الفقرة (14–16) https://www.fluxus-editions.fr/a-course-in-nlp/files/exo2-1/arab-freq-list.txt.

(2) نفس المرجع السابق، الفقرة (17–19)

(3) نفس المرجع السابق، الفقرة(20) .

التأثير في بنيتها الإدارية أو الطعن في شـرعية قراراتها، باعتبارها إحدى أهم أدوات التحكم في الموارد السيادية للدولة الليبية [1].

رغم وجود وزارة النفط والغاز كجهة سياسية مسؤولة عن وضع السياسات العامة للطاقة، إلا أن دورها ظل ثانويًا نسـبيًا مقارنة بالمؤسـسـة الوطنية، فعلى مدار العقود الماضـية، وخاصـة بعد الثورة، أصـبحت الوزارة ذات طابع تنسـيقي أكثر منه تنفيذي، ولم تسـتطع بسـط سـيطرتها الفعلية على أنشـطة المؤسسة الوطنية، التي غالبًا ما تعاملت باستقلال شبه كامل عن التوجهات الوزارية، الأمر الذي خلق نوعًا من الازدواج الوظيفي والتنازع غير المعلن بين المؤسستين[2].

وقد تم إحياء وزارة النفط والغاز رسـمـيًا مجددًا في حكومة الوحدة الوطنية عام 2021، لكنها واجهت صـعوبات في فرض حضـورها الميداني، نتيجة التراكم التاريخي لمكانة المؤسـسـة الوطنية، إضـافة إلى الانقسـام السـياسـي الذي عطّل وجود سـلطة تنفيذية موحدة قادرة على إعادة تنظيم القطاع بشكل مؤسسي شامل[3].

ثانيا: تحديات الحوكمة والانقسام المؤسسي في إدارة قطاع الطاقة الليبي

أثّر التدهور المؤسـسـي والانقسـام السـياسـي الحاد الذي شـهدته ليبيا بعد عام 2011م، بشـكل مباشـر على هيكل قطاع الطاقة، حيث أصـبح هذا القطاع الحيوي سـاحة لتجاذب السـلطات وتضـارب الصـلاحيات بين الحكومات المتنافسـة، ما أدى إلى تآكل فعالية الحوكمة، وتراجع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعطيل الاستثمارات الخارجية.[4]

منذ عام 2014، شـهدت ليبيا حالة من الانقسام المزدوج في السلطة التنفيذية، تجلت في وجود حكومتين متنازعتين، واحدة في الغرب (طرابلس)، وأخرى في الشـرق (طبرق ثم بنغازي)، الأمر الذي انعكس بشـكل مباشـر على مؤسـسـة النفط والمصـرف المركزي والوزارات السـيادية، ورغم أن المؤسـسـة الوطنية للنفط في طرابلس حافظت على الاعتراف الدولي بها، بوصـفها الكيان الشـرعي المعتمد من الأمم المتحدة، فإن محاولات متكررة ظهرت لتأسـيس كيانات موازية شـرقًا، هدفت إلى تصـدير النفط بشـكل منفرد أو التدخل في العقود والامتيازات، أدى هذا الانقسـام إلى تضـارب في التوقيعات القانونية والمالية، كما أضـعف الثقة في البيئة التعاقدية الليبية، وأدى إلى تجميد بعض أنشـطة الاسـتكشـاف والتطوير، وإلى تهديد متكرر من قبل أطراف محلية بإغلاق الحقول أو الموانئ كوسـيلة للضـغط على

(1) زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة الفيوم للعلوم السياسية، بدون سنة نشر محددة، ص 201.

(2) الجزيرة نت، مرجع سبق ذكره، 2024، الفقرة(7) .

(3) المركز الديمقراطي العربي، القطاع النفطي الليبي بعد الثورة: تحديات الإدارة والسيطرة، الدوحة، 2021، ص 4.

(4) نفس المرجع السابق، ص 247.

الأطراف السياسية، وهو ما جعل من إدارة القطاع أداة مساومة في النزاع الأهلي[1].

أحد أبرز التحديات البنيوية في هيكل قطاع الطاقة الليبي يتمثل في غياب منظومة حوكمة شاملة، سواء على مستوى التنظيم الداخلي للمؤسسة الوطنية، أو في العلاقة بين المؤسسة ووزارة النفط والغاز، أو بين القطاع والحكومة المركزية، فحتى عام 2021، لم تكن هناك آلية واضحة وموحدة لتوزيع عائدات النفط بين المناطق الليبية، ما عزز الشعور بالتهميش في بعض الأقاليم، خاصة في الشرق والجنوب، وساهم في تصاعد المطالبات المحلية بضرورة إعادة النظر في نمط توزيع الثروة، وقد أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة في عام 2021 إلى أن غياب الشفافية المالية في قطاع الطاقة يُعد من العوامل التي تُغذي الصراع وتُعقّد فرص التوافق الوطني حول نموذج إدارة الموارد[2].

تعمل المؤسسة الوطنية للنفط في ظل قانون قديم يعود إلى السبعينيات (القانون 24 لسنة 1970)، وهو قانون لم يعد مناسبًا لبيئة الاستثمار المعولمة ولا يواكب التغيرات الهيكلية التي شهدها قطاع الطاقة العالمي، ولا توجد حتى الآن قانون موحد للنفط والغاز يتمتع بالتوافق الوطني ويحظى باعتراف السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد فشلت عدة محاولات لإقرار قانون جديد بسبب الانقسامات السياسية وغياب الإرادة التشريعية الموحدة، غياب هذا الإطار القانوني الحديث والمستقر أربك التعاقدات مع الشركات الأجنبية، وخلق حالة من التردد لدى المستثمرين، خصوصًا في ظل مخاوف من ازدواج العقود أو الطعن في شرعيتها، فضلًا عن غموض الوضع الضريبي والجبائي المرتبط بأنشطة الاستكشاف والإنتاج.[3]

أسفرت هذه التحديات عن تراجع فعالية قطاع الطاقة في عدة جوانب:

- تقلبات حادة في الإنتاج والتصدير نتيجة الإغلاقات المتكررة للموانئ والحقول.
- تعطيل مشروعات تطوير الحقول الجديدة بسبب هشاشة الوضع الأمني والمؤسسي.
- تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصًا في قطاع الغاز.
- غياب استراتيجية وطنية للطاقة تُوجّه القطاع نحو التنوع والاستدامة.[4]

---

(1) مركز الجبهة الوطنية للدراسات، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011–2022) – جزء 4، 3 أكتوبر 2024، ص (حسب الفقرة المذكورة)، https://jabhastudies.com/2024/10/03/إشكاليات-بناء-الدولة-في-ليبيا-2011-2022-4/

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل)، تقرير حول الحوكمة والشفافية في قطاع النفط الليبي، الأمم المتحدة، 2021، ص3.

(3) سمير الجمال، "الإطار القانوني للطاقة المتجددة: دراسة مقارنة في ضوء القوانين العربية والأوروبية والأمريكية"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي – كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة الرابعة(9)، 2013، ص 19.

(4) سمير الجمال، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 25.

المبحث الثاني:
الفواعل الدولية والإقليمية في التنافس على النفط الليبي

مثّل النفط الليبي بعد عام 2011 محورًا رئيسيًا في التفاعلات السياسية والعسكرية التي شهدتها البلاد، ولم يكن هذا التنافس مقتصـــرًا على الفاعلين المحليين فقط، بل امتد ليشـــمل عددًا من الدول الكبرى والإقليمية، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، التي رأت في موارد الطاقة الليبية فرصةً استراتيجية لتعزيز نفوذها السياسي أو تأمين مصالحها الاقتصادية، وقد ارتبط هذا التنافس بتحولات بنيوية في البيئة الدولية والإقليمية، من بينها تراجع مركزية الدولة الليبية، وغياب السيطرة الموحدة على الموارد، وتزايد الاعتماد العالمي على الطاقة كمصدر للهيمنة الجيوسياسية.

يتطلب فهم الديناميات المعقدة لهذا التنافس تحليل أنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين والإقليميين في البيئة الليبية، من حيث الأهداف والأدوات والتحالفات، فضـــلًا عن دراســـة الكيفية التي وظّف بها كل فاعل موقعه أو قوته للتأثير في إدارة موارد الطاقة أو التحكم في تدفقها، ويُعد هذا التفاعل متعدد المستويات أحد الملامح الأساسية للحرب غير المتماثلة التي عرفتها ليبيا، حيث تداخلت المصالح النفطية مع الحسابات العسكرية والدبلوماسية، في مشهد يعكس تشابك الاقتصاد السياسي مع التنافس الاستراتيجي. [1].

وعلى هذا الأساس، ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

- يعالج المطلب الأول أدوار الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروســيا وفرنســا وإيطاليا، في رسم ملامح التنافس الدولي على النفط الليبي.
- فيما يركّز المطلب الثاني على القوى الإقليمية الفاعلة، خاصة تركيا، مصر، الإمارات، وقطر، من حيث دوافع تدخلها وطرق تأثيرها في المشهد الطاقي الليبي.
- أما المطلب الثالث، فيتناول الشركات النفطية متعددة الجنسيات بوصفها فاعلًا اقتصاديًا لكن بأبعاد ســـياســـية وأمنية، حيث تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشـــكيل بنية النفوذ على الأرض.

---

(1) عمر عبد السلام حسن، "عجز السياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي"(2011–2024) ، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية(AJASHSS) ، 4(3)، 2025، ص 149–164.

المطلب الأول: الأدوار الدولية في التنافس على الطاقة (الولايات المتحدة، روســـيا، فرنسا، إيطاليا)

يُعد النفط الليبي أحد العوامل الجيوسـياسـية التي اسـتقطبت اهتمام القوى الدولية منذ سـقوط النظام السياسـي السـابق عام 2011، حيث سعت قوى كبرى، وعلى رأسـها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، إلى تأمين موطئ قدم دائم لها داخل البنية الطاقية الليبية، سواء لأسباب اقتصادية مرتبطة بضمان الإمدادات، أو لدوافع استراتيجية ترتبط بإعادة تشكيل موازين القوى في البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

أولًا: الولايات المتحدة – نفوذ محدود بأدوات غير مباشرة

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تُعد من كبار المستثمرين المباشرين في قطاع النفط الليبي مقارنة بدول أوروبية مثل إيطاليا وفرنسـا، إلا أن واشـنطن ظلّت فاعلًا محوريًا في تحديد الإطار العام لتدفق النفط الليبي للأسـواق العالمية، ويتمثل هذا التأثير الأمريكي في الشـق السـياسـي والأمني أكثر من كونه طاقويًا مباشـرًا، إذ حرصـت الإدارات الأمريكية على ضـمان اسـتمرارية عمل المؤسسة الوطنية للنفط كمؤسسة موحدة ومعترف بها دوليًا، ورفضت بشكل متكرر محاولات تصدير النفط من قبل كيانات موازية، خصوصًا في شرق ليبيا، باعتبار ذلك تهديدًا لوحدة البلاد واستقرار سوق الطاقة[1].

كما مارســـت الولايات المتحدة دورًا مؤثرًا من خلال فرض عقوبات مالية وتقنية على كيانات مرتبطة بعمليات غير شرعية لتصدير النفط، سواء كانت شركات أو أفراد، في مسعى لمنع أي تغيير في البنية التصـديرية خارج إطار المؤسـسـة الوطنية للنفط، وقد تعزز هذا الدور في ظل إدارة الرئيس جو بايدن، التي أعادت التأكيد على دعم مسـار توحيد المؤسـسـات الاقتصـادية الليبية، وربطت بين استقرار إمدادات الطاقة واستقرار العملية السياسية.[2]

رغم ذلك فإن الدور الأمريكي في ليبيا بقي محكومًا بأولويات استراتيجية أوسع، تتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، أكثر من كونه مشروعًا اقتصاديًا مباشرًا في قطاع الطاقة، ويُفسر هذا

---

(1) جيسـون باك، ورولاند سـميث، وكريم مزران، أصـول وتطور تنظيم داعش في ليبيا، المجلس الأطلسـي، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 2017، ص 25.

(2) جيسون باك، ورولاند سميث، وكريم مزران، نفس المرجع السابق، 2017، ص 51.

الحضـور غير المكثف لشـركات أمريكية كبرى مثل "إكسـون موبيل" التي احتفظت ببعض الامتيازات لكنها لم تُفعّلها بشكل واسع منذ 2011[1].

ثانيًا: استراتيجية النفاذ غير المباشر من بوابة الأمن والطاقة (روسياً نموذجاً)

تُمثل روسـيا الاتحادية أحد أبرز الفاعلين الدوليين الذين سـعوا إلى إعادة توسـيع نفوذهم في ليبيا، خاصة بعد العام 2016، من خلال الجمع بين الأدوات العسكرية، والدبلوماسية، والطاقة.

وقد وظّفت موسكو أدوات "القوة الذكية" من خلال دعم فاعلين محليين مسيطرين على مناطق غنية بالموارد، خاصة في الشرق والجنوب، في إطار استراتيجية تهدف إلى ضمان الوصول إلى عقود مستقبلية لاستغلال النفط والغاز، وكذلك تعزيز مكانتها في الحوض المتوسطي، وتشير التقارير الدولية إلى أن موسكو سعت إلى توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسة الوطنية للنفط (قبل انقسامها)، كما أعربت عن استعداد شركاتها، وعلى رأسها "زاروبج نفط" و"غازبروم"، للدخول في مشاريع استكشاف وإنتاج في ليبيا، إلا أن تلك الخطط اصطدمت بتعقيدات سياسية وأمنية، بما في ذلك العقوبات الغربية والحظر الأممي على تصدير السلاح[2].

وفي السياق ذاته يُعد الانتشار غير الرسمي لمجموعة فاغنر في مناطق إنتاج وتصدير النفط مؤشّـرًا واضـحًا على رغبة موسـكو في الإمسـاك بأوراق ضـغط داخل العمق الطاقي الليبي، وهو ما يمنحها هامش تأثير في التفاوض مع الغرب على ملفات أوسع، مثل أوكرانيا والطاقة الأوروبية، فاغنر لعبت دورًا مزدوجًا، عسـكري في دعم السـيطرة على مناطق اسـتراتيجية، واقتصـادي في تأمين طرق الإمداد والمنشـآت، ويُفهم من ذلك أن روسـيا لا تسـعى فقط إلى أرباح اقتصـادية من النفط الليبي، بل إلى إعادة تشكيل المعادلة الجيوسياسية في المتوسط، وكسر الهيمنة الغربية على موارد الطاقة شمال أفريقيا، وهو ما يُكسب تحركاتها بُعدًا يتجاوز الاقتصاد إلى صميم توازنات النظام الدولي[3].

تُعد فرنسـا وإيطاليا من أكثر الدول الأوروبية انخراطًا في الملف الليبي، سـواء على المسـتوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، ويرتبط هذا الانخراط بشكل وثيق بالمصالح الطاقية، نظرًا لاعتماد البلدين، بنسـب متفاوتة، على واردات النفط والغاز من شـمال أفريقيا، واعتبار ليبيا ضـمن النطاق

---

(1) جيسون باك، رولاند سميث، وكريم مزران، نفس المرجع السابق، 2017، ص 51.

(2) مارك–أنطوان بيروز دو مونكلو، الدور المتنامي لروسـيا في ليبيا: الطاقة والأمن والتموضـع الإسـتراتيجي، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية(EUISS) ، 2019، ص 31.

(3) نفس المرجع السابق، ص 38.

الجيواستراتيجي الحيوي للأمن الأوروبي في حوض المتوسط.

أولًا: علاقة تاريخية وارتباط استراتيجي بالطاقة الليبية (إيطاليا نموذجاً)

وايضـا إيطاليا تعتبر ليبيا المحمية الثانية لها من فترة الإسـتعمار ولها أطماع إلى تاريخنا هذا في الاســتلاء على مواد الطاقة الليبية موقعًا فريدًا في علاقاتها مع ليبيا، نتيجة الروابط الاســتعمارية والتاريخ الاقتصـادي المشـترك، وقد تمخّض عن ذلك علاقة مؤسـسـية وثيقة، خاصـة في قطاع الطاقة، حيث تُعد شـركة إيني (ENI) الإيطالية الشـريك الأجنبي الأكبر للمؤسـسـة الوطنية للنفط منذ عقود، وتعمل في إنتاج النفط والغاز البحري والبري، فضـلًا عن تصـدير الغاز الليبي مباشـرة إلى إيطاليا عبر خط "غرين ستريم (Greenstream) "الذي يربط مدينة مليتة الليبية بجزيرة صقلية[1].

تُشـكل ليبيا نحو 8إلى 10% من واردات الغاز الطبيعي الإيطالي، كما أن شـركة إيني تُنتج أكثر من 40%من إجمالي الغاز الليبي، وتشـارك في مشـاريع مشـتركة، منها مشـروع بحر السـلام، ما يجعل استقرار ليبيا أولوية استراتيجية للجانب الإيطالي، وقد ظهر ذلك في دعم روما للمؤسسة الوطنية للنفط كمؤســسـة موحدة ومحايدة، وضــغطها دوليًا للحفاظ على اســتمرار تصــدير النفط بعيدًا عن الصراعات السياسية.[2]

ورغم أن إيطاليا تبنّت خطابًا دبلوماسـيًا مرنًا في الصـراع الليبي، إلا أن تحركاتها عكسـت قلقًا بالغًا من تنامي نفوذ فرنسـا في شـرق البلاد، ومن محاولات فواعل إقليمية تعطيل اسـتقرار المنشـآت الطاقية الغربية، التي ترتبط بشبكات الإنتاج التابعة لإيني، ولذلك سعت إيطاليا إلى لعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية، في محاولة لتأمين مصالحها دون الدخول في مواجهات مباشرة[3].

ثانيًا: الدور الفرنسي في شرق ليبيا وانعكاساته على قطاع الطاقة

على النقيض من إيطاليا انتهجت فرنســا ســياســة أكثر حزمًا في التعامل مع الملف الليبي، وركزت جهودها منذ 2014 على دعم قوات شرق ليبيا بقيادة الجيش الوطني الليبي، في محاولة لتأمين النفوذ في منطقة الهلال النفطي، التي تُعد من أغنى المناطق بالاحتياطيات وتضــم أهم الموانئ والحقول وقد رأت باريس أن التحالف مع القوى المسـيطرة ميدانيًا في الشـرق يُوفر لها فرصـة لإعادة تموضـع شـركاتها الطاقية، خاصـة توتال(TotalEnergies) ، في السـوق الليبية، عملت فرنسـا على

---

(1) شــركة إيني، الأنشــطة العالمية – ليبيا، روما: إيني، 2025، الفقرة https://www.eni.com/en-IT/actions/global-activities/libya.html..(3)، الفقرة (3).

(2) نفس المرجع السابق، الفقرة(5) .

(3) وولفرام لاخر، تفكك ليبيا: البنية والعملية في الصراع العنيف، بلومزبري للنشر، لندن، 2020، ص 78.

تعزيز حضورها من خلال التوسط لعقود استثمار مستقبلية في مناطق شرق وجنوب ليبيا، خاصة في حوض مرزق، حيث توجد احتياطات كبيرة من النفط الثقيل، كما قدمت دعمًا لوجستيًا واستخباراتيًا للقوى التي تؤمّن الحقول والموانئ الشرقية، ضمن استراتيجية تهدف إلى تأمين النفوذ بعيدًا عن الهيمنة الإيطالية التقليدية[1].

وقد تسبب هذا التنافس غير المعلن بين باريس وروما في إضعاف الموقف الأوروبي الموحد تجاه ليبيا، حيث دخلت العاصمتان في سباق دبلوماسي واقتصادي للسيطرة على مستقبل القطاع الطاقي، ما جعل ليبيا ساحة لتضارب المصالح الأوروبية، بدلًا من أن تكون مجالًا لتكامل الأدوار ضمن السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي[2].

ثالثًا: مخرجات التنافس الفرنسي–الإيطالي على بنية الطاقة الليبية

أنتجت هذه السياسات المتباينة واقعًا مؤسسيًا معقدًا داخل قطاع الطاقة الليبي، تمثل في:

- ازدواجية الضغوط الدولية على المؤسسة الوطنية للنفط في ما يتعلق بالعقود والتراخيص.[3]
- تشجيع ضمني للفواعل المحلية على استغلال التنافس الأوروبي لتحسين موقعها التفاوضي.
- تفاقم عدم الاستقرار نتيجة ارتباط المصالح الطاقية بالصراعات الأمنية والسياسية.

ورغم محاولات بعض الأطراف الدولية احتواء هذا التنافس عبر دعم المبادرات الأممية، فإن غياب إطار تفاهم مشترك بين روما وباريس ترك أثرًا بالغًا في تعقيد مشهد إدارة الموارد في ليبيا.

حيث تعكس هذه المخرجات أن التنافس الفرنسي–الإيطالي لم يقتصر على مستوى السياسات الخارجية، بل انعكس بصورة مباشرة على البنية المؤسسية لقطاع الطاقة الليبي، حيث وُضعت المؤسسة الوطنية للنفط تحت ضغوط متعارضة تتعلق بمنح التراخيص وإدارة العقود، ما قوض حياديتها وأضعف قدرتها على العمل كفاعل تقني مستقل، كما أتاح هذا التنافس هامش مناورة للفواعل المحلية، التي سعت إلى توظيف الخلاف الأوروبي لتعزيز مواقعها التفاوضية سواء مع السلطة المركزية أو مع الأطراف الدولية الداعمة، وفي المقابل، أسهم تداخل المصالح الطاقية مع الانقسامات الأمنية والسياسية في تعميق حالة عدم الاستقرار، إذ باتت قرارات إدارة الموارد رهينة لتوازنات خارجية متغيرة، ويُظهر ذلك أن غياب تفاهم فرنسي–إيطالي مشترك حيال ليبيا لم يؤدِّ فقط إلى إطالة أمد الصراع، بل أسهم أيضًا في تعقيد مسار بناء حوكمة مستقرة وموحدة لقطاع الطاقة

(1) الجزيرة نت، "بين فرنسا وإيطاليا.، من يقضم كعكة ليبيا؟"، 17 سبتمبر 2018، الفقرة(8) .

(2) نفس المرجع السابق، الفقرة(11) .

(3) ماتيو إيلاردو، التنافس بين فرنسا وإيطاليا حول ليبيا ومسرحها الجنوبي الغربي، المعهد النمساوي لأوروبا وسياسات الأمن (AIES)، فيينا، مايو 2018، ص 3.

لليبي.

المطلب الثاني: التداخلات الإقليمية في الملف الليبي (تركيا، مصر، الإمارات، قطر)

يُعد البُعد الإقليمي من أبرز محددات التنافس الجيوسياسي على الموارد الطبيعية في ليبيا، حيث سعت قوى إقليمية عربية وغير عربية إلى استثمار حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلّفها انهيار الدولة المركزية بعد عام 2011م، بهدف تعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في ليبيا، ولا سيما في قطاع الطاقة، وقد تشكّلت خارطة معقدة من التداخلات الإقليمية، اتسمت بطابع تنافسي حاد، وظّفت فيه الدول الفاعلة أدوات متنوعة، من بينها الدعم العسكري، التمويل، والاتفاقات الثنائية مع كيانات محلية.

أولًا: استراتيجية التوسع الجيوطاقوي عبر الشراكات العسكرية والاقتصادية (تركيا نموذجاً)

برزت تركيا كفاعل إقليمي محوري في الملف الليبي بعد توقيع مذكرة التفاهم الأمنية والبحرية في أواخر عام 2019 مع حكومة الوفاق الوطني، والتي مهدت لتدخل عسكري مباشر، تزامن مع توجه استراتيجي تركي نحو تأمين مصالح اقتصادية واسعة في ليبيا، خاصة في قطاعي النفط والغاز[1].

وقد سعت أنقرة إلى تحقيق أهداف متعددة من هذا التدخل، من بينها:

- ضمان موطئ قدم في شرق المتوسط في مواجهة التحالفات الإقليمية المعادية، عبر ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، بما يمنحها حق التنقيب في مناطق بحرية غنية بالغاز[2].
- الحصول على عقود استثمار طويلة الأجل في مجالات البنية التحتية الطاقوية، وخصوصًا في إعادة تأهيل شبكات التكرير والنقل، وتطوير المنشآت المتضررة.
- دعم الوجود التجاري لشركات الطاقة التركية مثل "تي بي أو (TPAO) "التي حصلت على تصريحات مبدئية للتنقيب في المناطق البحرية الليبية الخاضعة لمذكرة التفاهم البحرية[3].

ولم تكن الاستراتيجية التركية محصورة في الطموح الاقتصادي، بل ارتبطت باعتبارات جيوسياسية أوسع، تتعلق بكسر محاولات تهميش أنقرة في معادلة الطاقة شرق المتوسط، عبر بناء تحالف مع سلطة محلية شرعية دوليًا، ومن خلال التموضع في الغرب الليبي، بالقرب من موانئ وحقول الغاز، وقد ربطت تركيا بين التدخل العسكري المباشر والدعم الاقتصادي الممنهج، ما جعلها

---

(1) عماد قدورة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 213.

(2) عماد قدورة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نفس المرجع السابق، 2021، ص 224.

(3) نفس المرجع السابق، ص 225.

تحظى بموطئ نفوذ حقيقي على الأرض، الأمر الذي أثار مخاوف قوى إقليمية أخرى من احتمالية اختلال التوازن لصالح أنقرة، خاصة في ظل سعيها إلى الربط بين الغاز الليبي ومشاريع خطوط الطاقة التركية المستقبلية.

ثانيًا: الدفاع عن الأمن القومي ومواجهة التمدد التركي في بيئة الطاقة الليبية (مصر نموذجاً)

على الضفة المقابلة شكّلت مصر فاعلًا محوريًا آخر في التوازن الإقليمي الليبي، حيث اتسم تدخلها بطابع أمني واستراتيجي دفاعي، نابع من إدراك المؤسسة المصرية أن تحول ليبيا إلى منطقة نفوذ معادية، خاصة على يد تركيا، يُشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، بما في ذلك أمنها الطاقي في شرق المتوسط، وقد ركزت مصر على دعم الطرف المسيطر في الشرق الليبي، وخاصة قوات الجيش الوطني، الذي يسيطر على أهم مواقع الإنتاج في الهلال النفطي، ضمن رؤية تعتبر أن استقرار هذه المنطقة الحيوية هو مفتاح استقرار ليبيا ككل، كما أنه يُعزّز فرص القاهرة في التأثير على مستقبل عقود الطاقة[1].

وارتبطت الحسابات المصرية بالتالي بعدد من المحددات:

- ضمان عدم وقوع مصادر الطاقة في أيدي أطراف محسوبة على معسكر سياسي معادٍ، وهو ما شكّل أحد دوافع معارضة مصر لمذكرة التفاهم البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق.[2]
- تعزيز الحضور الاستراتيجي المصري في ملفات الغاز شرق المتوسط، ومنع استبعادها من مشاريع التصدير أو شبكات النقل، التي قد تتأثر بموارد الغاز الليبية البحرية.[3]
- استخدام النفوذ في الشرق الليبي كورقة تفاوضية في العلاقات مع القوى الغربية، خاصة فرنسا وإيطاليا، لضمان شراكة اقتصادية مستقبلية في القطاع الطاقي[4].

ويُلاحظ أن القاهرة لم تتدخل في القطاع الطاقي بشكل مباشر عبر شركاتها الوطنية، لكنها حافظت على علاقات قوية مع المؤسسة الوطنية للنفط في الشرق، وسعت إلى إضفاء الشرعية على المفاوضات المتعلقة بعقود الصيانة والنقل، كما استضافت عددًا من اللقاءات الخاصة بتنسيق عمليات

---

(1) عفيف يوسف حيدر، ذو الفقار علي عبود، ونضال أحمد شبول، "التنافس الطاقوي: المصري–التركي في شرق المتوسط"، مجلة مدارات إيرانية، 7(26)، المركز الديمقراطي العربي، 2024، ص 56.

(2) نفس المرجع السابق، ص 57.

(3) رنيم علي الغنام، الصراعات الإقليمية الدولية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط(2019–2009) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022، ص 65.

(4) عفيف يوسف حيدر، ذو الفقار علي عبود، ونضال أحمد شبول، مرجع سبق ذكره، 2024، ص 59.

تأمين المنشآت النفطية وتُفهم السياسة المصرية في ليبيا ضمن إطار استراتيجي واسع، يربط بين الأمن الحدودي، والتوازن الإقليمي، وتأمين شبكات الغاز والطاقة، سواء داخل ليبيا أو في امتدادها البحري نحو المتوسط.[1]

الصراع على الموارد الطاقية الليبية (الإمارات – قطر)

يتجاوز التنافس الإقليمي في ليبيا الأبعاد السياسية والعسكرية التقليدية، ليأخذ شكلًا متعدد المستويات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحكم في الموارد الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع النفط والغاز.

وفي هذا الجانب، لعبت كل من الإمارات وقطر أدوارًا متمايزة في إدارة التوازنات داخل ليبيا، استخدم فيها الطرفان أدوات دبلوماسية وتمويلية وعسكرية، ارتبطت في جوهرها بمصالح طاقوية استراتيجية.

أولًا: توظيف أدوات النفوذ لدعم السيطرة على الموارد (الإمارات نموذجاً)

تُعد الإمارات العربية المتحدة من أبرز الفاعلين في شرق ليبيا، وقد تبنّت سياسة واضحة لدعم القوى المسيطرة على الحقول والموانئ النفطية، خاصة الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، ويعود هذا التموضع إلى إدراك أبوظبي أن النفوذ في شرق ليبيا، حيث تقع أغلب موارد النفط، يمنحها تأثيرًا مباشرًا في معادلة الطاقة الليبية، فضلًا عن كونه جزءًا من استراتيجيتها الإقليمية لكبح ما تعتبره تمددًا للمحور السياسي الذي تقوده تركيا وقطر[2].

وقد استثمرت الإمارات في المسارات التالية لتعزيز نفوذها:

- دعم عسكري ولوجستي مباشر لقوات شرق ليبيا، شمل منظومات تسليح وتقنيات مراقبة، ساهمت في فرض السيطرة على مواقع استراتيجية مثل موانئ رأس لانوف والسدرة والزويتينة، التي تمثل البنية التحتية الأساسية لصادرات النفط[3].
- تعزيز حضورها الاقتصادي غير المباشر من خلال شركات تجارية أو وسطاء محليين، سعوا إلى الدخول في عقود خدمات وصيانة متصلة بالبنية التحتية الطاقوية، رغم أن الإمارات ليست دولة مستوردة للنفط الليبي بشكل مباشر، لكنها تسعى إلى التحكم في تدفقاته كمصدر للنفوذ

(1) رنيم علي الغنام، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 71.

(2) محمد إبراهيم، الدول الداعمة لخليفة حفتر: المعلن والخفي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 4.

(3) إبراهيم نوار، "الدور الإماراتي في ليبيا: ما خفي كان أعظم"، القدس العربي، 6 يوليو 2019، الفقرة(4) .

الإقليمي.

- ممارسة الضغط الدبلوماسي في المحافل الدولية لتأكيد شرعية المؤسسة الوطنية للنفط في الشرق، خصوصًا في فترة محاولات تصدير النفط من قبل كيانات موازية، وهو ما اعتبرته المؤسسة الأم في طرابلس انتهاكًا للشرعية الدولية[1].

وقد أثار هذا التوجه الإماراتي مخاوف من تحوّل النفط الليبي إلى ورقة مساومة جيوسياسية، تُستخدم لإعادة صياغة موازين القوى في منطقة شرق المتوسط وشمال أفريقيا، خاصة في ظل تزايد التوتر مع تركيا.

ثانيًا: النفوذ عبر الدعم المالي والسياسي لحكومة الغرب (قطر نموذجاً)

في المقابل لعبت قطر دورًا بارزًا في دعم حكومة الوفاق الوطني في الغرب الليبي، خاصة خلال الفترات الأولى من الصراع (2012–2017)، وذلك من خلال دعم مالي وسياسي وإعلامي، ارتبط إلى حد كبير برؤية الدوحة للملف الليبي كجزء من استراتيجية أوسع لدعم تيارات الإسلام السياسي في المنطقة، التي كانت حاضرة ضمن المشهد السياسي والمؤسسي في الغرب الليبي، بما في ذلك في مفاصل مرتبطة بقطاع الطاقة[2].

ويُمكن تلخيص أبرز محددات السياسة القطرية تجاه قطاع الطاقة الليبي في ما يلي:

- تأمين النفوذ غير المباشر في المؤسسات الاقتصادية عبر دعم نُخب سياسية كانت لها صلات بشركات أو كيانات عاملة في مجال الطاقة والتجارة البترولية، ما منح قطر حضورًا ضمنيًّا في رسم السياسات الاقتصادية الليبية، رغم غياب التواجد الفعلي لشركات قطرية عملاقة في عمليات الإنتاج.[3]
- المساهمة في تسهيل التفاهمات بين المؤسسة الوطنية للنفط والجهات الغربية الداعمة لحكومة الوفاق، خاصة في ذروة النزاع على إيرادات النفط، حيث لعبت قطر دورًا "ماليًا" في بعض الترتيبات غير المُعلنة المتعلقة بتمويل الإنفاق العام في فترات تعطل الإنتاج[4].

---

(1) إبراهيم نوار، نفس المرجع السابق، 6 يوليو 2019، الفقرة(9) .

(2) وزارة الخارجية القطرية، بيان يؤكد استمرار دعم قطر لحكومة الوفاق الوطني الليبية، 22 سبتمبر 2016، الفقرة(1) .

(3) وولفرام لاخر، الأثرياء والإعلام والمرتزقة: كيف تُنتج صراعات ليبيا شبكات عابرة للحدود بين أفريقيا والشرق الأوسط، دراساتPOMEPS ، 2020، ص 40.

(4) وولفرام لاخر، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 41.

- الترويج لدور حكومة الوفاق كممثل شرعي للمؤسسة الوطنية للنفط على الساحة الدولية، وهو ما كان مهمًا في منع الاعتراف بأي كيانات موازية تسعى لاقتطاع موارد من النفط لصالح سلطات الشرق.

ورغم أن قطر لم تُوظّف النفط الليبي كأداة نفوذ اقتصادية مباشرة، إلا أنها استثمرت في البعد السياسي للطاقة، عبر تمكين حلفائها المحليين من الحفاظ على التحكم في مفاصل الإنتاج والتصدير، وتحصين المؤسسة الوطنية ضد محاولات التشظي.[1]

المخرجات العامة لتدخلات الإمارات وقطر في قطاع الطاقة الليبي أدى التنافس بين هذين الفاعلين إلى:

- تسليح قطاع النفط سياسيًا، حيث أصبح موقع الحقول والموانئ يُحدد وفقًا للولاءات الإقليمية، وليس للسلطة الشرعية الموحدة.
- تعميق الانقسام المؤسساتي، خاصة فيما يتعلق بإيرادات النفط وتوزيعها.
- عرقلة مشاريع تطوير البنية التحتية النفطية، نتيجة تضارب المصالح الدولية حول أولويات الاستثمار ومناطق النفوذ.

وبهذا يُمكن القول إن التداخلات الإقليمية خاصة بين الإمارات وقطر، ساهمت في تحويل النفط الليبي من مورد اقتصادي سيادي إلى أداة نفوذ جيوسياسي متداولة بين الأطراف المتصارعة.

يعكس التنافس بين الإمارات وقطر في قطاع الطاقة الليبي تحوّل النفط من كونه موردًا اقتصاديًا سياديًا إلى أداة سياسية تُدار ضمن حسابات النفوذ الإقليمي، فقد أدى **تسليح قطاع النفط سياسيًا** إلى ربط السيطرة على الحقول والموانئ بالاصطفافات الإقليمية، بحيث لم تعد هذه المواقع تُدار وفق منطق الدولة الموحدة أو الاعتبارات الفنية، بل وفق ولاءات الفواعل المحلية الداعمة لهذا الطرف الإقليمي أو ذاك، وهو ما قوض فكرة الحياد المؤسسي لقطاع الطاقة.

كما أسهم هذا التنافس في تعميق الانقسام المؤسساتي داخل الدولة الليبية، ولا سيما في ما يتعلق بإدارة الإيرادات النفطية وآليات توزيعها، حيث تحوّلت الموارد إلى محور صراع بين حكومتين ومؤسسات متوازية، ما أضعف الشفافية وأفقد السياسة المالية طابعها الوطني.

(1) و، لاتشر، مرجع سبق ذكره، 2020، ص42.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات في التنافس على النفط الليبي

الشركات الكبرى كفاعل جيوسياسي في البيئة الطاقية الليبية

تلعب الشـركات متعددة الجنسـيات، بوصـفها كيانات اقتصـادية عابرة للحدود تمتلك فروعًا وشراكات تشغيلية في أكثر من دولة، دورًا مركزيًا في قطاع الطاقة الليبي، لا بوصفها فاعلاً اقتصاديًا فقط، بل كجزء من المنظومة الجيوسياسية المعقدة التي تؤطّر التنافس على الموارد، خاصة في الدول ذات المؤسسات الهشة أو غير المستقرة سياسيًا، وتُعد ليبيا نموذجًا واضحًا لهذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة، إذ اتخذت الشركات النفطية الأجنبية، منذ عام 2011، مواقع تفاوضية قوية في المشهد الليبي، مستفيدة من الانقسام السياسي، والتنافس الإقليمي والدولي على الموارد.[1]

أولًا: طبيعة الحضور التشغيلي للشركات متعددة الجنسيات في ليبيا

تعمل في ليبيا عدد من كبرى الشـركات العالمية في مجال النفط والغاز، بموجب اتفاقيات شـراكة أو امتياز مع المؤسـسـة الوطنية للنفط، وتتنوع هذه الشـركات من حيث جنسـياتها وأدوارها، وتشمل:

- شركة إيني الإيطالية(ENI) : تُعد الشريك الأجنبي الأبرز، وتُشارك في عدة مشاريع كبرى، من بينها مشـروع "مليتة"، ومشـاريع الغاز البحري، توفر الشـركة نحو 40% من إنتاج الغاز الليبي، وتسهم أيضًا في إدارة خط تصدير الغاز إلى إيطاليا "غرين ستريم"[2].
- شركة توتال إنرجي الفرنسية(TotalEnergies) : عادت إلى ليبيا بقوة بعد عام 2017، وسعت إلى توسـيع اسـتثماراتها، بما في ذلك شـراء حصـص في امتيازات بحرية، خاصـة في الحوض الغربي، كما دخلت في مشاريع معقدة لإعادة تطوير الحقول المتضررة في وسط وغرب البلاد[3].
- شركات أمريكية مثل هيس (Hess) وكونوكو فيليبس(ConocoPhillips) : تعمل عبر شراكات ضمن "شركة الواحة للنفط"، التي تُدير عددًا من الحقول المهمة في منطقة الهلال النفطي.

وقد تراجعت أنشطتها مؤقتًا بعد 2011، لكنها احتفظت بمواقعها الاستراتيجية في الإنتاج[4].

---

(1) زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة الفيوم للعلوم السياسية، بدون سنة نشر، ص 9.

(2) شركة إيني، مرجع سبق ذكره، 2025، الفقرة(5) .

(3) الجزيرة نت، مرجع سبق ذكره، 17 سبتمبر 2018، الفقرة(8) .

(4) عمر عبد السـلام حسـن، "عجز السـياسـات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي"(2011–2024) ، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية(AJASHSS) ، 4(3)، 2025، ص 149.

- شركة ريبسول الإسبانية(Repsol) : تعمل بالشراكة في حقول "الشرارة" في الجنوب، وهو أحد أكبر الحقول الليبية إنتاجًا، وقد واجهت تحديات تشغيلية نتيجة الاضطرابات الأمنية، لكنها استمرت في الإنتاج بوتيرة متفاوتة[1].

ثانيًا: تكيّف الشركات مع بيئة الصراع والانقسام

اتّسم سلوك هذه الشركات بعد عام 2011 بقدر عالٍ من المرونة السياسية والواقعية التشغيلية، حيث عملت على تجنب التورط المباشر في النزاع السياسي، وحرصت على التعامل فقط مع المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، باعتبارها الكيان المعترف به دوليًا من قبل الأمم المتحدة، وقد مثّل هذا الموقف عامل استقرار نسبي للقطاع، إذ ساهم في الحفاظ على حد أدنى من استمرارية الإنتاج والتصدير، غير أن هذه الشركات كانت في الوقت ذاته تدرك أن استمرار مصالحها يتطلب التفاوض غير المباشر مع القوى المسيطرة ميدانيًا، خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية، ولذلك، تم استحداث آليات غير رسمية للتنسيق الأمني، من خلال وسطاء محليين أو شركات حماية خاصة، لتأمين منشآتها، بعيدًا عن الأطر الرسمية للدولة الليبية المنقسمة.[2]

وتُظهر هذه المقاربة أن الشركات متعددة الجنسيات لم تكن فاعلاً محايدًا بالكامل، بل كانت جزءًا من معادلة النفوذ، وإن بشكل غير صريح، وسعت إلى الحفاظ على مصالحها حتى في ظل غياب الاستقرار السياسي، ما يجعلها طرفًا جيوسياسيًا بامتياز.

ثالثًا: التأثير على السياسات النفطية الليبية

تأثير هذه الشركات لم يقتصر على الحقول والمنشآت، بل تعدّاه إلى صياغة سياسات الطاقة الليبية، خاصة من خلال:

- فرض شروط تفاوضية مرتبطة ببيئة الاستثمار، تطلبت من المؤسسة الوطنية توفير ضمانات قانونية واستقرار إداري.[3]

---

(1) محمد ديوب، "النفط وحروب التغيير في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14، العدد 3، 2019.

(2) يوسف عبد المجيد فرج المغربي، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 167.

(3) دليلة محادي، النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات، أطروحة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 20 يونيو 2025، ص 50. https://repository.univ-msila.dz/items/302f9c99-3847-4bde-8bd7-32a9757906df.

- التأثير في أولويات التصدير والإنتاج، حيث سعت بعض الشركات إلى تفضيل مشاريع الغاز على النفط، انسجامًا مع تحولات السوق الأوروبية بعد 2015[1].
- الضغط غير المباشر من خلال حكوماتها الوطنية لدعم تموضعها الاستثماري، كما حصل مع فرنسا وإيطاليا، حيث ترافقت الاستثمارات مع نشاط دبلوماسي مواكب.

ويُظهر ذلك أن هذه الشـركات لا تتحرك بمنطق السـوق فقط، بل كأذرع تنفيذية في كثير من الأحيان للسياسات الخارجية لدولها، خاصة في بيئات النزاع وضعف الدولة.

النفوذ السياسي والأمني للشركات متعددة الجنسيات وتأثيره على السيادة الطاقية الليبية

بينما تُقدَّم الشركات متعددة الجنسيات تقليديًا كجهات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مجالات النفط والغاز، إلا أن تجربتها في الحالة الليبية تُظهر أنها أصبحت فاعلاً سياسيًا وأمنيًا غير مباشر، تساهم في تشكيل التوازنات الداخلية، وتؤثر في عملية اتخاذ القرار السيادي المتعلق بإدارة الموارد الوطنية.

أولًا: التداخل السياسي – الشركات كأدوات للسياسة الخارجية للدول الكبرى

لا يمكن فهم دور شـركات مثل توتال، إيني، كونوكو فيليبس أو هيس بمعزل عن السـياقات السـياسـية التي تتحرك فيها، فهذه الشـركات غالبًا ما تعمل بتنسـيق وثيق مع وزارات خارجية بلدانها، وتُستخدم كأداة لتمكين النفوذ السياسي على الأرض، وهو ما تجلّى بوضوح في ليبيا من خلال:

- دعم حكوماتها الوطنية لتموضـعها في السـوق الليبية، من خلال الضـغط على الأطراف المحلية والدولية لمنحها عقودًا طويلة الأجل في مناطق إنتاج استراتيجية، كما حدث مع شركة "توتال" التي أُعيد تمكينها في مناطق غرب ليبيا بدعم دبلوماسي فرنسي واضح[2].
- المشـاركة في بعثات دبلوماسـية اقتصـادية مشـتركة بين المسـؤولين الرسـميين والشـركات، لتمهيد الطريق أمام اتفاقيات الطاقـــة، وهو ما يُعد تسييسًا واضحًا للعلاقات الاقتصادية ويُحول الشركات إلى فاعل في إدارة العلاقات الدولية الليبية.[3]

---

(1) دليلة محادي، نفس المرجع السابق، 20 يونيو 2025، ص 106.

(2) الرنتيسـي، محمود سـمير (2019) ليبيا في سـياسـة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.. https://www.fluxus-editions.fr/a-course-in-nlp/files/exo2-1/arab-freq-list.txt

(3) الجزيرة نت، الصراع على النفط: الحرب الخفية للقوى الدولية في ليبيا، 2 سبتمبر 2023، الفقرة(4) .

- استغلال هشاشة الوضع السياسي للمناورة في العقود والتفاوض المباشر مع السلطات المحلية، مستفيدة من الانقسام المؤسسي وعدم وجود قانون نفطي موحد، مما أعطاها مساحات أكبر لفرض شروطها على الطرف الليبي[1].

ثانيًا: الشركات بين الحماية والاستقطاب (الدور الأمني)

نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية الرسمية وغياب سلطة مركزية ضامنة، اضطرت الشركات متعددة الجنسيات إلى اعتماد ترتيبات أمنية خاصة لحماية منشآتها وفرقها التشغيلية، وقد تنوعت هذه الترتيبات بين:

- التعاقد مع شركات أمنية دولية متخصصة، مثل G4S و Control Risks، لتأمين الحقول وخطوط النقل، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطًا للمجموعات المسلحة أو تقع خارج سيطرة الحكومة المركزية[2].
- التنسيق مع الفواعل المسلحة المحلية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لضمان استمرار الإنتاج، مما أوجد علاقات نفوذ متبادلة بين هذه المجموعات والشركات، وهو ما أثار انتقادات حقوقية تتعلق بتمويل غير مباشر للصراع الأهلي.
- فرض اشتراطات أمنية على الدولة الليبية نفسها قبل مباشرة أنشطتها، تتعلق بتأمين الطرق، حماية الحقول، أو التعهد بعدم المساس بالبنية التحتية، مما يقوّض السيادة الوطنية ويُعزز من دور الشركات كسلطة أمنية بحكم الأمر الواقع.[3]

ثالثًا: شبهات الاستغلال ومحدودية التوظيف المحلي

في خضم هذه البيئة غير المستقرة، ونتيجة لتغييب الرقابة المركزية، برزت شبهات جدّية تتعلق باستغلال الشركات الأجنبية للوضع الليبي لتحقيق مكاسب غير متكافئة، سواء عبر:

- إعادة التفاوض على الامتيازات بأسعار وشروط تفضيلية، مستفيدة من حاجة ليبيا الماسة إلى

---

(1) دليلة محادي، مرجع سبق ذكره، 20 يونيو 2025، ص 150.

(2) نفس المرجع السابق، ص150.

(3) د، سرتية صالح حسين، "جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة – دراسة حالة ليبيا"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، 2021، ص 84.

السيولة بعد الانهيار السياسي والاقتصادي.

- تأجيل تنفيذ التزاماتها التنموية أو البيئية، في ظل غياب نظام رقابي فاعل، وهو ما انعكس في تأخر مشاريع التنمية المجتمعية في المناطق المحيطة بالحقول النفطية، خاصة في الجنوب.
- ضعف المساهمة في التوظيف المحلي ونقل التكنولوجيا، حيث لا تزال نسب التشغيل الوطني في المشاريع الأجنبية متدنية، ما يُعيق تنمية الكفاءات الليبية في القطاع الطاقي[1].

وقد انتقدت تقارير دولية هذا السلوك بوصفه استغلالًا لمرحلة الضعف السيادي، ويُهدد بتكريس التبعية الهيكلية للشركات متعددة الجنسيات، بدلًا من تعزيز قدرة الدولة على إدارة مواردها بشكل سيادي ومتكامل.

أظهرت التجربة الليبية أن الشركات متعددة الجنسيات ليست مجرد طرف اقتصادي، بل فاعل جيوسياسي نشط، يتداخل مع الأمن، السياسة، والاقتصاد، ويؤثر في مسار النزاع واستقرار البلاد.

وقد أدى هذا الدور إلى تآكل السيادة الطاقية، وتحويل قطاع النفط إلى ساحة صراع نفوذ دولي، بدلًا من أن يكون ركيزة للتنمية الوطنية، وهو ما يُحتم إعادة النظر في الأطر التعاقدية والمؤسسية التي تحكم عمل هذه الشركات داخل ليبيا.

ويعكس هذا الوضع اختلالًا واضحًا في ميزان القوة التعاقدية بين الدولة الليبية والشركات الأجنبية، حيث تُدار العلاقات في سياق أزمات متراكمة تضعف قدرة المؤسسات الوطنية على فرض شروطها السيادية، كما أن استمرار هذا النمط من الاستغلال يُقوّض فرص بناء قطاع طاقي وطني مستدام، ويُعمّق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، ومن ثمّ، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة تفعيل الرقابة، وربط الاستثمار الأجنبي بأهداف التنمية الوطنية، بما يضمن تحويل الثروة الطاقية إلى أداة استقرار لا عامل هشاشة.

ويؤكد هذا الواقع أن غياب الضبط المؤسسي حوّل العلاقة بين الدولة والشركات الأجنبية إلى علاقة غير متكافئة تميل لصالح الطرف الخارجي، كما يُبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة بناء منظومة رقابية وقانونية تضمن توظيف الثروات الطاقية لخدمة التنمية الوطنية بدل استنزافها في سياق صراعات النفوذ.

---

(1) صحيفة ليبيا أوبزرفر (Libya Observer) ، "وزير النفط: الشركات الأجنبية استغلت الوضع السياسي في ليبيا لزيادة حصصها"، 2023، ص 28.

المبحث الثالث:
الآليات المستخدمة في التنافس على النفط والغاز الليبي

تتمثل آليات التنافس في السيطرة على المنشآت النفطية، وتوظيف الفاعلين المسلحين، والترتيبات الأمنية، ولم يقتصر التنافس على النفط والغاز في ليبيا، بعد عام 2011م، على البُعد الدبلوماسي أو السياسي التقليدي، بل اتخذ طابعًا عمليًا وميدانيًا مباشرًا، اتسم بتعدد وتداخل الأدوات المستخدمة من قبل الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، وقد عكست هذه الأدوات تحول الصراع من كونه صراعًا حول السلطة السياسية إلى كونه صراعًا على التحكم الفعلي في الموارد الاقتصادية السيادية، وعلى رأسها قطاع الطاقة.

إن البيئة غير المستقرة التي أعقبت انهيار مؤسسات الدولة الليبية أفرزت فراغًا في السلطة، سمح باستخدام آليات غير تقليدية في إدارة التنافس على الثروة الطاقية، منها ما يتعلق بالسيطرة العسكرية المباشرة على مواقع الإنتاج والتصدير، ومنها ما يرتبط بتوظيف قوى محلية مسلّحة تعمل خارج نطاق الدولة، فضلًا عن استخدام أدوات "التعاقد الأمني والعسكري" كوسيلة لتأمين النفوذ عبر مداخل قانونية ظاهرية، وقد ساهم ضعف الإطار القانوني المنظّم، وغياب الرقابة المؤسسية، في شيوع هذه الممارسات، ما أدى إلى تحول الثروة النفطية إلى رافعة للصراع بدلًا من أن تكون أداة للتنمية. [1]

ويكتسب هذا المبحث أهميته من كونه يُسلّط الضوء على الآليات العملية التي استُخدمت بالفعل في إدارة التنافس على الطاقة، وهي الآليات التي انعكست بصورة مباشرة على استقرار الإنتاج، وعلى مسار العملية السياسية، وعلى الأمن القومي الليبي بأبعاده الاقتصادية والسيادية.

وبهذا، يتناول المبحث ثلاثة مطالب رئيسية، تشمل:

- المطلب الأول: السيطرة على الموانئ والحقول النفطية كأداة للنفوذ الجيوسياسي؛
- المطلب الثاني: دعم الفاعلين المحليين وتوظيف الميليشيات في خدمة المصالح الطاقية؛
- المطلب الثالث: التعاقدات العسكرية والأمنية كإطار للتدخل غير المباشر من قبل الدول والشركات.

(1) دليلة محادي، مرجع سبق ذكره، 20 يونيو 2025، ص 152.

المطلب الأول: السيطرة على الموانئ والحقول النفطية كأداة للنفوذ

أولًا: الموقع الاستراتيجي للموانئ والحقول ودوره في هندسة النفوذ

تُعد السيطرة على البُنى التحتية النفطية في ليبيا وخاصة الموانئ والحقول الرئيسية من أبرز أدوات النفوذ الجيوسياسي التي وظّفتها الأطراف المحلية والدولية بعد عام 2011م، وتكتسب هذه المواقع أهميتها من كونها تشكل العقد المحورية في دورة الإنتاج والتصدير، حيث إن أي طرف يتحكم فعليًا في هذه المنشآت، يستطيع أن يعطّل أو يُفعّل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني الليبي، بل ويمتلك القدرة على توجيه الرسائل السياسية والإقليمية من خلال الإغلاق أو السماح بالتصدير، ويتركز القسم الأكبر من المنشآت النفطية الليبية في منطقة الهلال النفطي، الممتدة من ميناء الزويتينة شرقًا إلى ميناء السدرة ورأس لانوف غربًا، وتشمل أيضًا أهم الحقول مثل "السرير"، "النافورة"، و"الواحة"، وكلها تقع في مناطق ذات حساسية أمنية، شهدت صراعًا مسلحًا متكرّرًا منذ 2014م[1].

ثانيًا: السيطرة العسكرية كوسيلة لتعطيل أو فرض القرار السياسي

استخدمت القوى المتنازعة في ليبيا وعلى رأسها التشكيلات المسلحة والقيادات العسكرية السيطرة على الموانئ النفطية كوسيلة ضغط سياسي واقتصادي، وقد تمثل ذلك في حالات عديدة، من أبرزها:

- سيطرة قوات القيادة العامة في الشرق الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على موانئ السدرة، رأس لانوف، الزويتينة، والبريقة خلال الفترة 2016–2019، وهو ما مكّنها من التفاوض على موقعها السياسي من موقع القوة، ومنع حكومة الوفاق آنذاك من الحصول على إيرادات تصدير النفط، رغم الاعتراف الدولي بها.
- إغلاق الموانئ النفطية من قبل مجموعات قبلية أو مسلحة، خصوصًا في فترات الانقسام الحاد، وذلك للمطالبة بتوزيع عادل للعائدات، أو كوسيلة للحصول على تنازلات سياسية أو مالية، كما حدث في 2020 حين تم إيقاف التصدير لأكثر من 200 يوم، ما كلّف ليبيا خسائر قُدّرت بأكثر من 11 مليار دولار[2].

---

(1) مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم، "الصدمات النفطية: الأسباب، الأنواع، والانعكاسات الاقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة"، مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد(JLABW) ، 2025، ص 372.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة النفطية الليبية: الإغلاقات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، الرباط، 2021، ص 45.

- استخدام الإغلاقات كشكل من الحصار الاقتصادي الداخلي، يُمارَس من طرف على آخر، كما فعلت بعض القوى في الجنوب أو الغرب بإغلاق خطوط الإمداد نحو المنشآت الشرقية، في إطار الصراع على السلطة المركزية والمؤسسات الاقتصادية السيادية.

ثالثًا: الدور الإقليمي والدولي في تثبيت أو تعطيل السيطرة

لم تكن عمليات السيطرة على الموانئ والحقول بمعزل عن التفاعلات الإقليمية والدولية، حيث سعت بعض الدول، مثل الإمارات وروسيا، إلى تعزيز سيطرة حلفائها المحليين على هذه المواقع الاستراتيجية، من خلال توفير دعم عسكري أو لوجستي أو سياسي، بما يعزّز نفوذهم الجغرافي، ويُمكّنهم من التحكم في تدفق الطاقة[1].

وفي المقابل دعمت دول أخرى مثل تركيا وقطر بقاء الموانئ تحت سيطرة حكومة الوفاق، باعتبارها الجهة المعترف بها دوليًا، ما أسهم في تدويل مواقع الطاقة، وتحويل السيطرة عليها إلى ورقة مساومة في التوازنات الإقليمية والدبلوماسية، بدلًا من كونها قضية خاضعة للمصلحة الوطنية الليبية.

الانعكاسات السياسية والاقتصادية للسيطرة على منشآت الطاقة

ساهمت السيطرة المتكررة على الحقول والموانئ النفطية الليبية، سواء من قبل الفواعل المحلية أو بدعم خارجي، في إحداث تحولات هيكلية في البيئة السياسية والاقتصادية للبلاد، إذ أصبحت الموارد الطاقية ليست فقط أداة للتمويل، بل وسيلة لإعادة تشكيل موازين السلطة، ورافعة للتفاوض الإقليمي والدولي.

أولًا: تفكيك السلطة المركزية وبروز اقتصاديات الأمر الواقع

أدّت السيطرة الميدانية على منشآت النفط والغاز إلى إضعاف سلطة الدولة المركزية، حيث أصبح إنتاج وتصدير النفط خاضعًا لإرادة الأطراف المسلحة التي تتحكم بالموقع الجغرافي، وليس لقرارات المؤسسات السيادية الرسمية، وقد ترتب على ذلك ما يلي:

- انقسام مؤسساتي في إدارة العائدات النفطية، حيث ظهرت مطالبات بتوزيع الإيرادات بناءً على السيطرة الجغرافية، وليس وفق آلية وطنية شاملة، ما أدى إلى تآكل فكرة "المال العام" لصالح "المال الإقليمي أو الفصائلي "[2].

---

(1) مركز الجزيرة للدراسات، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي، 2018، ص 11.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2021، ص 51.

- ظهور اقتصاديات موازية اعتمدت على تحصيل إتاوات أو رسوم غير رسمية من عمليات التهريب أو الابتزاز، خاصـــة في الحقول الجنوبية، حيث ضـــعف حضـــور الدولة، وانتشـــرت الجماعات المسلحة ذات الطابع الإثني أو الجهوي[1].
- تآكل شـرعية المؤسـسـات الوطنية، وفي مقدمتها المؤسـسـة الوطنية للنفط، التي واجهت ضـغوطًا متزايدة من قبل القوى المسـيطرة على الأرض، سـواء للمطالبة بنسـبة من الإيرادات أو للتدخل في العقود والتراخيص.

وقد أسـهم هذا الواقع في تحويل السـيطرة على الموارد إلى مصـدر شـرعية بديلة عن الشـرعية القانونية، حيث بات النفوذ يُقاس بالقدرة على التحكم في مواقع الإنتاج لا بالتمثيل السـياسـي، كما عزز ذلك من منطق الحكم المحلي المسلح على حساب الدولة الوطنية الجامعة.

ثانيًا: توظيف النفط كورقة ضغط سياسي وتكتيك تفاوضي

أصبح النفط في ليبيا أداة للابتزاز السياسي الداخلي والخارجي، حيث لجأت أطراف محلية إلى تعطيل الإنتاج أو إغلاق الموانئ كوسـيلة ضـغط لفرض مطالب سـياسـية، مثل تغيير الحكومة أو إقالة مسؤولين أو تعديل مخصصات الميزانية.[2]

وقد وثّقت المؤسسة الوطنية للنفط أكثر من 20 حالة إغلاق قسري للمنشآت بين عامي 2013 و2021، تسببت في خسائر تجاوزت 100 مليار دولار، وهو ما انعكس بشكل مباشر على:

- الميزانية العامة للدولة؛
- قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية؛
- مصداقية الدولة الليبية أمام الشركات والمستثمرين الأجانب.

كما اسـتُخدم تعطيل تصـدير النفط كوسـيلة تفاوض من قبل بعض الأطراف الإقليمية، التي سـعت إلى منع تدفق الإيرادات نحو خصـومها السـياسـيين داخل ليبيا، وهو ما يعكس التدويل الكامل للقرار الاقتصادي الليبي.

ويُظهر هذا الاستخدام المتكرر للنفط كأداة ضغط هشاشة النظام السياسي الليبي، حيث تحوّل المورد السـيادي إلى وسـيلة مسـاومة ظرفية بدل كونه ركيزة للاسـتقرار، كما كرّس هذا السـلوك ثقافة

(1) عبد الرحمن الغنيمي، "النفط الليبي بين الصراع والإدارة المحلية: الاقتصاد الموازي وتأثيره على استقرار الدولة"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 12(3)، 2020، ص 57.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2021، ص52.

تعطيل الدولة كأداة تفاوض مشروعة في الصراع على السلطة.

ثالثًا: زعزعة استقرار السوق الليبية وتقويض الثقة الدولية

ترتّب على ذلك التذبذب في السيطرة على الموانئ والحقول تداعيات اقتصادية أوسع، تمثّلت في:

- هروب الاستثمارات الأجنبية، نتيجة انعدام الأمن التشغيلي والقانوني، وعدم القدرة على ضمان استمرارية العمليات.[1]
- تراجع ثقة شركات التوريد العالمية في التزام ليبيا بعقود التصدير، مما دفع العديد من الشركاء الدوليين إلى تقليص ارتباطهم بالسوق الليبية، أو اشتراط حوافز أمنية ومالية إضافية[2].
- انكشاف الاقتصاد الوطني أمام الأزمات العالمية، حيث أصبحت ليبيا عاجزة عن الاستفادة من فترات ارتفاع أسعار النفط، بسبب تعطل الإنتاج أو فشل البنية التحتية، كما حصل في 2022 مع أزمة الطاقة العالمية الناتجة عن الحرب الروسية–الأوكرانية.[3]

وقد أدى هذا الوضع إلى إدراج ليبيا ضمن البيئات عالية المخاطر في تقارير الطاقة الدولية، ما قلّص قدرتها التنافسية مقارنة بدول منتجة أخرى أكثر استقرارًا، وبذلك، لم تعد الأزمة مقتصرة على خسائر آنية، بل امتدت إلى تآكل الثقة طويلة الأمد في السوق الليبية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الثروات الطاقية في ليبيا لم تعد مجرد مورد اقتصادي، بل تحوّلت إلى عامل بنيوي مُؤثّر في مسار الدولة والصراع السياسي والأمني، فقد أسهم تفكك السلطة المركزية في إنتاج اقتصاديات أمر واقع أعادت تشكيل علاقات القوة على أسس جغرافية وفصائلية، كما أدى توظيف النفط كورقة ضغط سياسي إلى تدويل القرار الاقتصادي وإضعاف سيادة الدولة على مواردها، ونتيجة لذلك، تزعزعت استقرارية السوق الليبية وتآكلت الثقة الدولية في قدرتها على الالتزام التعاقدي، ويُظهر هذا الواقع أن أزمة النفط في ليبيا هي في جوهرها أزمة حكم ومؤسسات، وعليه، فإن أي مسار جاد للاستقرار يظل مرهونًا بإعادة بناء إدارة وطنية موحدة للموارد الطاقية، وتكريس النفط كرافعة للتنمية لا كساحة للصراع.

---

(1) سبوتنيك عربي، "فرص واعدة تعرقلها الفوضى... لماذا تتردد الشركات الأجنبية في دخول السوق الليبي؟"، 10 يوليو 2025، الفقرة(3) .

(2) نفس المرجع السابق، الفقرة(10) .

(3) عبد الرحمن الغنيمي، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 61.

المطلب الثاني: دعم الفاعلين المحليين وتوظيف الميليشيات

أدّى انهيار سـلطة الدولة المركزية في ليبيا بعد عام 2011م، إلى بروز عدد من الفاعلين المحليين غير الرسميين الذين تولّوا أدوارًا محورية في المشهد الأمني والسياسي، وخاصة في مناطق إنتاج وتخزين وتصدير النفط، وتمثّل هؤلاء الفاعلون في تشكيلات مسلّحة ذات طابع جهوي أو قبلي أو أيديولوجي، بالإضافة إلى قيادات محلية وأمراء حرب، لعبوا أدوارًا مؤسسية موازية، حيث أصبحوا وسطاء قسريين في الوصول إلى الموارد الطاقية أو حمايتها.[1]

أولًا: خصائص الفاعلين المحليين في البيئة الطاقية

اتسمت البُنية الأمنية الليبية منذ 2011 بظهور شبكات مسلّحة غير خاضعة للتسلسل القيادي الرسمي، بعضها اعتمد على الولاء المناطقي، وبعضها ارتبط بمشاريع سياسية أوسع، كما في حالة المجموعات المرتبطة بالإسلام السياسي، أو الفيدراليين في شرق ليبيا، وقد تمركزت هذه الفواعل على النحو الآتي:

- في الشرق الليبي: ظهرت تشكيلات مسلحة مرتبطة بقيادة الجيش الوطني الليبي، سيطرت على عدد من الموانئ والحقول، مثل الزويتينة والسدرة، وشكّلت ما يُعرف بـــ"حرس المنشآت النفطية – فرع الشرق"[2].
- في الغرب الليبي: برزت كتائب قوية مثل "قوة الردع الخاصـــة" و"كتيبة النواصـــي" في طرابلس، ومجموعات أخرى في مصراتة والزاوية، كانت مسؤولة عن تأمين بعض المرافق والمنشآت، خاصة المرتبطة بتخزين وتصدير الغاز والنفط.
- في الجنوب: شـكّلت الجماعات المسـلحة ذات الخلفية الإثنية (مثل الطوارق والتبو) القوى الفعلية المسيطرة على الحقول المهمة مثل الشرارة والفيل، حيث غابت مؤسسات الدولة كليًا، وبات التعامل مع هذه الجماعات شرطًا مسبقًا لتأمين الإنتاج[3].

---

(1) مجموعة مؤلفين، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الرباط، 2022، ص 155.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2018، ص53.

(3) أيمن سلامة، "التواصل مع الجماعات المسلحة من غير فاعلي الدولة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 24(1)، 2023، ص 166.

ثانيًا: العلاقة بين الفاعلين المحليين والداعمين الدوليين

لم تكن هذه الفواعل تعمل في فراغ، بل أصبحت جزءًا من هندسة النفوذ الدولي والإقليمي في ليبيا، حيث سعت دول عديدة إلى دعم فاعلين محليين يتوافقون مع مصالحها، وتمثل هذا الدعم في:

- تمويل مباشر أو غير مباشر عبر تحويلات نقدية أو تزويد بمعدات لوجستية، غالبًا بغطاء تقديم خدمات أمنية لحماية المنشآت النفطية.
- تدريب وتسليح عناصر ميليشيوية، ضمن تفاهمات غير رسمية مع بعض القوى، كما فعلت دول مثل تركيا وقطر في الغرب، والإمارات ومصر في الشرق.
- منح الشرعية السياسية لفواعل محلية من خلال دعمهم في المحافل الدولية، أو الضغط لقبولهم كشركاء تفاوضيين في المشهد الأمني الطاقوي[1].

هذا التمكين المتبادل منح الميليشيات والمجموعات المحلية قدرة تفاوضية ميدانية تتجاوز الدولة المركزية، ما أفضى إلى شرعنة وجودهم المؤسسي، في مقابل تأمين المصالح الدولية في قطاع الطاقة.

ثالثًا: استخدام الميليشيات كأداة للوصول إلى الطاقة لا لحمايتها فقط

في بيئة مثل ليبيا، حيث تتداخل الجغرافيا الطاقية مع مراكز النفوذ الأمني، تحوّلت الميليشيات من فواعل حامية إلى أدوات ضغط وتحكّم في دورة النفط، وقد مارست هذه الجماعات ما يلي:

- إغلاق الحقول والموانئ كوسيلة لفرض مطالب سياسية أو مالية.
- فرض إتاوات غير رسمية على عمليات النقل والتخزين، أو السعي لعقود حراسة مباشرة.
- تهريب الوقود أو النفط الخام عبر شبكات عابرة للحدود، خصوصًا في الجنوب والغرب، ما أدّى إلى خسائر ضخمة للاقتصاد الليبي[2].

وبذلك، أصبحت هذه الجماعات ليس فقط أدوات محلية، بل فاعلين شبه دوليين يتصرفون في بعض المناطق باعتبارهم السلطات الفعلية.

التداعيات المؤسسية والسياسية لاستخدام الميليشيات في قطاع الطاقة

أدى الاعتماد على الفاعلين المحليين المسلحين في إدارة الحقول والموانئ النفطية، سواء من قبل أطراف محلية أو جهات دولية، إلى خلخلة بنية الدولة الليبية وإضعاف قدرتها على بسط السيادة على قطاعها الطاقي، فقد أنتج هذا الواقع نظامًا موازٍ للسلطة، تُحكم فيه الموارد من قبل مجموعات لا

---

(1) أيمن سلامة، نفس المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 169.

(2) عبد الرحمن الغنيمي، مرجع سبق ذكره، 2020، ص67.

تخضع للمحاسبة المؤسسية، مما أعاق أي محاولات لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية مستقلة.[1]

أولًا: إضعاف المؤسسة الوطنية للنفط وازدواجية القرار

تعتمد ليبيا في إدارة مواردها النفطية على المؤسسة الوطنية للنفط بوصفها الجهة السيادية الوحيدة المخولة بإبرام العقود وتنظيم التصدير، غير أن ظهور الميليشيات كجهات مؤثرة في مسارات الإنتاج والتصدير أضعف موقع المؤسسة في عدّة جوانب، منها:

- ازدواجية القرار الميداني والمؤسسي، حيث بات القرار الفني أو الإداري مرتهنًا بموافقة قادة المجموعات المسلحة التي تُسيطر فعليًا على الأرض، مما قيد قدرة المؤسسة على تنفيذ خططها التشغيلية[2].
- تعرض المؤسسة لضغوط سياسية وميدانية من قبل هذه الجماعات، سواء عبر فرض إتاوات أو عرقلة أعمال الفرق الفنية، أو حتى التدخل في المناقصات والعقود، كما وثّقته تقارير الرقابة الإدارية والمحاسبة العامة[3].
- فقدان الثقة الدولية حيث أصبحت الشركات الأجنبية تضع شروطًا أمنية ميدانية على المؤسسة، وتطلب ضمانات تشغيلية لا تستطيع المؤسسة تأمينها من دون موافقة هذه القوى المسلحة.[4]

ثانيًا: تقنين غير رسمي لسلطة الميليشيات في البنية الاقتصادية

مع الوقت تحولت الميليشيات من فواعل غير شرعية إلى جهات أمر واقع تمتلك نفوذًا تفاوضيًا يُجبر الحكومة والمؤسسة الوطنية على التعامل معها ضمن صيغ "تعاقدات أمنية غير رسمية"، تشمل:

- منح عقود حراسة أو خدمات لوجستية لصالح تشكيلات مسلحة مقابل تأمين المنشآت، ما أدى إلى دمج هذه الكيانات في الدورة الاقتصادية للنفط.
- تخصيص مخصصات مالية من الميزانية العامة لفصائل مسلحة بحجة تقديم خدمات الحماية، وهو ما خلق علاقة زبائنية مكرّسة بين الدولة والميليشيات.
- التمييز في النفاذ إلى الموارد، حيث أصبحت بعض المناطق، أو الجماعات، تستفيد من وجودها

---

(1) أيمن سلامة، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 170.

(2) خالد القصار، »"اقتصاد الميليشيات» يبتلع «اقتصاد الدولة"«، المجلة، 9 فبراير 2024، الفقرة(7) .

(3) ديوان المحاسبة الليبي، تقرير معوقات قطاع النفط خلال السنوات العشر الماضية، الوسيط: صحيفة الوطن، 2023، ص 137.

(4) نفس المرجع السابق، ص 291.

في مناطق نفطية للحصول على امتيازات تشغيلية أو خدمية، ما عمّق الشعور باللاعدالة الجغرافية والاجتماعية.

ثالثًا: تهديد مسارات بناء الدولة واحتكار العنف

يُعد أحد أخطر آثار توظيف الميليشيات في التنافس على الطاقة، هو تقويض مشروع بناء دولة مركزية تحتكر أدوات القوة والعنف، حيث أدى هذا الواقع إلى:

- فقدان الدولة القدرة على فرض القانون في مناطق إنتاج النفط، بما فيها الهلال النفطي والجنوب الليبي، ما ساهم في تفاقم عمليات التهريب والتخريب المتكرّر للمنشآت.
- تعميق الانقسام السياسي حيث أصبحت كل حكومة محلية أو سلطة أمر واقع تعتمد على مجموعات مسلحة لحماية المصالح الطاقية، ما كرس منطق المحاصصة الميليشيوية بدلًا من التكامل المؤسسي.[1]
- إطالة أمد النزاع إذ أصبح الوصول إلى منشآت النفط هدفًا استراتيجيًا للفصائل المتنازعة، بما يجعل من استمرار الصراع أداة لبقاء النفوذ المالي والسياسي.

وقد حذّرت بعثة الأمم المتحدة والعديد من التقارير الدولية من أن استمرار اعتماد الدولة على ميليشيات لتأمين النفط، دون دمجها تحت قيادة موحدة وشرعية، يُهدد بانهيار شامل لمنظومة الطاقة ويُجهض كل جهود الانتقال السياسي[2].

ومن هنا يظهر أن التنافس على الطاقة في ليبيا لم يعد مسألة اقتصادية أو تقنية، بل تحوّل إلى عامل بنيوي في إدامة الصراع وإعاقة مسارات بناء الدولة، فقد أسهم تفكيك السلطة المركزية وتوظيف النفط سياسيًا في ترسيخ اقتصاديات الأمر الواقع، وإضعاف شرعية المؤسسات الوطنية، كما أدى تسييس الموارد واحتكار الميليشيات لمواقع الإنتاج إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وتقويض ثقة الفاعلين الدوليين في السوق الليبية، ويُبرز ذلك أن استمرار إدارة قطاع الطاقة خارج إطار الدولة الموحدة يُهدد ليس فقط السيادة الطاقية، بل مشروع الدولة ذاته، وعليه، فإن أي تسوية سياسية مستدامة تظل رهينة بإعادة توحيد إدارة الموارد، واحتكار الدولة لأدوات العنف، ويؤكد هذا أن إصلاح قطاع الطاقة يُعد مدخلًا أساسيًا لإعادة بناء الدولة الليبية واستقرارها على المدى الطويل.

---

(1) أحمد مصطفى فتحي عرابي، وهشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16(15)، 2022، ص 417.

(2) نفس المرجع السابق، ص 420.

المطلب الثالث: التعاقدات العسكرية والأمنية في إطار التدخل غير المباشر

التعاقدات الأمنية كواجهة للتدخل الجيوسياسي في قطاع الطاقة

اتخذت الدول المتنافسة على النفوذ في ليبيا بعد عام 2011م عددًا من الوسائل غير المباشرة لتأمين مصالحها الاستراتيجية، خاصة في قطاعي النفط والغاز، ومن أبرز هذه الوسائل التعاقدات الأمنية والعسكرية مع أطراف محلية وجهوية، وقد وفرت هذه التعاقدات غطاءً قانونيًا وشكليًا للتدخل في مناطق الإنتاج والنقل والتصدير، دون الدخول في صدام مباشر مع المنظومة القانونية الدولية أو السيادة الوطنية الليبية.

أولًا: خصائص التعاقدات العسكرية والأمنية في السياق الليبي

تتميز التعاقدات الأمنية في ليبيا بكونها تتسم بالطابع غير النظامي وغير الشفاف، حيث غالبًا ما تُبرم خارج المؤسسات الرسمية، أو عبر سلطات أمر واقع، وتشمل جهات أجنبية (دول أو شركات) وميليشيات محلية أو كيانات سياسية متنازعة[1]، وتتجلى أبرز خصائص هذه التعاقدات فيما يلي:

- غياب الطابع السيادي والمؤسسي: إذ تبرم الكثير من الاتفاقات من قبل حكومات موازية أو كيانات محلية لا تملك اعترافًا دوليًا كاملًا، كما حصل مع التعاقد بين حكومة الوفاق الوطني وتركيا عام 2019، الذي تضمن بندًا عسكريًا يُتيح لأنقرة التواجد المباشر في الغرب الليبي، وتوفير حماية للمناطق الحيوية، ومنها مواقع نفطية[2].
- ارتباط التعاقدات بمواقع الطاقة: غالبًا ما ترتبط هذه العقود بأهداف محددة، مثل تأمين منشآت أو موانئ، أو حماية خطوط نقل النفط، أو السيطرة غير المباشرة على الحقول، كما حصل في حالات التعاقد مع شركات روسية أمنية شبه رسمية مثل "فاغنر" في مناطق الهلال النفطي والجنوب[3].
- تحول هذه التعاقدات إلى أدوات تمكين عسكري واقتصادي: إذ يتم من خلالها تثبيت الحضور

---

(1) خلف الله فوزي، ورياض الطاهر، "خصخصة الحرب في ليبيا: دراسة نموذج شركة فاغنر الروسية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6(2)، 2022، ص 538.

(2) محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر 2019، ص 7.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html.

(3) خلف الله فوزي، ورياض الطاهر، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 539.

العسكري لدول معينة، وتوسيع نطاق نفوذها على حساب السيادة الوطنية، من دون كلفة المواجهة المباشرة.[1]

ثانيًا: أبرز نماذج التعاقدات الأمنية في قطاع الطاقة الليبي

شـهدت ليبيا خلال الفترة 2016–2021 بروز عدد من التعاقدات الأمنية والعسـكرية التي كان لها تأثير مباشر على السيطرة على الموارد الطاقية، ومنها:

1. التواجد التركي في الغرب الليبي: بعد توقيع مذكرة التفاهم الأمني والعســـكري مع حكومة الوفاق، أرسـلت تركيا عناصـر تدريبية ومعدات، إضـافة إلى دعمها لقوى محلية تولّت مهام حماية موانئ حيوية مثل مليتة والزاوية، ما عزّز النفوذ التركي في قطاع الغاز المرتبط بإيطاليا[2].
2. الدعم الروسي عبر شركة "فاغنر": وفّرت هذه المجموعة الأمنية شبه الرسمية دعمًا مباشرًا لقوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر، وســـاهمت في الســـيطرة على حقول وموانئ في منطقة الهلال النفطي، كما ربطت تقارير أممية هذا التواجد بالسعي الروسي للوصول إلى النفط الليبي كمصدر نفوذ استراتيجي في البحر المتوسط[3].
3. التدخل الإماراتي والمصري: تضـمن دعمًا عسـكريًا غير مباشـر من خلال توفير معدات وأسـلحة لقوات تسيطر على مواقع نفطية، خاصـة في الشرق، مع تقديم خبراء ومستشـارين أمنيّين، وبعض التعاقدات الفنية مع شركات متخصصة في حماية المنشآت[4].

هذه النماذج تبرهن على أن التعاقدات الأمنية لم تُســـتخدم فقط لحماية البنية التحتية النفطية، بل أيضًا كأداة لشرعنة التواجد الجيوسياسي في ليبيا، وضمان الوصول المستقر إلى مصادر الطاقة.

الآثار السيادية والقانونية للتعاقدات الأمنية على الدولة الليبية

لقد ترتبت على انتشار التعاقدات الأمنية والعسكرية بين أطراف ليبية وجهات أجنبية آثار بالغة الخطورة على السـيادة الوطنية والاسـتقلال المؤسـسـي والأمن القومي، إذ أدى اسـتخدام هذه الصـيغة

---

(1) خلف الله فوزي، ورياض الطاهر، نفس المرجع السابق، 2022، ص 540.

(2) منية غانمي، "ليبيا: ماذا وراء الاتفاق العســكري الموقّع بين تركيا وحكومة الوفاق؟"، العربية نت، 28 نوفمبر 2019 (مُحدّث 20 مايو 2020)، الفقرة(1) .استرجع من: https://www.alarabiya.net/north-africa/2019/11/28/ليبيا-ماذا-وراء-الاتفاق-العسكري-الموّقع-بين-تركيا-وحكومة-الوفاق.

(3) خلف الله فوزي، ورياض الطاهر، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 542.

(4) الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره، 25 يونيو 2018، ص 9.

"المرنة" من التدخل إلى خلق واقع ميداني يُكرّس النفوذ الأجنبي دون أن يكون خاضـــعًا لأطر قانونية دولية واضحة، ودون أن تتمكن الدولة من ممارسة الرقابة عليه أو إلغائه.[1]

أولًا: تآكل السيادة الوطنية وتقنين التدخل الخارجي

أحد أخطر التداعيات المباشـــرة للتعاقدات الأمنية والعســـكرية هو أنها أدّت إلى تقنين التدخل الأجنبي تحت غطاء الاتفاقات الثنائية، التي غالبًا ما عُقدت في ظروف انقسـام سـياسـي وغياب توافق وطني، مما جعلها محل طعن قانوني وأخلاقي، ومن أبرز مظاهر ذلك:

- انعدام الرقابة التشريعية والمؤسسية: معظم التعاقدات أُبرمت دون موافقة السلطة التشريعية (مجلس النواب)، أو حتى عرضـها على مؤسسـات الرقابة، ما يجعلها من الناحية الدستورية موضـع إشـكال في مدى شرعيتها[2].
- تقســيم ليبيا إلى مناطق نفوذ فعلية تتحرك فيها قوات أجنبية بناءً على تفاهمات مع أطراف محلية، دون الرجوع إلى سـلطة مركزية واحدة، وهو ما يعكس انهيار مفهوم "السـيادة الأحادية" على الإقليم الوطني.
- التحكم غير المباشـر في قرارات الطاقة من خلال وضـع شـركات الحماية الأجنبية أو المسـتشـارين العسكريين في مواقع تؤثر على أمن المنشآت واستقرار عمليات التصدير، وبالتالي تصبح القرارات الاستراتيجية مرهونة بتقديرات غير ليبية[3].

ثانيًا: هشاشة الأمن القومي وتضارب الولاءات

ســـاهم الاعتماد على قوى خارجية عبر التعاقدات الأمنية في إضـــعاف نواة بناء أمن وطني مسـتقل، حيث أصـبح الأمن حول المنشـآت النفطية يعتمد على شـبكات مصـالح أجنبية–محلية لا تتبع تسلسلًا قياديًا موحدًا، مما أفرز:

- تعدد مراكز القرار الأمني: في بعض المناطق، توجد قوتان أو أكثر تتقاســم مســؤولية "تأمين" منشآت نفطية واحدة، مما يؤدي إلى فوضـى تنسيقية وخروقات أمنية متكررة، كما وثّقته تقارير بعثة الأمم المتحدة في سرت والهلال النفطي[4].
- تضـارب الولاءات بين الوحدات الأمنية المحلية: إذ ترتبط بعض التشـكيلات المحلية التي تتلقى

---

(1) محمود سمير الرنتيسي، مرجع سبق ذكره، 12 ديسمبر 2019، ص 7.

(2) سامية جمال بن عاشور، وطه محمد والي، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة"، المؤتمر العلمي السنوي لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، المجلد 1، 2023، ص 97.

(3) خلف الله فوزي، ورياض الطاهر، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 543.

(4) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، تقرير متابعة أمن المنشـــآت النفطية في الهلال النفطي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2021، ص 34.

دعمًا أجنبيًا بولاءات تتجاوز القرار السيادي الليبي، وهو ما يُعقّد من إمكانية إعادة دمجها ضمن أجهزة أمن وطنية.[1]

- اعتماد الدولة على الحماية الأجنبية بدلًا من بناء قدرات أمن الطاقة الوطنية، وهو ما أضعف استقلال القرار الأمني، وجعل ليبيا تعتمد على "الإيجار الأمني" لحماية منشآتها الاستراتيجية.[2]

ثالثًا: تعميق الانقسام السياسي وتقويض التسوية الشاملة

لقد تحولت هذه التعاقدات إلى أدوات سياسية لتكريس الاستقطاب والانقسام، حيث أصبحت كل حكومة أو سلطة أمر واقع تسعى إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع قوى أجنبية لكسب التفوق على خصومها، مما انعكس سلبًا على مسارات التسوية الوطنية:

- تزايد الشكوك بين الأطراف الليبية، إذ يُنظر إلى هذه التعاقدات باعتبارها "انحيازًا خارجيًا" لطرف على حساب الآخر، كما حصل في النزاع بين حكومة الوفاق والقيادة العامة بعد الاتفاقات مع تركيا وروسيا.[3]
- عرقلة جهود توحيد المؤسسات الأمنية، بسبب التزامات بعض الكيانات المحلية باتفاقيات أمنية تجعلها غير قابلة للاندماج في مؤسسات أمنية مركزية.
- تشويه صورة ليبيا في المجتمع الدولي، حيث تُستخدم هذه التعاقدات كذريعة لاتهام الأطراف الليبية بخرق قرارات مجلس الأمن، خصوصًا ما يتعلق بحظر التسلح والتدخل العسكري المباشر[4].

يعكس هذا النمط من التعاقدات الأمنية تحوّل الصراع الليبي من كونه نزاعًا داخليًا إلى ساحة تنافس دولي بالوكالة، حيث أصبحت الشرعية السياسية مرتبطة بميزان الدعم الخارجي لا بالتوافق الوطني، كما أسهم ذلك في إضعاف فرص بناء تسوية شاملة، لأن كل طرف بات يراهن على حلفائه الدوليين لتعزيز موقعه التفاوضي بدل الانخراط في حلول وسط، ونتيجة لذلك، تكرّس الانقسام المؤسسي والأمني، وأصبحت أي مبادرة سياسية عرضة للتعطيل بفعل تضارب المصالح الإقليمية والدولية المتداخلة في المشهد الليبي.

---

(1) خلف الله فوزي، ورياض الطاهر، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 544.

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، مرجع سبق ذكره، 2021، ص 29.

(3) معمر محمد الكشر، "تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011–2023): دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الأكاديمية، 29(2)، 2025، ص 51.

(4) نفس المرجع السابق، ص 52.

الفصل الثالث:
انعكاسات التنافس الجيوسياسي على الأمن القومي الليبي

تمهيد:

يشكّل الأمن القومي بمستوياته المختلفة السياسي، العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى البيئي الإطار الحاكم لاستقرار الدول وضمان وحدتها الداخلية وسيادتها على مواردها، وفي السياق الليبي، تُعدّ الموارد الطاقية من نفط وغاز أحد أهم المحددات الاستراتيجية لهذا الأمن، حيث لا تقتصر أهميتها على بعدها الاقتصادي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى كونها أحد أبرز محركات التفاعلات الإقليمية والدولية التي ألقت بظلالها الثقيلة على المشهد الليبي منذ عام 2011م. [1].

لقد مثّل انهيار الدولة المركزية بعد سقوط النظام السابق مدخلاً لتسارع حدة التنافس الجيوسياسي بين قوى دولية وإقليمية متصارعة على النفوذ والثروة، وكانت الموارد النفطية في قلب هذا التنافس، وقد نتج عن ذلك انعكاسات عميقة طالت بنية الدولة ووظائفها الحيوية، وأثّرت بشكل مباشر على مسارات الاستقرار السياسي والأمني، بل وامتدت تأثيراته إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية كافة، وانقسمت مراكز السلطة بين حكومات موازية، وتداخلت المصالح الأجنبية مع القوى المحلية، في ظل غياب مؤسسات وطنية موحدة قادرة على إدارة الصراع والتعامل مع أطرافه بفعالية. [2].

وفي هذا الإطار، يسعى هذا الفصل إلى تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة للتنافس الجيوسياسي على الأمن القومي الليبي، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية؛ يركّز أولها على الأبعاد السياسية والأمنية لانعكاسات هذا التنافس، بما في ذلك تفكك الدولة المركزية وتعدد مراكز القرار، وما نتج عن ذلك من هشاشة أمنية وتنامي دور الجماعات المسلحة، أما المبحث الثاني، فيسلّط الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً ما يتعلق بتعطيل عمليات الإنتاج والتصدير، وتأثيرات ذلك على الميزانية العامة والخدمات الأساسية والمعيشية، ويختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يعالج مسألة الأمن القومي الليبي في ظل تهديدات إقليمية ودولية مركبة، مع تحليل التحديات القائمة أمام استعادة السيادة الوطنية، ودور المبادرات الأممية في محاولة بناء منظومة أمن قومي متماسكة.

---

(1) أبو عجيلة أبو بكر المبروك بشير، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب(2014–1969) ، عمل علمي منشور، 2015، ص 203.

(2) يوسف عبد المجيد فرج المغربي، البُعد البَرَاغْماتيّ في الاسْتراتيجيات الأوروبية تجاه ليبيا خلال الفترة (2011–2021): التنافس الفرنسي–الإيطالي–التركي على النفط والغاز – أنموذجًا، مجلة البيان العلمية، العدد 15، 2023، ص 160–176.

المبحث الأول:
التأثيرات السياسية والأمنية للتنافس على الطاقة

أدّى التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا منذ عام 2011 إلى إعادة تشكيل المعادلة السياسية والأمنية داخل الدولة، بصورة حادة وغير مسبوقة، فمع سقوط النظام السياسي السابق، تلاشت بنية الدولة المركزية التي كانت تسيطر على قطاع الطاقة وتحكم عملية توزيع العوائد الريعية، وبرزت كيانات سياسية وأمنية متنازعة تسعى كل منها إلى السيطرة على الموارد الحيوية، خاصةً المنشآت النفطية والموانئ الاستراتيجية، باعتبارها أحد مصادر الشرعية والتمويل.

وقد ساهم هذا الواقع في نشوء بيئة سياسية مضطربة اتسمت بتعدد مراكز القرار، وغياب الإجماع الوطني، فضلاً عن التداخل العميق بين الديناميكيات المحلية والتدخلات الخارجية، وتحوّل قطاع الطاقة إلى أداة للمساومة والنفوذ السياسي بين الفاعلين المحليين والدوليين، حيث وظّف العديد من هؤلاء الفاعلين موقعهم الجغرافي أو قوتهم المسلحة أو تحالفاتهم الخارجية للسيطرة على الموارد الطاقية ومرافقها الحيوية، ما انعكس بشكل مباشر على تماسك الدولة ووحدة مؤسساتها. [1].

أمنياً، أدّى هذا التنافس إلى إضعاف مؤسسات الجيش والشرطة، وإلى تفكك الجهاز الأمني الرسمي، مما سمح بتنامي دور الميليشيات المسلحة التي غالباً ما ترتبط بشبكات خارجية إقليمية أو دولية، وقد تم توظيف هذه الميليشيات من قبل أطراف النزاع كأدوات في صراع النفوذ والسيطرة على المنشآت النفطية، ما أسفر عن حالة من الانفلات الأمني، وارتفاع في معدلات العنف السياسي، وتهديد مستمر لاستقرار الدولة وبقائها كوحدة سياسية موحدة. [2].

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، يتناول أولها ظاهرة تعدد مراكز القرار السياسي وتراجع سلطة الدولة، من حيث الأسباب والمآلات، أما المطلب الثاني فيحلّل تفكك الأجهزة الأمنية وظهور الجماعات المسلحة كنتاج للتنافس الجيوسياسي، بينما يركّز المطلب الثالث على استمرار النزاع الداخلي وانعدام الاستقرار كنتيجة تراكمية لهذه التحولات، وبما يكشف الترابط العميق بين الموارد الطاقية وبنية الأمن القومي.

---

(1) عمر عبد السلام حسن، "عجز السياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي"(2024–2011) ، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية(AJASHSS) ، 4(3)، 2025، ص 149–164.

(2) محمد إبراهيم حسن فرج، التحولات في المشهد الليبي منذ 2011 وتداعياتها على الأمن القومي المصري: مقاربة في البُعد الأمني، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، 2025.

المطلب الأول: تعدد مراكز القرار السياسي وتراجع سلطة الدولة

1، تفكك السلطة المركزية وظهور مراكز نفوذ متنافسة بعد 2011

أدّت الانتفاضـــة الليبية في فبراير 2011 وما أعقبها من انهيار نظام العقيد معمر القذافي إلى فراغ سياسي شامل في هرم الدولة، إذ افتقرت ليبيا إلى مؤسسات مدنية راسخة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية، كما لم يكن هناك عقد اجتماعي جامع يضـمن توحيد الرؤى حول مسـتقبل النظام السـياسـي والاقتصـادي، هذا الفراغ أفضـى إلى انقسـام السلطة إلى كيانات سياسية متنازعة، توزعت بين سلطات تشـــريعية وتنفيذية متضـــادة في الشـــرق والغرب، مدعومة بتحالفات إقليمية ودولية متباينة المصـــالح، ســـاهمت موارد الطاقة، وتحديداً النفط والغاز، في تغذية هذا الانقســـام، حيث تحوّلت الســـيطرة على الحقول والموانئ والمنشـآت إلى عامل محوري في الصـراع على الشـرعية السـياسـية، وقد أدى الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل المؤسسات العسكرية والخدمات الأساسية إلى تموضع الصراع حول هذه الموارد، ما دفع الأطراف المتنازعة إلى التنافس الحاد على إدارتها وتوجيه عائداتها لتعزيز سلطتها المحلية، وليس لصالح مشروع وطني موحد[1].

وبحلول عام 2014 تبلورت حالة الانقسـام المؤسـسـي بشـكل واضـح بين حكومة معترف بها دولياً في طرابلس (حكومة الوفاق لاحقًا)، وأخرى موازية في الشرق مدعومة من مجلس النواب والجيش بقيادة خليفة حفتر، مع وجود مؤسـسـات سـيادية منقسـمة أيضـاً مثل المصـرف المركزي، وهيئة الرقابة الإدارية، وحتى مؤســســـة النفط الوطنية، على الرغم من محاولات الأخيرة الحفاظ على حيادها المهني في كثير من المراحل، هذه الثنائية المزدوجة أدت إلى وجود مراكز قرار سياسية متعددة تمارس السيادة على أجزاء مختلفة من البلاد، وتحظى كل منها بشـرعيات مختلفة (محلية أو دولية)، ما قوّض سـلطة الدولة المركزية بالكامل.[2]

التنافس الدولي كان له دور فاعل في تكريس هذا الانقســام، إذ دعمت قوى كبرى مثل روســيا وفرنســا أطرافًا في الشــرق، فيما دعمت قوى أخرى مثل تركيا وإيطاليا أطرافًا في الغرب، ما حوّل ليبيا إلى سـاحة لتصـارع الإرادات الأجنبية، بما يتجاوز الديناميكيات المحلية، وقد ترافق هذا مع دعم مادي وتقني لبعض الفصـائل المسلحة، وتعزيز قدراتها للسيطرة على مواقع إنتاج وتصـدير الطاقة، في مقابل

(1) فريدريك ويري، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 119.

(2) رؤى ليبيا، التحليل الشامل للمشهد الليبي(2025–2011) ، 19 مايو 2025، ص 25.

ضعف متزايد لقدرات الحكومة المركزية على بسط نفوذها السيادي[1].

أدى هذا التعدد في مراكز القرار إلى تقويض فعالية المؤسسات العامة، وتعطيل صياغة سياسة وطنية موحدة سـواء في مجال الطاقة أو الأمن أو التنمية، بل إن قرارات حيوية تتعلق بإبرام العقود النفطية، أو إدارة الإيرادات، أو التنسـيق الأمني، باتت تتخذ بمعزل عن سـلطة مركزية، وهو ما يمكن اعتباره أحد أخطر مظاهر تراجع الدولة في ليبيا ككيان سياسي موحّد.[2]

2، آليات تقويض القرار السياسي المركزي ونتائجها على السيادة الوطنية

تجلّت أزمة تعدد مراكز القرار في ليبيا من خلال مجموعة من الآليات العملية والسياسية التي سـاهمت تدريجيًا في تقويض سـلطة الدولة المركزية، وجرّدتها من أدوات الحكم الفعلية، بما في ذلك السيطرة على الثروة والقرار السيادي، ويمكن تحليل هذه الآليات من خلال ثلاثة محاور رئيسية: التحكم في الموارد، والشرعية المتنازعة، والتدخل الخارجي الموجّه.[3]

أولاً: التحكم في الموارد كوسيلة للنفوذ السياسي

منذ عام 2013 بدأت القوى المحلية المسلحة، والسلطات السياسية التي نشأت في أعقاب الانقسام، باستخدام السيطرة على الموارد النفطية كأداة للمساومة والضغط السياسي، فقد لجأ ما يُعرف بـحرس المنشآت النفطية بقيادة إبراهيم الجضران إلى إغلاق الموانئ في منطقة الهلال النفطي، مما أدى إلى توقف أكثر من نصـف صـادرات ليبيا النفطية خلال فترات متقطعة بين عامي 2013 و2016، هذه الحوادث أكدت أن من يمتلك السـيطرة الميدانية على منشـآت الطاقة يسـتطيع فرض أجندته على السـلطة المركزية، الأمر الذي أضـعف قدرة الحكومة على فرض قراراتها الاقتصـادية والسيادية.[4]

كما استغلت بعض الكيانات السياسية هذا النفوذ لتأمين مصادر تمويل موازية، سواء عبر بيع النفط خارج الأطر الرسمية أو من خلال السيطرة على عائدات الضرائب المحلية والجمارك، ما أدى إلى نشوء اقتصاد سياسي موازٍ يخضع لشبكات مصالح ضيقة، ويفتقر إلى الشفافية والمساءلة، ومع

(1) رؤى ليبيا، نفس المرجع السابق، 19 مايو 2025، ص 34.

(2) معمر محمد الكشر، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 56.

(3) راضية أبو شوك كوزات، حماية المدنيين الشرعية والقانونية أثناء النزاعات المسلحة: دراسة وصفية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية، 2016، ص 66.

(4) عمرو عبد العاطي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 105.

غياب سـلطة موحدة لتوزيع الإيرادات، تحوّلت الثروة النفطية من عنصـر وحدة وطنية إلى أداة تفكيك سياسي[1].

ثانياً: الشرعية المتنازعة وازدواجية المؤسسات

أدى استمرار الانقسام بين الحكومات والبرلمانات إلى ازدواجية في ممارسة السلطة وإصدار القرارات، خصوصًا في ما يتعلق بالسياسات النفطية والعلاقات الخارجية، فمثلاً، اتخذ كل من مجلس النواب في طبرق وحكومة الوفاق في طرابلس قرارات متعارضة بشأن تعيينات المسؤولين في المؤسسات السيادية، ما خلق إشكالات قانونية في شرعية العقود المبرمة مع الشركات الدولية، هذه الازدواجية انعكست أيضاً على المؤسسات المالية والنقدية، حيث انقسم مصرف ليبيا المركزي إلى فرعين في طرابلس والبيضاء، ولكل منهما سياساته الخاصة في الإنفاق والإقراض، ما أضعف الرقابة المالية الوطنية وأفقد الدولة القدرة على إدارة مواردها بشكل متوازن، وتحوّل القرار السياسي إلى عملية تفاوضية بين مراكز نفوذ داخلية، مدعومة كل منها من قوى خارجية تسعى لترسيخ نفوذها في السوق الليبي للطاقة.[2]

ثالثاً: التدخل الخارجي الموجّه وإضعاف السيادة الوطنية

التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى والإقليمية عمّق هذا التعدد في مراكز القرار، فالتدخلات العسكرية غير المباشرة والدعم اللوجستي والسياسي الذي قدّمته دول مثل تركيا وروسيا وفرنسا والإمارات لطرفي الصراع، أدّى إلى ما يُعرف بالتدويل الممنهج للأزمة الليبية، لم تعد الحكومة المركزية هي الجهة الوحيدة المخوّلة باتخاذ القرار في قضايا الأمن والطاقة، بل أصبحت القرارات المصيرية تُتخذ وفق حسابات توازن القوى بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، انعكست هذه الظاهرة في سياسات متعارضة تجاه التعاقدات النفطية والعسكرية، إذ دخلت شركات مثل توتال الفرنسية وإيني الإيطالية وروسنفت الروسية في صفقات تفاوضية مع أطراف مختلفة من دون مرجعية وطنية موحدة، مما مثّل تحديًا جوهريًا للسيادة الليبية، وأضعف موقع الدولة في النظام الدولي كمصدر شرعي واحد للقرار[3].

---

(1) لُطفي القطري، النفط الليبي والاقتصاد: من الثورة إلى الاضطراب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، ص 61.

(2) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تعارض المصالح في الدولة والمجتمع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 231.

(3) نفس المرجع السابق، ص 234.

رابعاً: نتائج تآكل القرار المركزي على الأمن والسيادة

أدت هذه التفاعلات إلى تآكل فعلي لمفهوم الدولة المركزية، إذ لم تعد الحكومة قادرة على تنفيذ قراراتها في مجالات رئيسية مثل الأمن، الاقتصاد، أو السياسة الخارجية، وتحولت ليبيا إلى فضاء تنافسي مفتوح تتقاطع فيه أجندات قوى متعددة، ما جعل القرار الوطني عرضة للابتزاز السياسي من الداخل والخارج، وتجلّى هذا الضعف في غياب استراتيجية وطنية لإدارة الثروة النفطية، وتراجع ثقة المواطنين في قدرة الدولة على تمثيل مصالحهم، وهو ما يعد أحد أخطر مظاهر تراجع مفهوم السيادة الحديثة[1].

3، الآثار السياسية بعيدة المدى لتعدد مراكز القرار على استقرار النظام وإعادة بناء الدولة

أحدثت ظاهرة تعدد مراكز القرار السياسي في ليبيا خللاً بنيوياً في مشروع الدولة الوطنية، إذ أفضى هذا الانقسام إلى حالة مستدامة من عدم الاستقرار السياسي، وعطّل أي إمكانية لتأسيس منظومة حكم ديمقراطية موحدة، ويمكن تحليل الآثار بعيدة المدى لهذا التعدد من خلال أربعة ملامح رئيسية تمثل في مجموعها عوائق استراتيجية أمام إعادة بناء الدولة.

أولاً: غياب المرجعية السيادية الموحدة

في غياب سلطة مركزية قادرة على احتكار القرار السياسي، برزت معضلة غياب المرجعية السيادية التي يُفترض أن تمثل الدولة في المحافل الدولية، وتقود جهود إعادة الإعمار، وتحدد أولويات السياسات العامة، وقد أدى ذلك إلى تشظّي تمثيل ليبيا في مؤتمرات السلام الدولية، وظهور وفود متنافسة في محافل متعددة، ما أضعف الموقف التفاوضي الليبي، وجعل الملف الليبي عرضة للتجاذبات الخارجية وفقًا لتوازنات القوى وليس وفقًا لأولويات وطنية واضحة، هذا التشتت في مراكز اتخاذ القرار أسهم في غياب استراتيجيات متكاملة لإدارة الثروة النفطية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني، وتحقيق المصالحة الوطنية، حيث لم تنجح أي من المبادرات السياسية المتعددة منذ عام 2014، سواء محلية أو دولية، في إنهاء الانقسام بسبب غياب إرادة سياسية موحدة وفاعلة[2].

وبذلك، فإن غياب المرجعية السيادية الموحدة لم يؤدِّ فقط إلى إضعاف الموقف الليبي خارجيًا، بل ساهم في تفكيك القدرة الداخلية على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات، كما جعل القرار الوطني

---

(1) عماد الدين بادي، "الصراع والانهيار: إعادة التفكير في بناء الدولة في ليبيا بعد القذافي"، مجلة القانون والحكم في الشرق الأوسط، 13(1)، 2021، ص 44.

(2) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(9)، 2023، ص 118.

رهينًا لتوازنات القوى المتصارعة بدلًا من كونه انعكاسًا لإرادة وطنية جامعة، وهو ما يفسّر استمرار عجز المبادرات السياسية عن إنتاج سلطة مستقرة وفعّالة.

ثانياً: ترسيخ نهج التوافق القائم على تقاسم السلطة بدلاً من بنائها

أدت ديناميات التنافس السياسي إلى تكريس منطق المحاصصة والتوافق السلبي، بدلاً من التأسيس لنظام سياسي مبني على قواعد دستورية ومؤسساتية راسخة، فالحكومات المتعاقبة منذ عام 2012 وحتى ما بعد اتفاق الصخيرات (2015) نشأت نتيجة تسويات مؤقتة بين قوى الأمر الواقع، وغالبًا ما افتقرت إلى قاعدة اجتماعية وطنية جامعة، ما جعلها رهينة للأزمات المتكررة[1].

وقد ساعد تعدد مراكز القرار في تغذية هذا النموذج، حيث يُنظر إلى المناصب السياسية لا كوسيلة لخدمة الصالح العام، بل كأداة لضمان تمثيل جغرافي أو فصائلي في موازين القوى، ويُعد هذا أحد أسباب فشل محاولات توحيد المؤسسات السيادية، مثل المصرف المركزي أو المؤسسة العسكرية، إذ غالبًا ما تُفهم الدعوات للوحدة كمحاولات لإعادة توزيع النفوذ وليس لإعادة بناء الدولة وفق أسس وطنية[2].

يُظهر هذا الواقع أن منطق التوافق القائم على المحاصصة لم يكن مدخلًا للاستقرار، بل أصبح أحد معوقات بناء الدولة الحديثة، إذ أدّى إلى إعادة إنتاج الأزمات بدل تجاوزها، وإلى تعطيل مسارات الإصلاح المؤسسي العميق، كما رسّخ تصورًا سلبيًا للسلطة بوصفها غنيمة سياسية لا مسؤولية وطنية.

ثالثاً: ضعف الشرعية السياسية وانعدام الثقة في مؤسسات الحكم

نتج عن تعدد مراكز القرار تآكل حاد في الشرعية السياسية لمؤسسات الدولة، حيث لم تعد الانتخابات أداة لحسم النزاع السياسي، بل أصبحت محل خلاف حول قواعدها وتوقيتاتها ومخرجاتها، كما حدث في تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021، بسبب تضارب المصالح بين الفاعلين المحليين والداعمين الدوليين، هذا الوضع عزّز من فقدان الثقة الشعبية في قدرة الطبقة السياسية على تحقيق استقرار فعلي أو تمثيل مصالح المواطنين، ووفق تقارير صادرة عن منظمات دولية، فإن نسبة كبيرة من الليبيين تعتقد أن مؤسسات الحكم لا تعبّر عن الإرادة الشعبية،

(1) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي، نفس المرجع السابق، 2023، ص 121.

(2) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 312.

بل تخضع لحسابات المصالح الضيقة والولاءات الجهوية، وهو ما يُضعف الرأسمال السياسي اللازم لأي مشروع لإعادة بناء الدولة[1].

وعليه، فإن تآكل الشرعية السياسية وانعدام الثقة الشعبية في مؤسسات الحكم يشكّلان عائقًا بنيويًا أمام أي تسوية مستدامة، فغياب الإجماع على قواعد اللعبة السياسية يُفرغ مؤسسات الدولة من مضمونها التمثيلي، ويُضعف في الوقت ذاته قدرة النخب الحاكمة على تعبئة الدعم الشعبي الضروري لإعادة بناء الدولة.

رابعاً: تآكل مفهوم المواطنة وتقدّم الولاءات ما دون الدولة

أحد أخطر نتائج تعدد مراكز القرار هو انحسار مفهوم المواطنة لصالح الولاءات المناطقية والقبلية والفصائلية، فعندما تفقد الدولة قدرتها على تقديم الخدمات وحماية الحقوق على قدم المساواة، تتكفئ الجماعات المحلية على نفسها، وتعتمد على الفواعل شبه الرسمية، سواء كانت مجالس محلية أو جماعات مسلحة، لتلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية، وهو ما يخلق نظاماً سياسياً موازياً يفتقر إلى الانضباط القانوني أو الخضوع للرقابة المؤسسية[2].

هذا الانقسام المجتمعي يعمّق من أزمة إعادة بناء الدولة، إذ تصبح وحدة التراب الوطني شكلاً شكليًا في ظل غياب المشروع السياسي الموحد، والهوية الوطنية الجامعة، وهما الركيزتان الأساسيتان لأي مشروع سيادي مستقر، تُظهر التجربة الليبية منذ 2011 أن تعدد مراكز القرار السياسي في سياق التنافس الجيوسياسي على الطاقة، لا يؤدي فقط إلى تعثر الإدارة اليومية للدولة، بل يهدد بنيتها التأسيسية ويقوّض عملية إعادة بناء النظام السياسي، فبدون سلطة سيادية موحدة قادرة على فرض القانون، وتوجيه الثروة الوطنية لصالح المصلحة العامة، ستظل ليبيا أسيرة لصراعات النفوذ المحلية والدولية، وستبقى مؤسساتها عرضة للاختراق والتهميش.[3]

إن تراجع مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الجزئية يعكس أزمة عميقة في علاقة الدولة بالمجتمع، وقد أسهم هذا التحول في إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، وتعزيز الانقسام المجتمعي طويل الأمد، الأمر الذي يجعل إعادة بناء الدولة مشروعًا معقّدًا يتطلب استعادة الثقة، وسيادة القانون، وإعادة الاعتبار للمواطنة كمرجعية عليا .

---

(1) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي، مرجع سبق ذكره، 2023، ص1220.

(2) فريد ويرهي، "ليبيا بعد القذافي: التفكك، والتهجين، واللاعلاقة الرسمية"، ضمن كتاب :السياسات الهشّة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، دار جامعة أكسفورد للنشر(Oxford University Press) ، 2016، ص 111.

(3) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي، مرجع سبق ذكره، 2023، ص123.

المطلب الثاني: تفكك الأجهزة الأمنية وظهور الجماعات المسلحة

1، انهيار المنظومة الأمنية بعد 2011: الأسباب البنيوية والسياق السياسي

شـــهدت ليبيا بعد عام 2011 انهيارًا تدريجيًا لمنظومتها الأمنية التقليدية، حيث أدى ســـقوط النظام السـياسـي السـابق إلى تفكك أجهزة الدولة الأمنية والعسـكرية، نتيجة غياب خطة وطنية لإعادة الهيكلة الأمنية، وانتشـــار الســـلاح، وعودة المقاتلين من جبهات القتال دون دمج مؤســـســـي منظم، وقد تزامن هذا الانهيار مع تصـــاعد حاد في التنافس المحلي والدولي على النفط، وهو ما وفّر بيئة خصبة لنمو الجماعات المسلحة التي تحوّلت تدريجيًا إلى فاعلين سياسيين وأمنيين في المشهد الليبي، على حساب مؤسسات الدولة.

أولاً: غياب استراتيجية لمرحلة ما بعد الصراع بعد سقوط النظام

كان أحد أبرز أســـباب تفكك الأجهزة الأمنية غياب اســـتراتيجية وطنية لإدارة مرحلة ما بعد سـقوط النظام، فبعكس العديد من التجارب الانتقالية الأخرى، لم تُصـمّم عملية إصـلاح قطاع الأمن (SSR)في ليبيا على نحو شـامل ومؤسـسـي، وإنما تم الاكتفاء بإجراءات سـطحية مثل دمج بعض الثوار في وزارتي الداخلية والدفاع، دون إخضـــاعهم لتدريب مهني أو انضـــباط هيكلي، ما أدى إلى اختراق هذه الأجهزة من قبل جماعات ذات ولاءات قبلية أو أيديولوجية أو مناطقية[1].

وقد أشارت تقارير أممية إلى أن المؤسسات الأمنية الرسمية فقدت احتكارها للوظائف الأمنية، حيث تنازع معها عشرات التشكيلات المسلحة على مهام الحماية، وتأمين المنشآت، وتنفيذ الاعتقالات، في ظل ضـعف سـيطرة الحكومة المركزية على هذه القوى[2]، وتحولت هذه التشـكيلات إلى أدوات في صـراعات سـياسـية ومناطقية، ما أدى إلى انقسـام الأجهزة الأمنية ذاتها بين الشـرق والغرب، وتضـارب الأوامر الصادرة عنها، وغياب سلطة مركزية عليا تنظم عملها.

ثانيًا: انتشار السلاح خارج إطار الدولة

أسـهم انفجار مخازن السـلاح خلال وبعد أحداث 2011 بالإضـافة إلى تسـليح المجتمع أثناء الحرب ضد النظام السابق، في نشوء بيئة أمنية شديدة الهشاشة، حيث قُدّر عدد القطع السلاح المنتشرة

(1) فريدريك ويري، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 123.

(2) إبراهيم منشاوي، مستقبل غامض: الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، مركز الأزمات العربية للدراسات، 2014، ص 109.

خارج سـيطرة الدولة بأكثر من 20 مليون قطعة، أي بما يفوق تعداد السـكان في بعض التقديرات وقد وظفت الفصـائل المسـلحة هذا السـلاح لتأمين مواقعها الجغرافية، ومراكز النفوذ المحيطة بالمنشـآت الحيوية، وخصـوصًـا الحقول النفطية والموانئ، ما جعل من قطاع الطاقة هدفًا اسـتراتيجيًا للتمركز المسلح، وفي ظل هذا الواقع ظهرت ما يُعرف بـ«اقتصادات الحرب»، حيث استخدمت الميليشيات المسلحة سيطرتها الأمنية على المنشآت كمصدر للتمويل، من خلال فرض إتاوات أو عرقلة الإنتاج أو مقايضته بمكاسب سياسية، دون أي رقابة مركزية أو مساءلة قانونية، مما عمّق الفوضى الأمنية وزاد من إضعاف الدولة[1].

ثالثًا: التوظيف السياسي للمليشيات

في غياب مؤسـسـات أمنية وطنية موحدة، لجأت الحكومات الليبية المتعاقبة لا سـيما حكومة الوفاق (2016–2021) إلى التحالف مع بعض الكتائب المسـلحة لضـمان البقاء والسـيطرة على العاصـمة طرابلس، ومراكز القرار الحيوي، ورغم أن هذا التوجه مكّن الحكومة من الصـمود ميدانيًا في مواجهة خصومها، إلا أنه أنتج حالة من التواطؤ السياسي مع جماعات مسلحة ذات مصالح اقتصادية وأجندات منفصـلة عن المصـلحة الوطنية[2]، وقد أدى هذا النمط إلى تآكل الدولة من الداخل، حيث أصـبحت قرارات وزارة الداخلية أو الدفاع خاضـعة للتفاوض مع قادة المجموعات المسـلحة، ما أفقد الأجهزة الرسمية استقلالها المهني، وعزّز منطق الولاء للجماعة أو المنطقة بدلاً من الولاء للمؤسسة أو الوطن.

رابعًا: التدخلات الخارجية في الهيكل الأمني

لم تكن الديناميكيات الأمنية في ليبيا داخلية فحسـب، بل تأثرت بشـكل مباشـر بالتدخلات الخارجية التي رعت، موّلت، أو سـلّحت جماعات مسـلحة بعينها، فدول مثل تركيا، الإمارات، قطر، وروسيا، قدّمت دعمًا عسكريًا واستخباراتيًا لفصائل مختلفة وفقًا لمصالحها الجيوسياسية المرتبطة بقطاع الطاقة وموقع ليبيا الاسـتراتيجي، وأدى ذلك إلى نشـوء شـبكات ولاء عابرة للحدود، جعلت بعض المليشيات أكثر ارتباطًا بالجهات الداعمة لها خارجيًا من ارتباطها بالدولة الليبية نفسها.[3]

---

(1) معمر محمد الكشر، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 57.

(2) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة المكنّى "داعش" – الجزء الثاني: التشكل والخطاب والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 277.

(3) معمر محمد الكشر، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 59.

وقد وثّقت تقارير الأمم المتحدة عمليات نقل للسلاح والمقاتلين من قبل هذه الأطراف، بما في ذلك وجود مرتزقة أجانب في الحقول والمنشآت النفطية، ما حول الأمن الليبي إلى ملف إقليمي ودولي بامتياز، تُدار معادلاته بعيدًا عن سلطة الدولة[1].

2، الآثار الأمنية والاستراتيجية لتفكك الأجهزة الأمنية على الأمن القومي الليبي

إن تفكك الأجهزة الأمنية في ليبيا لم يكن مجرد خلل مؤسسي، بل تطوّر ليُشكّل تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة ومواطنيها، ويعيد تعريف طبيعة العنف والسلطة داخل المجتمع الليبي[2]، وقد تجلّت انعكاسات هذا التفكك في ثلاثة محاور مركزية تؤثر مباشرة في منظومة الأمن القومي:

أولًا: فقدان الدولة لاحتكار أدوات العنف الشرعي

يمثّل احتكار الدولة لاستخدام القوة أحد أبرز المعايير المعتمدة لتحديد وجود "الدولة" وفق المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وغياب هذا الاحتكار يُعدّ مؤشرًا جوهريًا على تفككها، ففي الحالة الليبية، تراجع هذا الاحتكار لصالح العشرات من الكتائب والمليشيات المسلحة، التي باتت تمتلك إمكانيات تسليحية وموارد مالية تفوق تلك المتوفرة للوزارات المعنية بالأمن والدفاع، وقد أدّت هذه الحالة إلى ظاهرة "التعايش القسري" بين الدولة والمليشيات، حيث تعجز الدولة عن مواجهتها أو استيعابها، وتضطر إلى التنسيق معها من موقع الضعف، وتترتب على هذا الواقع نتائج كارثية، أبرزها تقويض سيادة القانون، وتراجع قدرة الدولة على فرض النظام العام، وحماية مؤسساتها من الاختراق الداخلي[3].

ثانيًا: تصاعد العنف السياسي وانهيار الأمن المجتمعي

مع تمدد الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة، برز نمط من العنف السياسي القائم على التهديد، التصفية، الخطف، والتفجير، دون وجود منظومة قضائية أو شرطية قادرة على الردع أو التحقيق أو المحاسبة، وقد وثّقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تصاعدًا خطيرًا في معدلات الانتهاكات الأمنية، بما في ذلك استهداف النشطاء، والإعلاميين، والمرشحين السياسيين، على يد جماعات غير خاضعة لأي مساءلة مؤسسية، في المقابل انعكس هذا الوضع على الأمن المجتمعي،

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، مرجع سبق ذكره، 2021، ص 42.

(2) حموم فريدة، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا"، مجلة النقد القانوني والسياسي، 14(2)، 2019، ص 157.

(3) نفس المرجع السابق، ص 165.

حيث تراجع الشعور بالأمان لدى المواطنين، وارتفعت معدلات الجريمة والتهريب، وتوسعت شبكات الفساد، خصوصًا في المناطق الواقعة على طرق التهريب أو قرب المنشآت النفطية، التي أصبحت ساحة نفوذ اقتصادي وأمني غير رسمي[1].

ثالثًا: عسكرة المجال السياسي وتسييس المجال الأمني

أحد أخطر مخرجات تفكك الأجهزة الأمنية هو انزلاق الجماعات المسلحة إلى قلب المعادلة السياسية، بحيث بات لها دور مباشر في تحديد مخرجات العملية السياسية، سواء عبر فرض شروط تفاوضية على الحكومات، أو عبر السيطرة الميدانية على مراكز القرار والمؤسسات، وقد تحوّلت بعض الميليشيات في طرابلس ومصراتة وبنغازي إلى "شبه جيوش محلية"، تشارك في الحكم وتمارس صلاحيات سيادية دون شرعية قانونية[2].

رابعًا: تهديد المنشآت الحيوية والطاقة الوطنية

باتت المنشآت النفطية والموانئ والأنابيب هدفًا مباشرًا لصراع الميليشيات، سواء بغرض التحكم بالإنتاج والتصدير، أو لتحقيق مكاسب سياسية من خلال الابتزاز والتفاوض على فتح أو إغلاق الحقول، وتشير تقارير دولية إلى أن الجماعات المسلحة كانت مسؤولة عن توقف الإنتاج في أكثر من 70% من المنشآت الطاقية بين عامي 2014 و2020 في حوادث متكررة، وتمثل هذه الهجمات تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الاقتصادي والسيادي، إذ تقوّض مصدر الإيرادات الوحيد تقريبًا للدولة الليبية، وتضع قرارات الطاقة في يد جهات غير رسمية وخارج أي رقابة وطنية أو دولية، وهو ما يُضعف قدرة ليبيا على إدارة مواردها الاستراتيجية ويؤثر على علاقتها بشركائها الدوليين.[3]

يمكن القول إن تفكك الأجهزة الأمنية، في ظل التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز، أدّى إلى إعادة هيكلة المجال الأمني خارج الإطار المؤسسي للدولة، وفتح الباب أمام فواعل مسلحة محلية وإقليمية لتقويض بنية الأمن القومي الليبي، هذا الواقع لا يُمثل مجرد أزمة انتقال سياسي، بل هو تهديد وجودي لأي مشروع لإعادة بناء الدولة، ويتطلب استراتيجية وطنية شاملة تستند إلى المساءلة، والدمج

(1) رشيد علوش، "إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011"، مدارات سياسية، 7(1)، 2023، ص 42.
(2) نفس المرجع السابق، ص 49
(3) فوزية زراولية، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 357.

المهني، ونزع السلاح، بعيدًا عن المحاصصة والمساومات السياسية.[1]

المطلب الثالث: استمرار النزاع الداخلي وانعدام الاستقرار

1، التنافس الجيوسياسي والطبيعة المركّبة لاستمرار النزاع الداخلي

يشكّل استمرار النزاع الداخلي في ليبيا أحد المظاهر العميقة لانعكاسات التنافس الجيوسياسي على الأمن القومي، فمنذ انهيار الدولة المركزية عام 2011، لم تمر ليبيا بمرحلة استقرار سياسي أو أمني حقيقي، بل شهدت دورات عنف متقطعة، وتصعيدًا مستمرًا للصراع بين الفاعلين المحليين المدعومين إقليميًا ودوليًا، وقد كان للموارد الطاقية دور محوري في إعادة إنتاج هذا النزاع، نظرًا لطبيعتها الاستراتيجية، وموقعها كعنصر جذب للصراع والسيطرة والنفوذ.[2]

أولًا: الطابع البنيوي للصراع وتدويله

يتسم النزاع الليبي بطابع بنيوي متعدد المستويات؛ إذ يجمع بين أبعاد محلية، قبلية، جهوية، وأيديولوجية، من جهة، وأبعاد إقليمية ودولية، من جهة أخرى، وقد أدى هذا التشابك إلى تدويل النزاع وتحويله من صراع سياسي داخلي إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية، خصوصًا في ما يتعلق بالتحكم بموارد النفط والغاز[3].

منذ عام 2014 ساهمت التدخلات الخارجية، سواء بشكل مباشر أو عبر وكلاء محليين، في تعزيز حالة الجمود المسلح، حيث تكرّس التوازن الهش بين القوى في الشرق والغرب والجنوب، دون قدرة أي طرف على حسم الصراع عسكريًا أو سياسيًا، وقد وفّرت السيطرة على منشآت الطاقة وقنوات التمويل غير الرسمية أحد أهم محركات هذا الجمود[4].

ثانيًا: صراع مستمر على الشرعية والموارد

تُظهر التجربة الليبية أن الشرعية السياسية والموارد الاقتصادية مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا، فكل طرف في النزاع سعى إلى تعزيز شرعيته الداخلية أو الخارجية من خلال السيطرة على الموارد، وبالأخص منشآت النفط والغاز والمنافذ الحدودية، وغالبًا ما ترتبط جولات التصعيد العسكري بمحاولات

---

(1) رشيد علوش، مرجع سبق ذكره، 2023، ص51.

(2) نفس المرجع السابق، ص52.

(3) محمد عبد الحفيظ، "الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من طارق متري إلى عبد الله باتيلي: هل من مقاربة واقعية تجمع الفرقاء؟"، مجلة دراسات دولية، (97)، 2024، ص 124.

(4) نفس المرجع السابق، ص 120.

طرف معيّن فرض سـيطرته على مواقع اسـتراتيجية من هذا النوع، وقد تكررت هذه الأنماط في عدة مناسـبات، من بينها أحداث إغلاق الموانئ النفطية في الهلال النفطي (2013 و2016 و2020)، وهجوم قوات الجيش الوطني الليبي على طرابلس (2019–2020)، حيث كان البعد المتعلق بالتحكم في مصادر التمويل أحد دوافع الهجوم، فضلًا عن السعي لتعزيز موقع تفاوضي سياسي عبر السيطرة الميدانية[1].

ثالثًا: هشاشة اتفاقات وقف إطلاق النار

رغم تعدد المبادرات الدولية منذ عام 2015 (اتفاق الصـخيرات، مؤتمر برلين، اتفاق جنيف 2020)، إلا أن معظم اتفاقات وقف إطلاق النار لم تصـمد، أو ظلت حبراً على ورق، نتيجة غياب ضـوابط تنفيذية ومؤسـسـات سـيادية قادرة على فرضـها، وقد سـاهم تعدد القوى المسـلحة الخارجة عن الدولة، وارتباطها بتحالفات خارجية، في عرقلة جهود التهدئة وإعادة بناء المؤسـسـات، ففي ظل غياب قيادة موحدة للجيش، وقوة شـرطية مهنية، أصـبحت آليات تنفيذ الاتفاقات رهينة توافقات ظرفية بين الفاعلين المسـلحين، ما يجعل الأمن السـياسـي هشًـا وقابلًا للانهيار مع أول تصـعيد جديد في بيئة النزاع[2].

رابعًا: الاقتصاد السياسي للنزاع

اسـتمرار النزاع في ليبيا لا يرتبط فقط بالسـياسـة، بل يرتبط أيضًـا بظهور نمط من الاقتصـاد السـياسـي القائم على الحرب، حيث تسـتفيد شـبكات مصـالح متعددة من اسـتمرار الفوضـى، تشـمل هذه الشبكات جماعات مسلحة، وفاعلين اقتصاديين محليين، ووسطاء دوليين، يمارسون أنشطة مثل تهريب الوقود، تجارة السلاح، والابتزاز المرتبط بالتحكم في المنشآت الحيوية[3].

وقد أدّت هذه البنية إلى إعادة إنتاج النزاع بشـكل دوري، حيث يصـبح تحقيق السـلام تهديدًا لمصـالح بعض الفواعل التي تعيش على اقتصـاد الفوضـى، ما يفسّر فشل مبادرات المصـالحة وتكرار الانهيار الأمني في كل محاولة لإعادة الاستقرار.[4]

---

(1) عمرو عبد العاطي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 189.

(2) محمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، 2024، ص125.

(3) عبد الرزاق غراف، مختصـر الأزمة في ليبيا: بنية النزاع ومسـتقبل الدولة، مركز المعرفة للجميع – مركز الخليج للأبحاث، جدة، 2025، ص 114.

(4) نفس المرجع السابق، ص115.

خامسًا: تأثير استمرار النزاع على الأمن القومي

تُمثّل اســـتمرارية النزاع أحد أكبر التهديدات الممنهجة للأمن القومي الليبي، حيث يمنع توحيد المؤسسة العسكرية، ويعطّل تفعيل مؤسسات الدولة الرقابية والتنفيذية، ويجعل من مؤشرات الاستقرار السياسي والأمني رهينة لمعادلات إقليمية غير خاضعة للسيادة الوطنية، كما يعيق أي إمكانية لتوجيه الموارد النفطية نحو إعادة الإعمار، أو تحسين معيشة المواطنين، أو بناء رؤية استراتيجية وطنية، وتشير مؤشرات دولية إلى أن ليبيا ظلت منذ عام 2014 ضمن الدول الخمس الأكثر هشاشة عالميًا وفقًا لمؤشر الدول الفاشلة(Fragile States Index) ، وهو ما يعكس مدى خطورة استمرار النزاع وانعدام الاستقرار على الأمن القومي بجميع أبعاده[1].

2، النتائج الهيكلية لاستمرار النزاع على مشروع بناء الدولة والاستقرار المستدام

لم يعد استمرار النزاع الداخلي في ليبيا مجرّد حالة من عدم الاستقرار المؤقت، بل تحوّل إلى حالة هيكلية مزمنة تؤثر في العمق على إمكانات الدولة في التعافي، وإعادة بناء مؤسساتها، وتحقيق سيادتها الوطنية، وتشير تجارب الدول الخارجة من الصراع إلى أن إطالة أمد الحروب الأهلية يعيد تشكيل المجتمع السياسي والاقتصادي على نحو يُصعّب مهمة إعادة البناء لاحقًا، ويخلق مؤسسات "بديلة" داخلية وخارجية، تتقاطع مصالحها مع استمرار الفوضى، لا إنهائها[2]، وفي الحالة الليبية، يتجلى ذلك بوضوح في أربعة مظاهر استراتيجية:

أولًا: إعادة تشكّل البنية المؤسسية على أسس صراعية

أدّت سنوات النزاع المتكررة إلى تآكل المنظومة البيروقراطية المدنية في ليبيا، حيث تم إحلال التمثيل السياسي والمؤسسي على أسس فئوية وجهوية وميليشياوية، بدلاً من الأسس المهنية والوطنية، وقد أنتج هذا الواقع مؤسسات "شكلية" تعاني من انقسام عمودي بين الشرق والغرب، وأفقياً بين الأجهزة المركزية والتشكيلات المسلحة، ما جعل قدرة الدولة على إنتاج سياسة عامة موحدة شبه معدومة، ويظهر هذا بشكل خاص في القطاعات الأمنية، والمالية، والخارجية، حيث يتم اتخاذ قرارات حيوية بخصوص العقود، والتحالفات، وإدارة الموارد، دون مرجعية موحدة أو إخضاع فعلي للسلطة التشريعية أو القضائية، ما يعزز من ضعف الشرعية المؤسسية، ويُبقي الدولة في حالة "لا دولة" وظيفيًا[3].

---

(1) صندوق السلام(Fund for Peace) ، مؤشر الدول الهشّة 2021 – التقرير السنوي، واشنطن العاصمة، 2021، ص 14.

(2) عبد الرزاق غراف، مرجع سبق ذكره، 2025، ص118.

(3) نفس المرجع السابق، ص 118.

ثانيًا: هشاشة البيئة القانونية والدستورية

أعاقت حالة الانقسام والصراع الداخلي جميع الجهود الرامية إلى صياغة إطار دستوري جامع، فعلى الرغم من إنجاز مشروع الدستور في عام 2017 من قبل الهيئة التأسيسية المنتخبة، إلا أن الانقسام السياسي حال دون اعتماده أو الاستفتاء عليه، وقد أدى ذلك إلى استمرار العمل بإعلانات دستورية مؤقتة، وإجراءات انتقالية مفتوحة زمنيًا، ما يُفقد العملية السياسية أي مرجعية مستقرة، هذا الفراغ الدستوري يسمح باستمرار التدخل الخارجي، والتنافس على الشرعية، وتمدد سلطات الأمر الواقع دون سقف قانوني، وهو ما يعزز من هشاشة البنية السيادية، ويُضعف آليات الرقابة والمحاسبة، الضرورية لتحقيق الأمن القومي واستقرار الحكم[1].

ثالثًا: تعطيل المسار الانتخابي وفقدان آلية التداول السلمي للسلطة

أدّت ديناميات النزاع المسلح، وتعقيد خريطة التحالفات الداخلية والخارجية، إلى شلل كامل في المسار الانتخابي، الذي يُعدّ جوهر أي عملية انتقال ديمقراطي، وقد تم تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ديسمبر 2021 بسبب خلافات قانونية وأمنية حادة، ما عمّق من فقدان الثقة في جدوى العملية السياسية، غياب الانتخابات كأداة لتجديد الشرعية السياسية يُفضي إلى إدامة حالة الجمود المؤسساتي، ويمنح الفاعلين المسلحين والمتنفذين الاقتصاديين فرصة لفرض أجنداتهم على الواقع السياسي دون تفويض شعبي، مما يُكرّس الاستبداد غير الرسمي ويُضعف مقومات بناء نظام سياسي شرعي ومستقر.[2]

رابعًا: انهيار الثقة العامة في الدولة ومؤسساتها

أحد أخطر تداعيات النزاع المستمر هو الانهيار العميق في ثقة المواطنين بالدولة كمؤسسة قادرة على تمثيلهم وخدمتهم، ووفقًا لبيانات استطلاعات الرأي التي أجرتها منظمات إقليمية ودولية، فإن أغلبية المواطنين الليبيين يرون أن مؤسسات الحكم لا تعبّر عن تطلعاتهم، وأنها واقعة تحت سيطرة قوى خارجية أو جماعات مسلحة، هذه الفجوة بين الدولة والمجتمع تُضعف مفهوم المواطنة، وتؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الشأن العام، وتدفع نحو تعزيز الولاءات ما دون الوطنية،

(1) كلاوس فون بايمه، من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص 220.

(2) محمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، 2024، ص126.

في مثل هذه البيئات، يصبح إعادة بناء الدولة أمرًا معقدًا لا يتطلب فقط إعادة هيكلة المؤسسات، بل أيضًا ترميم العلاقة النفسية والاجتماعية بين المواطن والدولة.[1]

خامسًا: إعادة ترتيب الأولويات الوطنية في ظل تهديد الأمن القومي

نتيجة هذه الديناميات أصبح مشروع الدولة في ليبيا رهينًا لأولويات فرضتها بيئة الصراع، على حساب القضايا الاستراتيجية الحقيقية كإعادة الإعمار، توحيد المؤسسات، العدالة الانتقالية، ودمج الفاعلين المسلحين ضمن هياكل شرعية، وقد أدى ذلك إلى إرباك السياسات العامة، وغياب استراتيجية شاملة لحماية الأمن القومي بمستوياته المختلفة، فعلى سبيل المثال، لم يتم وضع رؤية وطنية موحدة لإدارة قطاع الطاقة رغم أهميته السيادية والاقتصادية، كما لم تُحدّد خطوط حمراء للأمن القومي تُمنع القوى الداخلية أو الخارجية من تجاوزها، وبدون هذه الأسس، فإن النزاع سيستمر في تعطيل الدولة، بل وإعادة تشكيلها خارج سياقها الوطني[2].

تُظهر نتائج النزاع المستمر في ليبيا أن الدولة لم تعد فقط في حالة ضعف مؤقت، بل دخلت مرحلة تفكك هيكلي وعميق، يهدد مقوّمات وجودها واستمراريتها، ولعل أخطر ما يفرزه هذا الواقع هو إنتاج نمط من "الاستقرار السلبي"، يقوم على توازنات مسلحة غير قابلة للتطور نحو دولة مؤسسات وسيادة قانون، وبدون معالجة جذرية لهذه النتائج عبر توافق وطني، ودعم دولي حقيقي لبناء المؤسسات، سيبقى الأمن القومي الليبي مهددًا بشكل مزمن.

تُظهر هذه المحاور أن النزاع الليبي لم يُنتج مجرد اختلالات ظرفية في أداء الدولة، بل أسهم في إعادة تشكيل بنيتها المؤسسية والسيادية على أسس صراعية وهشّة، فقد أدّى تآكل المؤسسات، وغياب المرجعية الدستورية، وتعطيل المسار الانتخابي، إلى إفراغ الدولة من وظائفها الجوهرية، وتحويلها إلى إطار شكلي عاجز عن إنتاج شرعية مستقرة، كما عمّق انهيار الثقة العامة وتراجع مفهوم المواطنة من أزمة بناء الدولة، وجعل الولاءات ما دون الوطنية بديلًا عن الانتماء للدولة، وفي ظل غياب رؤية وطنية موحّدة للأمن القومي وإدارة الموارد، باتت الأولويات العامة خاضعة لمنطق الصراع لا لمنطق الدولة، وعليه، فإن تجاوز هذا الواقع يظل مرهونًا بإعادة تأسيس العقد السياسي على أسس سيادية جامعة، تعيد الاعتبار للمؤسسات، وتربط الأمن بالشرعية، والموارد بالمصلحة الوطنية.

---

(1) رنا أبو عمرة، أميركا والدولة الفاشلة، دار ميريت للنشر، 2014، ص 423.

(2) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 126.

المبحث الثاني:
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنافس الجيوسياسي

يُعدّ الاقتصاد الوطني الليبي، منذ اكتشاف النفط في خمسينيات القرن العشرين، اقتصادًا ريعيًا أحادي المصدر يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط والغاز لتمويل الإنفاق العام، بما يشمل الأجور، والدعم، والخدمات، والاستثمار في البنية التحتية، وقد جعل هذا الاعتماد المفرط على الموارد الطاقية الاقتصاد الليبي هشًا ومعرّضًا بشدة للتقلبات السياسية والأمنية، لا سيما في ظل غياب سياسات تنويع اقتصادي حقيقية، ومؤسسات حوكمة فعّالة. [1].

وفي هذا الجانب، أدّت حالة التنافس الجيوسياسي الدولي والإقليمي على النفط والغاز الليبيين إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحوّلت البنى الاقتصادية إلى أدوات في الصراع السياسي والعسكري، سواء من خلال تعطيل الإنتاج، أو توجيه الإيرادات لخدمة مصالح فئوية، أو من خلال تمكين جماعات مسلحة وشبكات غير رسمية من التحكّم في حركة الموارد، كما تأثرت بنية الإنفاق العام والاستثمار التنموي نتيجة اضطراب الإيرادات، وغياب التخطيط المركزي، واستمرار الانقسام المؤسسي بين الحكومات المتنافسة. [2].

وعلى المستوى الاجتماعي، كانت لهذه التحولات تداعيات جسيمة على معيشة المواطن الليبي، حيث ارتفعت معدلات الفقر، وتراجعت الخدمات الأساسية، وازدادت معدلات البطالة، وتقلّصت قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه السكان، ما ساهم في تفاقم مشاعر التهميش، وأدى إلى إضعاف الرابط الاجتماعي والوطني، وتهديد استقرار النسيج المجتمعي في العديد من المناطق. [3].

لذلك، يتناول هذا المبحث تحليلًا معمقًا للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التنافس الجيوسياسي على الطاقة، من خلال ثلاثة مطالب رئيسية؛ يناقش الأول تعطيل عمليات الإنتاج والتصدير وانعكاسه على الاقتصاد الوطني، ويركز الثاني على تأثير التنافس الجيوسياسي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي، في حين يستعرض الثالث الآثار الاجتماعية الناتجة عن تراجع الإيرادات والخدمات العامة، وتدهور مستويات المعيشة.

---

(1) زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في ليبيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، أبريل 2011، ص 22.

(2) المركز العربي للبحوث والدراسات، أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011، تقرير تحليلي، 2021.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير السنوية حول مستجدات إنتاج وتصدير النفط والغاز في ليبيا (2011–2021).

المطلب الأول: تعطيل عمليات الإنتاج والتصدير وانعكاسه على الاقتصاد الوطني

1، الديناميكيات السياسية والأمنية لتعطيل الإنتاج النفطي

منذ عام 2011 شـــكّلت عمليات تعطيل الإنتاج والتصـــدير في قطاع النفط والغاز أحد أبرز انعكاسـات التنافس الجيوسـياسـي على الاقتصـاد الليبي، حيث تحوّلت البنية التحتية الطاقية من مورد سـيادي إلى ورقة ضـغط تفاوضـية، يتم اسـتخدامها من قبل الفاعلين المحليين أو الإقليميين لتحقيق أهداف سـياسـية وعسـكرية، وقد أثّرت هذه الديناميكيات على الأداء العام للاقتصـاد الليبي الذي يعتمد على النفط كمصـــدر يتجاوز 90% من الإيرادات العامة، و98% من النقد الأجنبي، بحســـب بيانات مصرف ليبيا المركزي[1].

أولًا: استهداف المنشآت النفطية كممارسة سياسية

خلال سنوات الصراع، تم تعطيل الإنتاج النفطي عدة مرات بسبب احتجاجات قبلية، أو أوامر صـــادرة من جماعات مسـلحة، أو توجيهات سـياسـية، أو اشـتباكات عسـكرية، وكان من أبرز هذه الحوادث:

- إغلاق موانئ الهلال النفطي بين 2013 و2016 من قبل حرس المنشـــآت النفطية بقيادة إبراهيم الجضران، ما أدى إلى خسائر تقدّر بعشرات المليارات من الدولارات[2].
- تكرار إغلاق الحقول الجنوبية (مثل الشـــرارة والفيل) نتيجة احتجاجات محلية مدفوعة أحيانًا بأطراف مسلحة تطالب بمخصصات مالية أو وظائف[3].
- توقف شـبه كامل للإنتاج في يناير 2020، بقرار من القيادة العامة في الشـرق، احتجاجًا على تقاسم العائدات، ما أدى إلى خسائر تجاوزت 4.5 مليار دولار خلال أقل من ستة أشهر[4].

هذه الوقائع تؤكد أن المنشـآت النفطية لم تعد فقط مواقع اقتصـادية، بل أصـبحت مراكز نزاع سياسـي تُستخدم لتحقيق مكاسب تفاوضية، وتُوظَّف ضمن الاستراتيجيات العسكرية والإعلامية للقوى المتصارعة.

---

(1) زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا"، مجلة كلية الآداب – جامعة بورسعيد، 25(25)، 2023، ص 85.

(2) الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص10.

(3) زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 85.

(4) نفس المرجع السابق، ص 93.

ثانيًا: تراجع القدرة التصديرية وخسارة الحصص السوقية

أدى تعطيل الإنتاج إلى انخفاض متكرر في معدلات التصدير الليبي من النفط الخام، ما أثّر سلبًا على موقع ليبيا في الأسواق العالمية، فبين عامي 2011 و2020، انخفض متوسط الإنتاج من نحو 1.6 مليون برميل يوميًا (قبل الثورة) إلى أقل من 600 ألف برميل في بعض الفترات، بل وصل إلى 100 ألف برميل فقط في 2020 خلال ذروة الإغلاق، كما أدى هذا التراجع إلى خسارة عقود طويلة الأجل مع شركات دولية، وتذبذب الثقة في التزام المؤسسة الوطنية للنفط بتوريد الكميات المتفق عليها، وهو ما دفع بعض الشركاء، مثل إيني وتوتال، إلى إعادة تقييم استثماراتهم، أو تجميد التوسع في الإنتاج، تحسبًا للمخاطر التشغيلية والسياسية[1].

ثالثًا: الأثر المباشر على مداخيل الدولة وسعر صرف الدينار

نتج عن تعطيل الإنتاج والتصدير تذبذب حاد في تدفقات النقد الأجنبي إلى مصرف ليبيا المركزي، ما أثّر بشكل مباشر على الميزانية العامة، ودفع نحو اللجوء إلى الاحتياطات الأجنبية، أو تخفيض الإنفاق، أو رفع سعر صرف العملة، وقد شهد الدينار الليبي في ديسمبر 2020 أول تعديل رسمي لسعر الصرف منذ أكثر من 15 عامًا، حيث تم تخفيضه بنسبة تفوق 200% نتيجة انخفاض العائدات النفطية وتزايد الطلب على العملة الأجنبية[2].

كما ارتفعت معدلات التضخم خلال فترات الإغلاق الطويلة، بسبب زيادة أسعار السلع المستوردة، وانخفاض القوة الشرائية للمواطن، مع تسجيل زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية والوقود في المناطق النائية، خاصة في الجنوب، ما انعكس سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العام.[3]

رابعًا: ضعف الاستثمار في قطاع الطاقة ذاته

ساهمت حالة عدم الاستقرار والتهديد المستمر للبنية التحتية النفطية في تعليق أو إلغاء مشاريع استثمارية استراتيجية، تشمل صيانة الأنابيب، وتوسعة الموانئ، وتطوير الحقول البحرية، كما أُجلت مشاريع تطوير الغاز الطبيعي المرتبطة بخطط التصدير نحو أوروبا، مثل مشروع «غدامس» و«بحر

---

(1) الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص 11.

(2) معتز ونس، "بعد خفض سعره.. هل أصبح الدينار الليبي ضحية الخلاف على الميزانية؟"، القدس العربي، 10 أبريل 2025، الفقرة(6) .

(3) نفس المرجع السابق، الفقرة(10) .

السلام»، نتيجة استمرار القتال وغياب الضمانات القانونية والأمنية[1].

هذا التراجع في الاستثمار الداخلي والخارجي في قطاع الطاقة يُهدد قدرة الدولة الليبية على استعادة معدلات الإنتاج المستدام حتى في حال عودة الاستقرار، ويضعف موقعها التفاوضي في منظمة أوبك ومؤسسات الطاقة الدولية.

2، الآثار غير المباشرة لتعطيل النفط على الاقتصاد الكلي والقطاعات غير النفطية

لا يقتصر أثر تعطيل إنتاج وتصدير النفط في ليبيا على انخفاض العائدات المالية فحسب، بل يمتد إلى إحداث سلسلة من التداعيات المركّبة على مجمل بنية الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل الطبيعة الريعية الأحادية للاقتصاد الليبي، حيث يتم تمويل معظم القطاعات الخدمية والإنتاجية من خلال الموازنة العامة المعتمدة كليًا تقريبًا على إيرادات النفط.[2]

أولًا: انكماش الإنفاق العام وتجميد المشروعات التنموية

أدى انخفاض عائدات النفط خلال سنوات الإغلاق المتكررة إلى انكماش حاد في الإنفاق الحكومي، لا سيما على بنود الاستثمار والتنمية، وهو ما أدّى إلى توقف آلاف المشاريع العامة في قطاعات البنية التحتية، مثل الطرق، الإسكان، الكهرباء، والمياه، وقدّرت وزارة التخطيط الليبية أن أكثر من 70% من المشاريع المموّلة توقفت بين عامي 2014 و2020 بسبب نقص التمويل والتعطيلات الأمنية هذا التجميد أدّى إلى ارتفاع مستويات البطالة في قطاعات البناء والأعمال الهندسية والخدمات المرتبطة بها، كما أثّر على أداء الشركات المتعاقدة، سواء المحلية أو الأجنبية، والتي انسحبت في كثير من الحالات نتيجة عدم توفر بيئة مالية وأمنية مستقرة.[3]

ثانيًا: تعثر القطاع الخاص وانكماش السوق الداخلية

يُعتبر القطاع الخاص في ليبيا هشًّا بطبيعته، ويعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي في تحريك الطلب، سواء من خلال التوريد أو المقاولات أو الخدمات، وقد أدّى تعطيل إنتاج النفط إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع معدلات السيولة المعطّلة في النظام المصرفي، وتفاقم أزمة النقد الأجنبي، ما سبّب شللًا نسبيًا في الحركة التجارية، خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية

(1) أميرة أبوالقاسم حميدة، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على السياسة المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الزاوية، 2022، ص 143.

(2) زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 116.

(3) أميرة أبوالقاسم حميدة، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 165.

المرتفعة مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة، كما أثّر اضطراب سعر الصرف على كلفة المواد الأولية المستوردة، ما زاد من تكاليف التشغيل والإنتاج للقطاع الصناعي المحلي، وأفقد السوق الليبية جاذبيتها للمستثمرين، في ظل بيئة اقتصادية غير متوقعة وتفتقر إلى الضمانات القانونية.[1]

ثالثًا: اضطراب سلاسل الإمداد في القطاعات الخدمية

تسبّب الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية وما نتج عنه من تذبذب في التمويل الحكومي، في تراجع كفاءة تقديم الخدمات العامة، لا سيما في قطاعات التعليم، والصحة، والنقل، والإمداد الغذائي، وقد لوحظ، على سبيل المثال، أن فترات انخفاض التصدير ترافقها عادة تأخيرات في صرف الرواتب، وتذبذب في توفير الأدوية، وانقطاع التيار الكهربائي، نتيجة تراكم الديون على شركات التشغيل الأجنبية كما أدّى تراجع الواردات بسبب ضعف العملة، وغياب خطط مركزية للاستيراد الاستراتيجي، إلى نقص مزمن في السلع الأساسية في بعض المناطق، خاصة جنوب ليبيا، ما فاقم من التفاوت التنموي بين الأقاليم، وزاد من الضغط على الأمن الاجتماعي، وخلق بيئة خصبة للتهريب والمضاربة.[2]

رابعًا: التأثير طويل المدى على النمو والإنتاج المحلي

أثبتت التقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن استمرار الاضطرابات في قطاع النفط في ليبيا أفقد البلاد القدرة على تحقيق معدلات نمو مستدامة، حيث أصبحت معدلات النمو مرتبطة فقط بمستوى الإنتاج النفطي في كل عام، دون وجود قواعد نمو بديلة من قطاعات الزراعة، الصناعة، أو الخدمات، ففي الفترات التي تراجع فيها الإنتاج النفطي، مثل 2014 و2016 و2020، دخل الاقتصاد الليبي في حالة انكماش تجاوزت أحيانًا −60% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجّل نموًا إيجابيًا استثنائيًا في الفترات التي استؤنف فيها التصدير، مما يدل على ضعف قاعدة الاقتصاد الوطني وتبعيته الكاملة لقطاع الطاقة هذا الواقع يُقوّض جهود الاستقرار طويل المدى، ويجعل الاقتصاد عرضة لأدنى صدمات داخلية أو خارجية.[3]

---

(1) د، أبو عزوم اللافي أبو جديرية، الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات، المستشار الاقتصادي، 2024، ص 67.

(2) د، أبو عزوم اللافي أبو جديرية، نفس المرجع السابق، 2024، ص 79.

(3) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصاد الليبي بعد الثورة: التحديات الهيكلية والنمو النفطي، 2021، ص 41.

خامسًا: تعزيز الاقتصاد الموازي ودوائر الفساد

أدّى الفراغ المؤسسي الناتج عن تعطيل الإنتاج وتراجع الرقابة الحكومية إلى نمو اقتصاد موازٍ غير خاضع للضرائب أو القوانين التنظيمية، يعمل عبر التهريب، وتبييض الأموال، واحتكار السلع المدعومة، وقدّرت تقارير دولية حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا بما يعادل 50–60% من الناتج المحلي في بعض السنوات[1].

كما زادت فرص الفساد المالي والإداري نتيجة غياب الرقابة البرلمانية وتداخل السلطات، ما أدّى إلى هدر موارد الدولة القليلة أصلاً في الإنفاق غير المنتج، أو التوريدات غير الضرورية، أو الأجور المزدوجة، دون تحقيق تحسن ملموس في مؤشرات التنمية أو الإنتاج.[2]

تُظهر الأدلة أن تعطيل عمليات إنتاج وتصدير النفط في ليبيا لا يُعدّ مجرد أزمة ظرفية مرتبطة بالسياق الأمني، بل هو عامل هيكلي يُضعف منظومة الاقتصاد الوطني ككل، ويمنع بناء دولة اقتصادية منتجة، فغياب الاستقرار في قطاع الطاقة يُقوّض ثقة المستثمرين، ويُعطل تقديم الخدمات، ويُعمّق التفاوت الاجتماعي، ما يجعل من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي أولوية لا تنفصل عن ملف المصالحة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات، وضمان السيادة على الموارد.[3]

ومما سبق بالتأكيد على أن تعطيل إنتاج وتصدير النفط في ليبيا تجاوز كونه أزمة مالية مؤقتة، ليغدو عاملًا بنيويًا يضرب أسس الاقتصاد الوطني وقدرته على التعافي، فقد أفضى هذا التعطيل إلى شلل التنمية، وإضعاف القطاع الخاص، وتدهور الخدمات الأساسية، بما عمّق الهشاشة الاجتماعية ووسّع دوائر الفساد والاقتصاد الموازي، كما رسّخ التبعية المطلقة لقطاع الطاقة، وأفشل أي محاولة لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومستدامة، ويُظهر هذا الواقع أن معالجة الأزمة الاقتصادية الليبية تظل رهينة بإعادة الاستقرار إلى قطاع النفط، وتحييده عن الصراع السياسي، وضمان إدارته ضمن إطار سيادي شفاف، ومن دون ذلك، سيبقى الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات والصدمات، وستظل جهود إعادة البناء والتنمية محدودة الأثر وقصيرة الأمد.

---

(1) فوزية زراولية، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 416.

(2) زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 119.

(3) أميرة أبوالقاسم حميدة، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 276.

المطلب الثاني: انعكاسات التنافس الجيوسياسي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي

1، اختلال الهيكل المالي وتراجع قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي

يُعدّ التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز في ليبيا عاملًا مهيمنًا في صياغة واقع المالية العامة منذ عام 2011، حيث أدّى هذا التنافس إلى اضطرابات هيكلية في الميزانية العامة، وخلق حالة من العجز المزمن، وانخفاض القدرة على إدارة الموارد وفق أولويات تنموية مستقرة، وقد شكّل تذبذب الإنتاج والتصدير النفطي، نتيجة الصراع الداخلي والتدخلات الخارجية، المصدر الرئيسي لاختلالات المالية العامة، في ظل غياب أي موارد بديلة حقيقية.

أولًا: انكشاف الميزانية أمام تقلبات العائدات النفطية

تُظهر بيانات وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي أن الإيرادات النفطية تُشكّل ما يزيد عن 92–95%من إجمالي الإيرادات العامة، وهي تموّل رواتب القطاع العام، ودعم المحروقات والسلع، والخدمات العامة، والموازنة الإنمائية، وفي ظل هذا الاعتماد المفرط، فإن أي تعطيل أو انخفاض في الإنتاج النفطي يؤدي تلقائيًا إلى عجز مالي واسع النطاق[1].

على سبيل المثال، خلال فترة إغلاق الموانئ النفطية بين يناير ويونيو 2020، خسرت الدولة أكثر من 4.5 مليار دولار، ما أدّى إلى تجميد عدد من أبواب الإنفاق العام، وتعليق تحويلات للمجالس البلدية، وتأخير دفع الرواتب في قطاعات حيوية، وقد أصبح إعداد الميزانية السنوية خاضعًا لمعادلات سياسية وأمنية، وليس بناءً على معطيات اقتصادية مستقرة، وهو ما يُعطّل الدور التنموي للموازنة، ويقصرها على تغطية النفقات الجارية فقط.[2]

ثانيًا: هيمنة بند الرواتب والدعم على هيكل الإنفاق

نتيجة التوظيف السياسي للإنفاق العام، ارتفعت كتلة الأجور في الميزانية الليبية إلى مستويات غير مستدامة، حيث تُشكّل ما يزيد عن 60% من إجمالي النفقات في بعض السنوات، فيما يستهلك بند الدعم 15–20%، ما يعني أن أكثر من 80% من الموازنة يُوجَّه إلى نفقات استهلاكية لا تُحقق قيمة مضافة، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب توظيف آلاف الأفراد في القطاع العام دون تخطيط، إرضاءً للكتل الجهوية أو كجزء من التسويات السياسية، الأمر الذي زاد من الضغط على الخزانة العامة دون

(1) زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 123.

(2) مصرف ليبيا المركزي، "خسائر وقف إنتاج وتصدير النفط بلغت 10 مليارات دولار"، وكالة الأناضول، 2020، ص 97.

مقابل إنتاجي، كما فاقم غياب الرقابة والتدقيق المحاسبي من ظاهرة "الأجور المزدوجة" و"الوظائف الوهمية"، ما أدّى إلى هدر واسع للموارد العامة في بيئة مالية غير منضبطة[1].

ثالثًا: انعدام الاستقرار المالي وتآكل الثقة في السياسات النقدية

تكرار تعطيل التصدير وتعدد الحكومات، واختلاف الرؤى حول توزيع الإيرادات، أدّى إلى تزايد حالة انعدام الثقة في المؤسسات المالية، سواء من قبل المواطنين أو المستثمرين أو الجهات الدولية، وقد عانت المالية العامة من تعدد الحسابات السيادية، وغياب التنسيق بين وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، خاصة في ظل الانقسام المؤسسي بعد عام 2014، هذا الانقسام أدّى إلى حالة من الغموض في السياسات النقدية والمالية، حيث لم تكن هناك موازنة موحدة ومعتمدة بين عامي 2015 و2020، بل كانت النفقات تُدار وفق ترتيبات مؤقتة، مما عزّز العجز، ورفع الدين المحلي، وزاد الاعتماد على السحب غير القانوني من الاحتياطيات النقدية، ما انعكس سلبًا على استقرار الاقتصاد الكلي[2].

رابعًا: تعطيل أدوات التخطيط الاقتصادي طويل المدى

تُعدّ القدرة على صياغة خطط تنموية وطنية طويلة الأجل إحدى أبرز وظائف الدولة الحديثة، إلا أن التنافس الجيوسياسي والانقسام المؤسسي عطّلا هذه الوظيفة بالكامل، فمنذ عام 2011، لم يتم اعتماد أي خطة تنموية شاملة على المستوى الوطني، بل اقتصر الأمر على مشاريع مؤقتة وفردية في وزارات متفرقة أو إدارات محلية دون تنسيق مركزي ، كما أن تعذّر التنبؤ بمستويات الإيرادات المستقبلية، بسبب التقلبات الجيوسياسية، جعل من عملية التخطيط المالي والاقتصادي غير ممكنة فعليًا، وهو ما أفشل برامج الاستثمار، ومنع الاستجابة السريعة للأزمات مثل جائحة كورونا أو أزمات الغذاء والطاقة العالمية.[3]

2، تأثير التنافس الجيوسياسي على النمو والاستثمار وآفاق التعافي الاقتصادي

إن الأثر التراكمي للتنافس الجيوسياسي على قطاع الطاقة في ليبيا تجاوز الأبعاد المالية المباشرة، ليصل إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي، وإضعاف المناخ الاستثماري، وتهديد فرص

(1) عبد الله الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات وآفاقه، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2020، ص 18.

(2) نفس المرجع السابق، ص 56.

(3) نفس المرجع السابق، ص 91.

التعافي المستدام، فاستمرار الانقسامات السياسية، والنزاعات المسلحة، وتدخلات القوى الأجنبية الطامحة إلى النفوذ من خلال قطاع النفط والغاز، فرضت قيودًا بنيوية على إمكانية خلق دورة اقتصادية منتجة ومستقرة.[1]

أولًا: تذبذب النمو الاقتصادي وغياب ديناميكية القطاعات غير النفطية

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير تقلبات حادة في معدل النمو، إذ تراوحت معدلات النمو السنوي بين انكماش تجاوز -60% في 2011، إلى نمو استثنائي بنحو 25% في 2012، ثم عادت للانكماش مجددًا خلال فترات تعطيل الإنتاج في 2014 و2020، نتيجة تلازم النمو مع حجم الصادرات النفطية، وتُظهر هذه البيانات غياب الركائز الإنتاجية الأخرى القادرة على امتصاص الصدمات أو المساهمة في النمو المستقل عن النفط.[2]

كما أن القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات التجارية لم تتلقَّ أي دعم استراتيجي منذ 2011، بل تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات هامشية، نتيجة ضعف الاستثمار، وتآكل البنية التحتية، ونقص التمويل، وغياب الحماية القانونية، وقد فاقم التنافس الجيوسياسي هذا الوضع، حينما أدّت الصراعات حول السيطرة على الموارد إلى تجميد الإنفاق التنموي، وتهجير القوة العاملة، وتوقف خطوط الإنتاج.[3]

ثانيًا: تدهور بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي

أدى التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة، وما نتج عنه من غموض في السياسات الاقتصادية، وانقسام المؤسسات المالية، وتكرار تعطيل الإنتاج، إلى انكماش حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI) ، فقد انسحبت أو جمّدت العديد من الشركات الدولية أنشطتها، خاصة في قطاعات النفط والبنية التحتية والطاقة المتجددة، بسبب ارتفاع المخاطر التشغيلية وغياب ضمانات الاستثمار، كما لم يكن الاستثمار المحلي أفضل حالًا، إذ يعاني رواد الأعمال الليبيون من غياب التمويل، وتضارب السياسات الضريبية، وتعطل النظام القضائي، وانتشار الفساد، وابتزاز الجماعات

(1) سامي العريان، "أثر النزاعات السياسية والجيوسياسية على الاقتصاد الليبي وقطاع الطاقة"، مجلة دراسات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، 12(3)، 2021، ص 44.

(2) أميرة أبوالقاسم حميدة، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 277.

(3) فتحية المبروك القطراني، "تقييم أداء القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال مرحلة عدم الاستقرار-2011) "(2020، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – جامعة بنغازي، 12(2)، 2021، ص 151.

المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق الحيوية، وقد أدرجت ليبيا لعدة سنوات ضمن أسوأ الدول من حيث مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وهو ما يعكس تدهور ثقة المستثمرين في جدوى ضخ رؤوس أموال في بيئة غير مستقرة[1].

ثالثًا: ضعف القدرة على الوصول إلى التمويل الدولي والمؤسسات التنموية

أثّر استمرار النزاع والانقسام الناتج عن التنافس الجيوسياسي على علاقة ليبيا بالمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، حيث جرى تجميد أو تأجيل عدد من برامج الدعم التنموي، أو اقتصرت على مساعدات فنية محدودة دون تمويل مباشر.

كما أن غياب الشفافية، وتضارب الجهات المعنية بتقديم البيانات المالية، وعدم وجود موازنة موحّدة للدولة، حال دون استفادة ليبيا من أدوات التمويل الميسّر أو خطوط الائتمان المضمونة، ما قلّص فرص تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، وأبقى البلاد رهينة للتمويل الداخلي القائم على صادرات النفط غير المستقرة[2].

رابعًا: فقدان استراتيجيات التعافي الاقتصادي لما بعد النزاع

تتطلب عمليات التعافي الاقتصادي في الدول الخارجة من النزاع حُزمًا متكاملة من الإصلاحات الهيكلية، تشمل توحيد المؤسسات، تعزيز الاستقرار النقدي، استعادة الثقة في العملة المحلية، وتنشيط الاستثمار، إلا أن هذه المقوّمات ظلت غائبة في ليبيا نتيجة استمرار الصراع الجيوسياسي حول الموارد، وافتقاد الإرادة السياسية الجامعة، كما أن وجود قوى مسلحة تتحكم في المنشآت والمنافذ الاقتصادية، يمنع تنفيذ السياسات العامة، ويجعل أي محاولة لبناء خطة تعافٍ شاملة رهينة بالتوازنات الميدانية المؤقتة، بل إن بعض المحاولات التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة للتعافي (مثل برنامج "عودة الحياة") واجهت تحديات تتعلق بضعف التمويل، وانعدام الثقة في الجهات التنفيذية، وغياب بيئة قانونية وتنفيذية مواتية[3].

خامسًا: التبعات الجيوسياسية على موقع ليبيا الاقتصادي إقليميًا

أثّرت حالة عدم الاستقرار الناتجة عن التنافس الدولي على موارد الطاقة الليبية في فقدان موقع

---

(1) البنك الدولي، الرصد الاقتصادي لليبيا: تجاوز الأزمة، مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 15.

(2) وولفرام لاخر، الأثرياء والإعلام والمرتزقة: شبكات الصراع عبر أفريقيا والشرق الأوسط، دراسات POMEPS، سنة 2020، ص 167.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، الأمم المتحدة، 2020، ص 40.

ليبيا كمركز اقتصـــادي إقليمي محوري، كان يُمكن أن يلعب دورًا في الربط بين أوروبا وأفريقيا عبر الطاقة، والخدمات اللوجستية، والأسواق العابرة للصحراء، إذ تم تحويل خطوط نقل الطاقة وتفضيل دول أكثر اســتقرارًا، مثل الجزائر ومصــر، كمورّدين بديلين للأســواق الأوروبية، خاصــة بعد أزمة الطاقة العالمية عقب حرب أوكرانيا[1].

وبذلك لا تمثل الخسارة الاقتصادية لليبيا مجرد خسارة مالية آنية، بل إقصاء استراتيجي عن خارطة الممرات الجيو اقتصادية المستقبلية، وهو ما سيجعل استعادة هذا الموقع أمرًا صعبًا حتى في حال تحقق الاستقرار لاحقًا، حيث يتبيّن أن التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز لم يخلق فقط أزمة مالية وقتية في ليبيا، بل أعاد تشكيل بنية الاقتصاد الوطني على نحو يعوق النمو، ويعطل الاستثمار، ويفقد الدولة قدرتها على التعافي، وهذه التداعيات، بحكم طبيعتها المركبة، لن تُحل بمجرد زيادة الإنتاج، بل تتطلب بيئة سياسية موحدة، وإصلاحًا هيكليًا حقيقيًا، ومقاربة استراتيجية تضع التعافي الاقتصادي في صلب أولويات الأمن القومي الليبي.[2]

في ضوء ما سبق، يتبيّن أن التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة في ليبيا لم يُنتج فقط اضطرابات ظرفية في الأداء الاقتصادي، بل أسهم في إحداث اختلالات بنيوية عميقة في مسار النمو، وهيكل الاستثمار، والقدرة على التعافي بعد النزاع، فقد أدى الارتهان شبه الكامل للنفط، مقرونًا بانقسام المؤسسات وغياب الاستقرار السياسي، إلى تعطيل القطاعات غير النفطية، وتقويض ثقة المستثمرين، وإضـــعاف ارتباط ليبيا بالاقتصـــادين الإقليمي والدولي، كما أن اســـتمرار هذا الوضـــع يُكرّس تبعية الاقتصاد الليبي للصدمات الخارجية، ويُفقده القدرة على لعب دور فاعل في الممرات الجيو–اقتصادية المستقبلية، وعليه، فإن تجاوز هذه الأزمة لا يقتصر على استئناف الإنتاج النفطي، بل يتطلب معالجة جذرية للتنافس السياسي على الموارد، وتوحيد المؤسسات السيادية، وإطلاق إصلاحات هيكلية تضع تنويع الاقتصاد، واستعادة الثقة، وبناء بيئة استثمارية مستقرة في صلب استراتيجية الأمن القومي والتنمية المستدامة في ليبيا.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نفس المرجع السابق، 2020، ص 43.

(2) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)UNICEF – ، تقرير الوضع الإنساني في ليبيا، يناير–مارس 2019، اليونيسف، 2019، ص 2.

المطلب الثالث: آثار تراجع الإيرادات على الخدمات العامة والمعيشة

1، تأثير التراجع المالي على كفاءة الخدمات العامة الأساسية

تسبّب التراجع الحاد والمتكرر في الإيرادات العامة نتيجة التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز، وتعطيل الإنتاج والتصدير، في تآكل قدرات الدولة الليبية على تمويل الخدمات العامة الحيوية، مثل التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه، والنقل، ويُعدّ هذا التدهور في الأداء الخدمي من أبرز المؤشرات على تراجع وظائف الدولة ككيان موفّر للمنفعة العامة، الأمر الذي أسهم في توسيع الهوّة بين المواطن والمؤسسة، وزيادة مستويات الإقصاء الاجتماعي، وارتفاع مستوى الاحتقان الشعبي.[1]

أولًا: تدهور منظومة التعليم

أثّر الانخفاض في الإيرادات النفطية على مخصصات قطاع التعليم بشكل مباشر، حيث أُجّلت أو أُلغيت خطط صيانة المدارس، وتعثرت مشاريع البنية التحتية التعليمية، وواجهت وزارات التعليم في طرابلس وبنغازي صعوبة في دفع أجور المعلمين بانتظام، خاصة في المناطق النائية والجنوبية، كما ساهم الانقسام السياسي والإداري في إصدار مناهج تعليمية متباينة، وتطبيق سياسات غير موحدة، ما أثّر على جودة التعليم وتكافؤ الفرص بين الطلبة في مختلف المناطق، وقد وثّقت تقارير اليونيسف أن أكثر من 340,000طالب ليبي تضرروا بشكل مباشر من إغلاق المدارس أو تراجع كفاءتها بين 2014 و2020، وأن البنية التعليمية في نحو 33% من المدارس لم تعد آمنة أو صالحة للاستعمال[2].

ثانيًا: ضعف النظام الصحي وتآكل البنية العلاجية

شهد قطاع الصحة الليبي انهيارًا تدريجيًا في بنيته التحتية والخدمية، إذ تعذّر على الدولة تأمين الإمدادات الطبية الأساسية خلال فترات تراجع الإيرادات، ما انعكس في نقص الأدوية، وتعطل تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية، وهجرة الكوادر الطبية إلى الخارج بسبب تدني الرواتب، أو انعدام الأمن، وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية(WHO) ، تم تصنيف أكثر من 60% من المرافق الصحية الليبية بأنها غير عاملة أو تعمل جزئيًا فقط في عام 2021، فيما تواجه المناطق الطرفية والجنوبية شبه انعدام في الخدمات الصحية الأساسية، وقد ازدادت الأزمة وضوحًا خلال جائحة كوفيد-

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، 2020، ص44.

(2) أنس رخا، ليبيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024: التحديات والآفاق، جامعة القاهرة، 2025، ص 255.

19، حيث كشـــفت الجائحة غياب قدرة الدولة على إدارة الأزمات الصـــحية الكبرى، نتيجة الضـــعف المالي والفساد الإداري وسوء التنسيق المؤسسي.[1]

ثالثًا: أزمة الكهرباء والمياه وخدمات البنية التحتية

تأثرت بشـدة شـبكات الكهرباء والمياه والصـرف الصـحي في ليبيا نتيجة نقص التمويل وتوقف الصـــيانة، ففي ظل تراجع مداخيل الدولة، تم تجميد عقود الصـــيانة والتطوير لعدد كبير من محطات الكهرباء ومحطات التحلية والمعالجة، ما أدى إلى انقطاعات كهربائية متكررة ولساعات طويلة تجاوزت 12 ساعة يوميًا في العديد من المناطق، خاصـة خلال فترات الذروة الصـيفية، كما شـهدت شـبكة المياه الوطنية، وخاصـــة النهر الصـــناعي، تدهورًا حادًا بسـبب الاعتداءات المتكررة على المحطات، وتراجع الإنفاق على قطع الغيار والمولدات، ما أدى إلى انخفاض القدرة التشـــغيلية للمنظومة، وتراجع حاد في الإمدادات المائية للسكان في عدد من المدن الكبرى[2].

رابعًا: تأثير الانقسام السياسي على توزيع الخدمات

فقدت الدولة الليبية نتيجة الانقســام الجغرافي والمؤســســي بين حكومات متنازعة، القدرة على توزيع الإنفاق العام بشكل عادل بين المناطق، حيث تمركزت مخصصـات الإنفاق في مناطق السـيطرة الســياســية، بينما عانت المناطق "غير الموالية" من التهميش المالي والحرمان الخدمي، ووفقًا لتقارير وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، فإن نحو 40% من البلديات الليبية تعاني من نقص حاد في الميزانيات التشغيلية والتنموية منذ 2015، ما أدى إلى تدهور البيئة الحضرية وغياب الخدمات البلدية الأساسية[3].

خامسًا: تفشي الفساد في ظل شح الموارد

في ظل غياب الشفافية والرقابة المالية، أدى تراجع الموارد العامة إلى تفشي الفساد في إدارة ما تبقّى من موازنات الخدمات، حيث تم توثيق تجاوزات تتعلق بسوء استخدام الأموال المخصصـة للغذاء والدواء، والمبالغة في الأســـعار، وتضـــخيم الفواتير، وتوجيه العقود لشـــركات محلية موالية لبعض

(1) منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، مكتب منظمة الصحة العالمية في ليبيا: التقرير السنوي 2021، منظمة الصحة العالمية، 2021، ص 30.

(2) ديوان المحاسبة الليبي، تقرير مراجعة الحسابات لعام 2020، ديوان المحاسبة الليبي، 2023، ص 356.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، التقرير السـنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا لعام 2024، 2025، ص 8.

المسؤولين أو الجماعات المسلحة، وقد ساهم هذا الفساد في تفاقم الأزمة الخدمية، إذ لم تعد ميزانيات الدولة evenإن توفرت كافية لتحقيق تحسين فعلي في مستوى معيشة المواطنين، بل ذهبت نسبة كبيرة منها نحو شبكات المصالح الريعية وغير المنتجة.[1]

2، الأثر المباشر على معيشة المواطن ومؤشرات الفقر والبطالة

إن التدهور المستمر في الإيرادات العامة بسبب التنافس الجيوسياسي على الموارد النفطية، وتداعيات تعطيل الإنتاج والتصدير، لم ينعكس فقط على المؤسسات الخدمية، بل تسرّب تأثيره مباشرة إلى نسيج الحياة اليومية للمواطن الليبي، محدثًا ضغوطًا معيشية واقتصادية عميقة في ظل غياب شبكات حماية اجتماعية فعالة، وتآكل قيمة العملة، وارتفاع كلفة المعيشة.[2]

أولًا: ارتفاع مستويات الفقر وتفاوت المداخيل

شهدت ليبيا بعد 2014 ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات الفقر النقدي والفقر متعدد الأبعاد، حيث تشير بيانات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) إلى أن ما يزيد عن 32% من السكان باتوا تحت خط الفقر في بعض المناطق، خاصة في الجنوب وامتدادات الصحراء الغربية، حيث معدلات الوصول إلى الخدمات منخفض، ويرتبط هذا التفاقم بتراجع القوة الشرائية، نتيجة انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة تلك المستوردة مثل القمح، الأدوية، ومستلزمات الأطفال، حيث لا توجد بدائل محلية إنتاجية يمكن الاعتماد عليها، كما ساهم تفاوت الرواتب، واختلال توزيع الدعم، في اتساع فجوة الدخول بين المناطق، والفئات الاجتماعية، والعاملين في القطاع العام مقابل أولئك في الاقتصاد غير الرسمي أو البطالة[3].

ثانيًا: تصاعد معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء

أدّى توقف الإنفاق التنموي وتجميد مشاريع البنية التحتية، وتراجع القطاع الخاص، إلى انكماش سوق العمل، مما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في البطالة، وتُقدّر نسبة البطالة بين الشباب بما يتجاوز 48% وفق تقرير منظمة العمل الدولية (ILO)، بينما تبلغ بطالة النساء أكثر من 60%، نتيجة تقليص الإنفاق الاجتماعي والقيود الثقافية في بيئة النزاع، وقد فشلت سياسات الدولة خلال العقد

(1) ديوان المحاسبة الليبي، مرجع سبق ذكره، 2023، ص 118.

(2) نفس المرجع السابق، ص 119.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 45.

الماضـي في خلق وظائف منتجة ومسـتدامة، حيث اقتصـر التوظيف العام في كثير من الأحيان على استيعاب سياسـي مؤقت غير مرتبط بالكفاءة أو الحاجة الفعلية، ما فاقم من أزمة "بطالة مقنّعة" داخل الجهاز الإداري للدولة، وأضعف قدرة الشباب على تطوير مهاراتهم أو بناء مسارات مهنية مستقرة.[1]

ثالثًا: تدهور الأمن الغذائي والمعيشي

كان للتراجع في الموارد العامة أثر مباشـر في تهديد الأمن الغذائي، حيث انخفضـت واردات الغذاء بسبب نقص العملة الأجنبية، وارتفعت أسعار السلع التموينية بنسب وصلت في بعض الأحيان إلى 200%، لا سـيما خلال فترات الإغلاق النفطي أو الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 أو الحرب الروسية الأوكرانية[2].

وقد وثّقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية (OCHA)وجود نحو 1.3 مليون شخص في ليبيا بحاجة إلى مساعدات إنسانية مباشرة في 2022، غالبيتهم في المناطق المتأثرة بالصراع أو المهمّشة تنمويًا، هذا الواقع دفع كثيرًا من الأسر إلى الاعتماد على التحويلات، أو بيع الممتلكات، أو القروض غير الرسـمية، ما زاد من هشـاشـتها الاقتصـادية والاجتماعية.[3]

رابعًا: تآكل رأس المال الاجتماعي والثقة في الدولة

أدى تراجع الأداء الخدمي وتدهور المعيشـة إلى إضـعاف الرابط الاجتماعي بين المواطن والدولة، حيث ارتفعت مشـاعر الإحباط، وتراجعت الثقة في قدرة المؤسـسـات على تحسـين الوضـع الاقتصـادي، أو الاستجابة للاحتياجات المعيشية، وأظهرت نتائج استطلاع *البارومیتر العربي (Arab Barometer)*في 2021 أن أكثر من 75% من الليبيين لا يثقون في الحكومـة أو البرلمـان أو البلديات، بينما يرى أكثر من 60% أن الفسـاد واللامسـاواة هما أكبر مهددين لمسـتقبل البلاد، وقد انعكس ذلك في عزوف واسع عن المشاركة السياسية، ورفض للمبادرات الحكومية، وتزايد اللجوء

---

(1) منظمة العمل الدولية، معدل البطالة بين الشـباب (% من إجمالي القوى العاملة للفئة 15–24): ليبيا، قاعدة بيانات ILOSTAT، 2020، ص 12.

(2) برنامج الأغذية العالمي(WFP) ، برنامج الأغذية العالمي يحتاج إلى تمويل في ليبيا مع ارتفاع الاحتياجات الإنسـانية، 24 فبراير 2020، ص 13.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية (أوتشـا)، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسـانية: ليبيا، 2022، متاح عبر https://www.fao.org/libyaK : https://www.fao.org/libyaK w14.

إلى الروابط القبلية أو الجهوية كبدائل للدولة في تقديم المساعدة أو الحماية، ما يعمّق من التفتت الاجتماعي، ويهدد الوحدة الوطنية.[1]

خامسًا: اتساع الهجرة الداخلية والنزوح الاقتصادي

أسفرت الأزمة المعيشية عن موجات من الهجرة الداخلية القسرية من الجنوب إلى الساحل، ومن المدن الريفية إلى العاصمة طرابلس، بحثًا عن فرص عمل وخدمات، مما زاد الضغط على البنى التحتية الحضرية، وخلق أحياء عشوائية غير مهيكلة، كما دفع الوضع آلاف الشباب إلى الهجرة الخارجية أو محاولة عبور المتوسط نحو أوروبا، رغم المخاطر الأمنية والإنسانية المرتفعة، ما يفقد ليبيا موردًا بشريًا مهمًا ويُفاقم من فجوة الكفاءات[2].

يتضح أن تراجع الإيرادات العامة نتيجة التنافس الجيوسياسي على الطاقة قد أنتج سلسلة متراكمة من التأثيرات السلبية على جودة حياة المواطن الليبي ومؤشرات العدالة الاجتماعية، فلم تعد الأزمة مقتصرة على أرقام مالية، بل تحوّلت إلى أزمة معيشية شاملة تهدد الاستقرار الاجتماعي، وتضعف الهوية الوطنية، وتقوّض آفاق إعادة بناء الدولة ما لم يتم احتواء هذه التداعيات من خلال إصلاحات هيكلية عادلة وشاملة.

في ضوء ما سبق، يتبيّن أن التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة في ليبيا لم يُنتج أزمة اقتصادية عابرة، بل أسهم في تفكيك البنية الاجتماعية وإضعاف مقومات العيش الكريم للمواطن، فقد تداخل تراجع الإيرادات النفطية مع هشاشة المؤسسات، ليقود إلى تفاقم الفقر، واتساع البطالة، وتدهور الأمن الغذائي، وتآكل الثقة في الدولة، كما أفضت هذه الأوضاع إلى إعادة إنتاج أنماط من الهجرة والنزوح والانكفاء على الولاءات ما دون الوطنية، بما يهدد التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، وعليه، فإن معالجة هذه التداعيات لا يمكن أن تتم بمعزل عن إنهاء الصراع على الموارد، وتوحيد القرار السيادي، وضمان إدارة عادلة وشفافة للثروة الوطنية، فاستعادة الاستقرار الاجتماعي في ليبيا تظل رهينة بإصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة، تُعيد توجيه عائدات الطاقة نحو التنمية المتوازنة، وتضع الإنسان الليبي في صلب أولويات السياسات العامة.

---

(1) الباروميتر العربي، تقرير ليبيا – الدورة السابعة، أكتوبر 2022، ص 16.

(2) محمد محمد الأمين الخليل، "جنوب غرب ليبيا وتداعيات الهجرة غير الشرعية: إقليم فزان نموذجًا"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 16(28)، 2025، ص 8.

المبحث الثالث:
تهديدات الأمن القومي الليبي

يُعدّ الأمن القومي مفهومًا مركّبًا يتجاوز البعد العسكري ليشمل الأمن السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، والبيئي، ويُقاس بقدرة الدولة على حماية سيادتها، واستقلالها، ووحدة أراضيها، وتأمين رفاه مواطنيها، وفي السياق الليبي، تعرّض الأمن القومي لهزّات عميقة منذ عام 2011 نتيجة سلسلة من التحولات البنيوية التي نشأت عن تفكك الدولة المركزية، وتعدد الفاعلين المحليين، وتصاعد التدخلات الخارجية. [1]

وقد تزامن هذا الاضطراب مع اشتداد التنافس الجيوسياسي على الثروات الطاقية، ما أفضى إلى إعادة تشكيل بيئة الأمن القومي الليبي وفق منطق الصراع على الموارد والسيادة، فلم يعد مصدر التهديد خارجيًا تقليديًا فحسب، بل أصبح مركّبًا يضم في داخله فاعلين دوليين، وقوى إقليمية، وشبكات نفوذ محلية، ما خلق منظومة معقّدة من التهديدات العابرة للحدود والمجالات. [2].

في هذا الجانب، تراجع الدور المركزي للدولة الليبية كفاعل أمني مستقل، لصالح تعدد مراكز التأثير والسيطرة، وتنامي الأدوار الوظيفية لقوى أجنبية وميليشيات محلية، تعمل ضمن شبكات مصالح تتجاوز منطق المصلحة الوطنية، كما تم إضعاف أدوات السياسة الخارجية، وتفكيك المؤسسات الأمنية الوطنية، وخلق بيئة استراتيجية تفتقر إلى مقوّمات الردع، والوقاية، وإدارة الأزمات.

ولفهم طبيعة هذا التحول، يعالج هذا المبحث ثلاثة مطالب مركزية:

- يتناول المطلب الأول أبرز التهديدات الاستراتيجية التي تواجه الأمن القومي الليبي، بما في ذلك التهديدات العسكرية، والاقتصادية، والديموغرافية.
- ويركّز المطلب الثاني على التحديات البنيوية والمؤسسية أمام استعادة القرار السيادي والتحكم في الموارد الوطنية، في ظل الانقسام الداخلي والتدخل الخارجي.
- ويحلّل المطلب الثالث دور المبادرات الأممية والدولية في دعم منظومة الأمن القومي، مع تقييم فعالية هذه المبادرات وإمكانية تحويلها إلى مسار مستدام لإعادة بناء الدولة.

---

(1) جون كيلي، جيوبوليتيكس الطاقة والنزاعات الدولية، 2015، ص 9.

(2) جمال هلال، الصراع على الموارد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة حالة ليبيا، 2019، ص 80.

المطلب الأول: أبرز التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي الليبي

1، التهديدات العسكرية والأمنية الناتجة عن التنافس الجيوسياسي

منذ عام 2011 برزت تهديدات مركّبة للأمن القومي الليبي، لم تقتصـر على تفكك الدولة، بل امتدت إلى تحوّل الأراضي الليبية إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، وقد مثّل التنافس الجيوسياسي على النفط والغاز أحد أبرز المحركات لهذه التهديدات، حيث عملت أطراف دولية وإقليمية على اسـتخدام أدوات عسكرية، وميليشياوية، وأمنية غير نظامية لبسط النفوذ على الموارد ومراكز القرار، ما أدى إلى تآكل القدرات الدفاعية التقليدية للدولة، وتهديد السيادة الوطنية بشكل مباشر.

أولًا: عسكرة الصراع الطاقي وتعدد خطوط الجبهات

سـاهم التنافس على حقول النفط والموانئ الاسـتراتيجية، مثل الهلال النفطي، الزويتينة، والشـرارة، في تغذية صـراعات مسـلحة متكررة بين الفصـائل الليبية، بدعم وتسـليح مباشـر من قوى خارجية، حيث قامت قوى إقليمية كالإمارات وتركيا، وقوى دولية كروسـيا وفرنسـا، بتقديم دعم عسـكري متقدم للفصائل المتحالفة معها، ما أدى إلى عسكرة التنافس على الموارد وتحويله إلى مواجهات مسلّحة مفتوحة، هذا التدخل أدى إلى تحييد القوات النظامية الليبية، وتآكل احتكار الدولة لاسـتخدام القوة، مما خلق حالة من التوازن الهش، ومنع أي طرف وطني من فرض الاسـتقرار بالقوة، وأبقى البلاد رهينة للتجاذبات الخارجية المرتبطة بإمدادات الطاقة وتوزيعها.[1]

ثانيًا: انتشار الجماعات المسلحة وتحوّلها إلى فاعلين فوق الدولة

أدت الانقسامات السياسية والصراعات المتكررة إلى نشوء بيئة أمنية رخوة سمحت بتوسع نفوذ الميليشـيات المسـلحة، التي لعب بعضـها أدوارًا اسـتراتيجية في حماية أو تهديد منشـآت الطاقة، وفق تحالفاتها مع فاعلين محليين وخارجيين، وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة اسـتخدام هذه الجماعات في السيطرة على الموانئ وخطوط التصدير، وتحصيل إيرادات غير شرعية من النفط، كما أصبحت بعض هذه الجماعات تتلقى دعمًا تسـليحيًا واسـتخباراتيًا مباشـرًا من دول أجنبية، وتسـتخدم ذلك لابتزاز الحكومات الليبية المتعاقبة، أو لفرض شروط تفاوضية في ملفات اقتصادية وسياسية، ما مثّل تهديدًا

(1) ريتشـارد بارلتروب، النفط والغاز في عهد ليبي جديد: الصـراع والاسـتمرارية، ورقة OIES رقمMEP-22 ، معهد أكسـفورد لدراسات الطاقة، أكسفورد، 2019.

مباشرًا لسيادة الدولة ومؤسساتها.[1]

ثالثًا: التهديدات المرتبطة بالقوات الأجنبية والمرتزقة

يُعدّ وجود قوات أجنبية نظامية وغير نظامية (مرتزقة) أحد أبرز التهديدات للأمن القومي الليبي، إذ تشير بيانات بعثة الأمم المتحدة إلى وجود آلاف العناصر الأجنبية المقاتلة من دول مثل روسيا (مجموعة فاغنر)، والسودان، وتشاد، وسوريا، يعملون في حماية المنشآت النفطية أو تعزيز وجود القوى الداعمة لهم، ورغم الدعوات المتكررة لسحب هذه القوات، إلا أن المصالح المرتبطة بمواقع النفط والغاز تُبقيها كأداة ضغط جيوسياسي، وقد حذّر تقرير مجلس الأمن الدولي في 2022 من أن وجود هذه القوات يمثّل "عامل زعزعة دائم يهدد مسار الحل السياسي، ويكرّس الانقسام المؤسسي، ويضعف قدرة الدولة على ضبط أراضيها"[2].

رابعًا: هشاشة الحدود الجنوبية وتنامي التهديدات العابرة للحدود

تُعد الحدود الجنوبية لليبيا من أكثر المناطق هشاشة، وتمثّل معبرًا أساسيًا للهجرة غير النظامية، وتهريب الوقود والسلاح، وتسلل الجماعات المتطرفة، ويُعزى هذا إلى ضعف سيطرة الدولة على هذه المناطق بعد 2011، وانتشار الجماعات المسلحة المحلية والوافدة، ما خلق بيئة أمنية مرنة تستغلها التنظيمات المتطرفة مثل "داعش الصحراء الكبرى" و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، كما أن غياب التعاون الأمني الفعّال بين ليبيا وجيرانها الجنوبيين (تشاد، النيجر، السودان) فاقم من التهديدات، خاصة في ظل استغلال بعض الدول الهشة المجاورة للفوضى الليبية لبسط نفوذها أو تصدير عناصر مسلّحة ضمن شبكات متداخلة مع مصالح النفط والتهريب.[3]

خامسًا: شلل المؤسسة العسكرية وانقسام الأجهزة الأمنية

ساهم الانقسام المؤسسي في ليبيا في شلل كامل للمؤسسة العسكرية والأمنية، حيث تشكّلت كيانات موازية في الشرق والغرب، ما أضعف قدرتها على التنسيق أو الدفاع عن المصالح العليا للدولة، كما أصبح تشكيل وتوجيه هذه المؤسسات مرهونًا بالممولين الخارجيين، ما أفقدها حياديتها،

(1) انتصار قاسم سالم الودّان، "جريمة تهريب الوقود في التشريع الليبي"، مجلة الأستاذ، 20(2)، 2021، ص 106.

(2) بدر حسن شافعي، "دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجًا"، الجزيرة للدراسات، 1 نوفمبر 2023، ص 3.

(3) عبيد إميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014، ص 7. https://studies.aljazeera.net/ar/article/3763.

وأدخلها في معادلات الاصطفاف الجيوسياسي، ويُعتبر غياب منظومة أمن وطني موحدة، خاضعة لسلطة مدنية منتخبة، من أخطر التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي الليبي، إذ لا يمكن بناء ردع استراتيجي أو سيادة مستقلة في ظل وجود أجهزة أمنية مُسَيّسة ومنقسمة وظيفيًا[1].

تُظهر المعطيات أن التهديدات العسكرية والأمنية للأمن القومي الليبي لا تنبع من حالة داخلية فقط، بل هي جزء من بنية تنافس جيوسياسي دولي إقليمي محلي مترابطة، حيث تتقاطع مصالح الطاقة مع أدوات الصراع غير النظامي، واستمرار هذه التهديدات يعني أن ليبيا تظل عاجزة عن استعادة احتكارها المشروع لاستخدام القوة، مما يفتح الباب أمام مزيد من التبعية والاختراق الاستراتيجي.[2]

2، التهديدات الاقتصادية والديموغرافية طويلة الأجل

لا يقتصر التأثير السلبي للتنافس الجيوسياسي على الأمن القومي الليبي على النواحي العسكرية والأمنية فحسب، بل يمتد إلى تهديدات بنيوية عميقة تطال الاقتصاد الوطني والتماسك السكاني والديموغرافي، هذه التهديدات، وإن كانت تدريجية في بعض تجلياتها، إلا أنها تشكّل مخاطر هيكلية مزمنة قد تُقوّض فرص التعافي طويل الأجل، وتُبقي الدولة في حالة هشاشة دائمة وتبعية لمصالح خارجية متصارعة.[3]

أولًا: الاعتماد الأحادي على النفط وتآكل قاعدة الإنتاج الوطني

يشكّل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية (بنسبة تتجاوز 95% من موازنة الدولة) تهديدًا جوهريًا للأمن القومي، إذ يجعل ليبيا عرضة للتقلبات العالمية في أسعار الطاقة، وكذلك للصدمات الداخلية مثل إغلاق الحقول والموانئ أو النزاعات المحلية حول العائدات، وقد أظهر التنافس الجيوسياسي على النفط كيف يمكن للمصالح الإقليمية والدولية أن تُسهم في تعطيل الإنتاج أو توجيهه سياسيًا بما لا يخدم المصلحة الوطنية، وفي ظل غياب استراتيجية اقتصادية تنويعية، لم تُطوّر ليبيا قطاعات بديلة قادرة على خلق قيمة مضافة، مثل الصناعة، الزراعة، أو السياحة، ما أدى إلى تآكل قاعدة الإنتاج، وتضخم القطاع العام غير المنتج، وتفشي البطالة والاعتماد الريعي، وهو ما يُصنّف

(1) حسن عبد السلام عمر، "عجز السياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي"(2011–2024) ، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية(AJASHSS) ، 4(3)، 2025، ص 155.

(2) نفس المرجع السابق، ص 156.

(3) نفس المرجع السابق، ص 161.

ضمن التهديدات الاقتصادية البنيوية طويلة الأجل[1].

ثانيًا: تهديد استقرار الموازنة العامة والمالية الوطنية

يُعد عدم الاستقرار في تدفق العائدات النفطية أحد العوامل الأساسية في اختلال الموازنة العامة، حيث تواجه ليبيا منذ سنوات أزمة في الإنفاق العام، وارتفاع مخصصات الدعم والمرتبات، مقابل ضعف الاستثمار في البنية التحتية والإصلاح المؤسسي، ويؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع المديونية، وتآكل احتياطي النقد الأجنبي، وتراجع الثقة في المؤسسات المالية العامة، ما يمثل تهديدًا مباشرًا للسيادة المالية والقدرة على صياغة سياسات مستقلة[2].

كما أن انقسام المؤسسات المالية (بين مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء)، واستخدام الموارد كأداة تفاوض بين أطراف النزاع، يجعل من الاستقرار المالي رهينة للتجاذبات السياسية والإقليمية، وليس نتاجًا لسياسات وطنية رشيدة ومستقلة.[3]

ثالثًا: الهشاشة السكانية والتغيرات الديموغرافية القسرية

تسبّبت الحروب المتكررة وتدهور الوضع الاقتصادي في موجات نزوح داخلية وخارجية أثّرت على التوازن السكاني في عدة مناطق ليبية، وتشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن أكثر من 278,000 نازح داخلي لا يزالون بلا عودة دائمة حتى عام 2023، بينما هاجر عشرات الآلاف من الشباب إلى الخارج، خاصة من الكفاءات المتوسطة والعليا، هذا النزيف البشري يؤدي إلى انكماش القاعدة السكانية المنتجة، وغياب التوزيع الديموغرافي المتوازن، وخلق مناطق مكتظة تعاني من ضغط خدماتي ومعيشي مقابل مناطق شبه فارغة تُسيطر عليها جماعات مسلحة، ما يشكّل تهديدًا لاستدامة التنمية، والتوازن الاجتماعي، والعدالة المكانية.[4]

رابعًا: التغيرات البيئية وتهديد الأمن المائي والغذائي

يرتبط التهديد الاقتصادي أيضاً بالعوامل البيئية، حيث أن استمرار الاعتماد على المياه الجوفية

---

(1) الصادق الزغداني، "قياس أثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا"، مجلة الرفاق للمعرفة، 3، 2019، ص 98.

(2) فرحات بولات، "ليبيا كمسرح للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط(Ortadoğu Etütleri) ، 17(1)، 2025، ص 113.

(3) حسن بن طاهر، "الأثر الكلي لأزمة قطاع النفط في ليبيا"، مجلة الدراسات في الأعمال والاقتصاد (Studies in Business and Economics)، العدد 27، 2024، ص 34.

(4) المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، تقرير حلول النزوح – ليبيا، 2023، ص 2.

العميقة من النهر الصـناعي، وتعرض المنظومة للبنية التحتية للتخريب، فضـلاً عن التصـحر وتراجع جودة التربة، كلها عوامل تُهدد الأمن الغذائي والمائي على المدى البعيد، ويُضـــاعف من هذا التهديد غياب استراتيجية وطنية للاستدامة البيئية أو الاستثمار في الطاقة المتجددة[1].

وتُظهر دراسـات البنك الدولي أن ليبيا تقع ضـمن الدول الأكثر تعرضًـا للضـغوط البيئية في شـمال إفريقيا، وهو ما يُضـيف بعدًا جديدًا للتهديدات غير التقليدية التي تُواجه الأمن القومي، خاصـة في ظل التغير المناخي، وندرة الموارد الطبيعية البديلة.[2]

خامسًا: تشظي القرار الاقتصادي الوطني وتسييسه خارجيًا

من مظاهر التهديد البنيوي أن القرارات الاقتصـــادية الكبرى في ليبيا كإعادة فتح التصـــدير، تحديد سعر صرف العملة، التعاقدات مع الشركات الدولية أصبحت تُتخذ في سياقات سياسية وتحت ضغوط خارجية، بعيدًا عن معايير الشفافية والمصلحة الوطنية، وتُظهر تقارير مؤسسة الشفافية الدولية أن ليبيا تقع ضـمن الدول ذات المعدلات المرتفعة في الفسـاد السـياسـي والمالي، حيث تُسـتخدم العقود النفطية كوسـيلة للتوازن بين التحالفات الأجنبية، هذا التسـييس المسـتمر للقرار الاقتصـادي يُفرغ الدولة من مضـمونها السيادي، ويجعل سياساتها عرضـة للمساومة الجيوسياسية، وليس لأجندة تنموية قائمة على أولويات وطنية.[3]

يتبيّن أن التهديدات الاقتصـــادية والديموغرافية للأمن القومي الليبي، رغم كونها أكثر بطئًا في التفاعل من التهديدات الأمنية المباشرة، إلا أنها أكثر عمقًا وتأثيرًا على المدى الاستراتيجي للدولة، وإذا لم تُواجه هذه التهديدات بإصـلاحات شـاملة وقيادة وطنية موحدة، فإنها سـتُرسـخ حالة الاعتماد الريعي، والاختراق الخارجي، والانكشـاف السـكاني، ما يجعل من مشـروع إعادة بناء الدولة الليبية تحديًا بنيويًا طويل الأمد.[4]

---

(1) حسن عبد السلام عمر، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 160.

(2) البنك الدولي، تقييم مشـترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأضـرار الفيضـانات الكارثية في ليبيا، 24 يناير 2024، ص 17.

(3) Anas Rakha، Libya in the 2024 Corruption Perceptions Index – Challenges and Prospects، Cairo University، 2025، p. 255.

(4) عادل إدريس فتح الله محمد، "طبيعة الاقتصـــاد الريعي وتداعياته على التركيب الاقتصـــادي للســـكان في ليبيا"، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، 5(2)، 2025، ص 434.

المطلب الثاني: التحديات أمام استعادة السيطرة على القرار السيادي والموارد

1، التحديات البنيوية والمؤسسية لاستعادة القرار السيادي

وتتمثل في عدم السيطرة الوطنية على القرار السيادي والموارد الاستراتيجية وهى من المقوّمات الأساسية لأي منظومة أمن قومي فاعلة، وذلك لتدخل عدة سلطات في القرار السادي إلا أن ليبيا، منذ 2011، تواجه تحديات جسيمة في هذا المسار، نتيجة تداخل أزمات الحكم، والانقسام المؤسساتي، والتدخلات الخارجية، مع هشاشة بنى الدولة، واستقطاب الموارد الحيوية، وعلى رأسها النفط والغاز، في قلب التنافس الدولي حيث تقوم هذه التحديات على عدة مستويات بنيوية، يمكن تحليلها كالتالي:

أولًا: الانقسام المؤسساتي وتعدد السلطات التنفيذية

من أبرز العقبات التي تعرقل استعادة القرار السيادي في ليبيا تعدد الأجسام الحكومية والمؤسسات المتنافسة على الشرعية فمنذ 2014 نشأت حكومتان متوازيتان (في الشرق والغرب) أدت إلى اضعاف السيطرة على القرار السيادى في ليبيا، لكل منهما أدوات تنفيذ، وهيكل أمني، ومؤسسات مالية خاصة، وهو ما قوّض من وحدة القرار السياسي ومكّن القوى الخارجية من توظيف الانقسام لتعزيز نفوذها، هذا الانقسام جعل المؤسسات السيادية كالبنك المركزي، وهيئة النفط، ومؤسسة الاستثمار أدوات تفاوض بيد الأطراف المحلية والخارجية، ما أضعف استقلالية القرار، وفتح المجال أمام التوقيع على عقود أو سياسات دون مرجعية وطنية موحدة، في تجاهل تام لمبدأ سيادة الدولة على مواردها.[1]

ثانيًا: ضعف الشرعية السياسية وتآكل قاعدة التمثيل

يُعد غياب انتخابات تشريعية وتنفيذية شاملة منذ 2014 عاملاً خطيرًا في تآكل شرعية المؤسسات القائمة، إذ لم تعد السلطة نابعة من صناديق الاقتراع، بل من موازين القوى المسلحة والتحالفات الإقليمية، ما أفقد الدولة الليبية القدرة على فرض رؤيتها السيادية، أو التعبير عن الإرادة الشعبية في إدارة الثروات والمصالح الاستراتيجية، كما ساهم تعطيل مسارات الانتقال السياسي، وفشل

(1) رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، "تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي"(2024–2014) ، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 3(2)، 2025، ص 461.

المبادرات الأممية في تنظيم انتخابات شـاملة، في توسـيع فجوة الثقة بين المواطن والدولة، وشـرعنة التدخل الخارجي كوسـيط ضـروري في إدارة شـؤون البلاد، وهو ما يتناقض جوهريًا مع مفهوم السـيادة الوطنية.[1]

ثالثًا: السيطرة الهشة على المؤسسات السيادية للموارد

رغم أن المؤسسة الوطنية للنفط ما زالت تُعد من المؤسسات القليلة التي حافظت على نوع من الوحدة الهيكلية، إلا أن قراراتها كثيرًا ما تُخضـع لمسـاومات القوى المتنفذة، وتدخلات إقليمية ودولية مباشرة، ويتضح ذلك في الأزمات المتكررة لإغلاق الحقول أو موانئ التصدير من قبل جماعات محلية مدعومة سياسيًا، لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم وجود إطار قانوني موحد لإدارة الإيرادات النفطية، وتوزيعها، واسـتخدامها ضـمن موازنة شـفافة، يُفقد الدولة السـيطرة الاقتصادية السيادية، ويجعل من الموارد أداة مساومة لا ركيزة استقرار.[2]

رابعًا: ضعف القدرة التفاوضية أمام الشركات والدول

نتيجة هشاشة الوضع السياسي أصبحت القدرة التفاوضية لليبيا مع الشركات الأجنبية والدول محدودة للغاية، وقد رُصدت حالات توقيع عقود استثمارية، أو تفاهمات أمنية بحرية (مثل مذكرة التفاهم مع تركيا في 2019 بشـأن ترسـيم الحدود البحرية) في غياب سـلطة رقابية مسـتقلة أو توافق وطني شامل، مما ينذر بتفريط في المصالح السيادية طويلة الأجل مقابل تحقيق مكاسب سياسية آنية، كما أن وجود منافسـة بين أطراف السـلطة للتقرب من الفاعلين الدوليين قد يدفعها لقبول صـفقات غير متوازنة، أو منح امتيازات اسـتثنائية في قطاع الطاقة أو الموانئ، ما يعمّق من هشـاشـة القرار الوطني.[3]

خامسًا: تحدي إعادة بناء مؤسسات الرقابة والمحاسبة

تعاني الدولة الليبية من انهيار منظومة الرقابة والمحاسـبة العامة، نتيجة تعطيل البرلمان، وضـعف الأجهزة الرقابية كديوان المحاسـبة والرقابة الإدارية، وعدم وجود قضـاء فعّال مسـتقل، وغياب

(1) رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، نفس المرجع السابق ، 2025، ص 468.

(2) وانيس أ، عثمان، وإرلينغ كارلبيرغ، الاقتصـاد الليبي: التنويع الاقتصـادي وإعادة التموقع الدولي، برلين/هايدلبرغ: دار سبرنغر، 2007.

(3) عيسى علي، وتشارلز هارفي، "النفط والتنمية الاقتصادية: ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي"، مجلة النمذجة الاقتصادية، 32، 2013، ص 273–285.

هذه الركائز يعوق أي محاولة لاستعادة القرار السيادي، لأن الفساد المالي والإداري بات منظومة موازية تعيق الشفافية وتغذي التبعية، إن أي محاولة لإعادة بسط سيطرة الدولة على مواردها يجب أن تمر عبر بناء مؤسسات رقابية قادرة على فرض الالتزام بالقوانين، ومتابعة العقود الدولية، ومحاسبة المتجاوزين دون خوف من الاصطفافات السياسية أو الأمنية.[1]

يتبين مما سبق أن التحديات البنيوية لاستعادة القرار السيادي في ليبيا لا تتعلق فقط بإرادة سياسية، بل ترتبط بضرورة معالجة هيكلية لانقسام الدولة، وإعادة الشرعية، وتحييد المؤسسات السيادية عن التجاذبات، بالإضافة إلى بناء قدرة تفاوضية وقانونية واقتصادية تحمي الموارد من الاستغلال والتبعية.

2، الاختراق الخارجي للقرار السيادي وأثره على السيطرة على الموارد

تُعد السيادة الوطنية مرآة لقدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بحرية، دون تدخل أو إملاء من أطراف خارجية، وفي الحالة الليبية، فإن استعادة القرار السيادي باتت رهينة لتفاعلات دولية وإقليمية عميقة ومعقّدة، حيث لعبت قوى متعددة أدوارًا مباشرة وغير مباشرة في توجيه المسارات السياسية والاقتصادية للبلاد، خاصة فيما يتعلّق بقطاع النفط والغاز، فيما يلي أبرز مظاهر ومصادر هذا الاختراق الخارجي:

أولًا: تعدد مراكز التأثير الدولي على القرار الوطني

شهدت ليبيا منذ 2011 تراكبًا واسعًا في النفوذ الدولي على مؤسساتها السيادية، سواء من خلال الدعم العسكري لفصائل معينة، أو عبر الضغط السياسي في المسارات التفاوضية، أو من خلال الاستثمار الانتقائي في قطاع الطاقة، وقد فرض هذا الوضع بيئة قرار وطني شديدة التبعية للمواقف والمصالح المتناقضة للدول المتدخلة، مثل تركيا، روسيا، فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة[2].

فعلى سبيل المثال تُملي بعض الدول الغربية سياسات مالية واقتصادية عبر دعم مشروط للمصرف المركزي، بينما تدعم دول أخرى ميليشيات للسيطرة على المنشآت النفطية، ما يُنتج قرارًا

(1) إغناسيو فيوينتي كوبو، ليبيا: فرصة طاقية لأوروبا وإسبانيا، مدريد: المعهد الإسباني للدراسات الاستراتيجية) دراسة رقم (DIEEEA77–2022، 2022، ص 27.

(2) سليم ساسي طالب، "صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات"، مجلة شروس، 5(1)، 2024، ص 105.

سياديًا غير مستقل ومجزأ وظيفيًا حسب المصالح الخارجية.[1]

ثانيًا: استخدام ملف الطاقة كأداة للتفاوض الجيوسياسي

أصبح قطاع النفط والغاز في ليبيا جزءًا لا يتجزأ من التفاوض السياسي الدولي، بحيث يتم استخدام حقول النفط أو موانئ التصدير كورقة ضغط من قبل أطراف إقليمية أو محلية مدعومة خارجيًا لفرض شروط معينة، سواء في ملفات أمنية، أو انتخابية، أو عسكرية، وقد تكررت حالات تعليق الإنتاج أو التصدير نتيجة هذه الضغوط، كما حدث في الهلال النفطي أعوام 2016، 2018، و2020.كما أن بعض شركات الطاقة الأجنبية تُملي شروطًا تفاوضية متقدمة، أو تُهدّد بالانسحاب، أو تُطالب بإعفاءات استثنائية، ما يضعف الموقف التفاوضي الليبي ويُجبره على تقديم تنازلات تمسّ بالسيادة الاقتصادية على الموارد.[2]

ثالثًا: تدخلات مباشرة في هيكلة مؤسسات الدولة السيادية

برزت حالات تدخل خارجي مباشر في تعيين أو إقالة شخصيات في مؤسسات استراتيجية، مثل مؤسسة النفط، والبنك المركزي، وحكومات انتقالية، مما يُظهر ضعف استقلال القرار الإداري السيادي، وقد وثقت تقارير أممية ودولية (مثل تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا) محاولات قوى خارجية فرض شخصيات متحالفة مع مصالحها في مواقع حساسة، ويُعد هذا النمط من التدخل انتهاكًا مباشرًا لسيادة الدولة، ويكرّس تبعية القرار الوطني لمعادلات المحاصصة الجيوسياسية بدلاً من المصلحة الوطنية.[3]

رابعًا: هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على مسارات التصدير والإنتاج

رغم أهمية الشركات الأجنبية في تطوير قطاع الطاقة، فإن بعض الشركات الكبرى أصبحت تُمارس نفوذًا يتجاوز الإطار الاقتصادي، حيث تؤثر على جدولة الإنتاج، وتتحكم في البنية التحتية، وتدخل في علاقات مباشرة مع أطراف سياسية، كما أن بعض العقود القديمة تمنحها امتيازات طويلة الأجل تُقيد قدرة الدولة على مراجعة شروط التعاقد بما يتناسب مع مصلحتها السيادية، وبغياب برلمان

(1) رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 469.

(2) ف، س، أزوبايك، "الهدف المعقّد لأمن الطاقة والتحول الطاقي: جيوسياسة النفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، سياسات الطاقة، 2024، ص 275–279.

(3) توزداي ريبتانو، ومارك شاو، ليبيا: سياسة القوة والحماية والهوية والتجارة غير المشروعة، مركز الأمم المتحدة للبحوث السياسية(UNU–CPR) ، سلسلة الجريمة–الصراع رقم 3، 2017، ص 11.

فاعل أو محكمة دستورية تُشرف على هذه العقود، تبقى الدولة الليبية عرضة للاستغلال القانوني والسياسي، وتفقد سيطرتها الفعلية على مواردها، حتى وإن احتفظت بالملكية الرسمية.[1]

خامسًا: إضعاف المسار التفاوضي الوطني في المحافل الدولية

تعاني ليبيا من ضعف كبير في الحضور التفاوضي المؤسسي في المحافل الدولية، سواء على مستوى مؤتمر برلين أو المفاوضات البحرية أو الإقليمية المتعلقة بالتنمية والطاقة، هذا الضعف سببه غياب فريق موحد وخبير يمثّل مصالح ليبيا العليا، وغياب مركزية القرار الخارجي، ما يسمح للدول الأخرى بفرض أولوياتها على حساب ليبيا في قضايا السيادة والطاقة والحدود البحرية، كما أن بعض المبادرات الدولية تُصاغ دون استشارة مؤسسات ليبية فاعلة، ما يُفضي إلى حلول توافقية لا تعبّر عن الإرادة الوطنية، بل تُراعي توازنات القوى الخارجية فقط.[2]

يُظهر التحليل أن التحدي الأكبر أمام استعادة القرار السيادي الليبي يتمثل في الاختراق الممنهج لمنظومة القرار من قبل فواعل خارجية متعددة المصالح، تستخدم أدوات سياسية واقتصادية وأمنية للهيمنة على الموارد والتأثير في التوجهات الوطنية، وبالتالي، فإن أي عملية لإعادة بناء الأمن القومي يجب أن تبدأ من تحصين القرار الوطني من الاختراقات، واستعادة السيطرة على المؤسسات، وفرض الشفافية والمساءلة.[3]

في ختام هذا المحور، يتضح أن الاختراق الخارجي للقرار السيادي الليبي لم يكن عارضًا أو ظرفيًا، بل نتاجًا لتداخل عميق بين الانقسام الداخلي والتنافس الجيوسياسي على الموارد الطاقية، فقد أدى تعدد مراكز التأثير، وتسييس قطاع الطاقة، وتدخل الفواعل الدولية والشركات متعددة الجنسيات، إلى تقويض قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الفعلية على مواردها ومؤسساتها، كما أسهم غياب المرجعية الموحدة وضعف التمثيل التفاوضي في تكريس تبعية القرار الوطني لمعادلات خارجية لا تعكس المصالح الليبية العليا، وعليه، فإن استعادة السيادة الاقتصادية والسياسية في ليبيا تظل مشروطة بإعادة توحيد مراكز القرار، وبناء مؤسسات مستقلة وقادرة على ضبط العلاقة مع الخارج ضمن إطار وطني شفاف، يضع إدارة الموارد في صلب مشروع الأمن القومي وبناء الدولة.

---

(1) Reitano, Tuesday, & Shaw, Mark، 2017، p. 11.

(2) مرعى قريرة، وعبد المنعم، "التحديات التي تهدد وحدة ليبيا وسيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 5(1)، 2021، ص 69.

(3) رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 470.

المطلب الثالث: دور المبادرات الأممية والدولية في إعادة بناء منظومة الأمن القومي

1، الجهود الأممية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية وتعزيز السيادة

منذ اندلاع الأزمة الليبية في عام 2011، شـــكّلت الأمم المتحدة الفاعل الدولي الأبرز في مساعي دعم السلام والاستقرار، من خلال بعثاتها السياسية والإنسانية والأمنية المتعددة، وعلى رأسها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، وقد تبنّت هذه البعثة مقاربة متعددة الأبعاد تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي، وإعادة بناء المؤسسات، وتوحيد الأجهزة الأمنية، وصياغة أُطر تشريعية وأمنية تدعم استعادة الأمن القومي.[1]

أولًا: مبادرات إعادة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية

من بين أبرز التحديات التي سعت الأمم المتحدة للتعامل معها هو تفكك الأجهزة الأمنية الليبية وتعدد قنوات القوة المسلحة غير الرسمية وابتداء من اتفاق الصخيرات (2015)، ثم عبر مؤتمر برلين (2020) وخارطة الطريق في جنيف (2021)، عملت البعثة على دعم عملية توحيد المؤســـســـات العسكرية والأمنية، بالتنسيق مع لجنة (5+5) العسكرية المشتركة، التي جمعت ممثلين عن الجيش في الشرق والغرب[2].

هذه اللجنة تمكّنت من تحقيق خطوات ملموسة، منها:

- توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في أكتوبر 2020.
- وضع خطط لإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة.
- طرح تصورات أولية لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية.

ورغم أهمية هذه الإنجازات إلا أن التنفيذ على الأرض ظلّ محدودًا نتيجة غياب الإرادة الســياســية من الأطراف الليبية، وتداخل المصـــالح الإقليمية والدولية، وضـــعف أدوات الردع الدولية الملزمة.

ثانيًا: برامج بناء القدرات الأمنية والحوكمة

ســـعت الأمم المتحدة، بالشـــراكة مع وكالاتها المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

---

(1) مرعى قريرة، وعبد المنعم، مرجع سبق ذكره، 2021، ص 75.

(2) عبدالله فارس القزاز، "المؤسسة العسكرية الليبية بين مهام لجنة 5+5 واحتمالات التوحيد"، مجلة تفاصيل للدراسات الأمنية والسياسية، 2022، الفقرة(3) .

(UNDP)ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات(UNODC) ، إلى تقديم الدعم الفني وبناء القدرات للمؤسسات الأمنية والقضائية الليبية[1]، خصوصًا في مجالات:

- إصلاح قطاع الشرطة والعدالة الجنائية.
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب.
- تأمين الحدود والمنشآت الحيوية.

وركّزت هذه المبادرات على نقل الخبرات وتدريب الكوادر، وتعزيز الشـــفافية والمســـؤولية، بالإضـــافة إلى دعم جهود المصـــالحة المجتمعية لخلق بيئة مواتية لاســـتعادة ســـلطة الدول[2]، إلا أن فعالية هذه البرامج كانت متفاوتة، بسبب هشاشة المؤسسات المحلية، وغياب بيئة أمنية مستقرة تسمح بالاستمرارية.

ثالثًا: دعم المسارات السياسية كمدخل لتعزيز الأمن القومي

ترى الأمم المتحدة أن تحقيق الأمن لا يمكن فصـله عن الحل السـياسـي الشـامل، ولهذا أولت اهتمامًا كبيرًا لمســـار الحوار الســـياســـي الذي أنتج ملتقى الحوار الســـياســـي الليبي في تونس وجنيف (2020–2021)، وتمخض عن هذا المســـار تشـــكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتحديد خارطة طريق للانتخابات، وهو ما كان يُنظر إليه كمدخل لاستعادة الشرعية وتوحيد المؤسسات[3].

لكنّ العراقيل التي واجهت تنفيذ هذه الخارطة، خاصـــة تأجيل الانتخابات وتعثر المســـار الدستوري، أثرت سلبًا على مصداقية الجهود الأممية وعلى آمال تحقيق استقرار سيادي، وقد دفع ذلك الأمم المتحدة إلى تكثيف الضـغوط الدبلوماسـية، مع طرح آليات بديلة لتعزيز الشـفافية والمسـاءلة في توزيع الموارد، خاصة في قطاع الطاقة.[4]

رغم الجهود الملحوظة للأمم المتحدة في دعم الأمن القومي الليبي، إلا أن تأثيرها ظلّ محدودًا بسبب:

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ليبيا(UNDP Libya) ، دعم ســـيادة القانون وإصـــلاح قطاع الأمن في ليبيا، UNDP، 2020، ص 13.

(2) تقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN Security Council Reports). (2023)، المســـار الســـياســـي والتقدم المؤسسي في ليبيا، الأمم المتحدة، ص 31.

(3) إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، "إشادة أممية بمخرجات مناقشة اللجنة الاستشارية المنبثقة عن الحوار السياسي الليبي في جنيف"، الأمم المتحدة، 18 يناير 2021، ص 8.

(4) حسن عبد السلام عمر، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 161.

- ضعف الالتزام المحلي بتنفيذ التوصيات.
- تباين مواقف الفاعلين الدوليين المشاركين في النزاع.
- التركيز الزائد على "إدارة النزاع" بدل "حله البنيوي" الجذري.

وتُظهر التجربة الليبية أن نجاح المبادرات الأممية يرتبط بتحقيق توافق محلي حقيقي، وإرادة سياسية سيادية، وتحييد التأثيرات الخارجية السلبية، وهي عناصر ما زالت قيد التشكل.

2، الدور الأوروبي والدولي غير الأممي في دعم الأمن القومي الليبي ومحدوديته

في موازاة الجهود الأممية شهدت ليبيا منذ عام 2011 تزايدًا في مشاركة قوى دولية وإقليمية فاعلة، لا سيما من أوروبا، في مبادرات تهدف إلى إعادة بناء الدولة، وتعزيز الأمن، وتحقيق الاستقرار، لكن هذه المبادرات، وإن جاءت تحت مظلة الشراكات أو بدافع مكافحة الهجرة والإرهاب، اتسمت في معظمها بالمحدودية والانتقائية، بل والانحياز أحيانًا لطرف دون آخر، ما أدى إلى نتائج متباينة، وأحيانًا معكوسة، على الأمن القومي الليبي.[1]

أولًا: المبادرات الأوروبية الأمنية – الأهداف وحدود الفاعلية

اتخذ الاتحاد الأوروبي دورًا بارزًا في الملف الليبي، خصوصًا من خلال عمليتي:

- عملية إيريني (Operation IRINI) التي أُطلقت في مارس 2020 لمراقبة تنفيذ قرار حظر السلاح على ليبيا، ومراقبة المياه الإقليمية.[2]
- عملية صوفيا (Operation Sophia) السابقة لها، والتي ركّزت على مكافحة تهريب البشر، وتدريب خفر السواحل الليبي.[3]

لكن هذه العمليات واجهت انتقادات واسعة لعدة أسباب:

- عدم شموليتها، حيث لم تُغطِّ الحدود البرية، التي تمثل المسار الرئيسي لتهريب السلاح.
- ضعف التنسيق مع المؤسسات الليبية الرسمية، ما جعلها بعيدة عن سياق السيادة.
- التركيز على أولويات أوروبية ضيقة (كالهجرة والإرهاب)، دون رؤية متكاملة لبناء مؤسسات

---

(1) توزداي ريبتانو، ومارك شاو، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 9.

(2) مجلس الاتحاد الأوروبي(Council of the EU) ، Council Decision 2020/472، الصادر في 31 مارس 2020 حول IRINI – EUNAVFOR Med . https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32020D0472&from=EN

(3) جيان لورينزو زيكي، "عملية صوفيا: مرآة للخلاف السياسي داخل الاتحاد الأوروبي وصعود وسقوط عملية EUNAVFOR MED"، مجلة أثينا للدراسات المتوسطية، 11(2)، 2025، ص 118.

الأمن الليبي[1].

كما أن دولاً أوروبية (مثل فرنسا وإيطاليا) تنافست أحيانًا على النفوذ في ليبيا، ودعمت أطرافًا متباينة، ما قوّض من فعالية الدور الأوروبي الجماعي في دعم الأمن القومي.

ثانيًا: الأدوار الاستخباراتية والعسكرية للدول الكبرى

بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي انخرطت دول مثل الولايات المتحدة وروسيا في الملف الليبي من منظور أمني استراتيجي، تركز أساسًا على:

- مكافحة الإرهاب مثل عمليات الطائرات الأمريكية بدون طيار ضد قيادات داعش والقاعدة.
- تعزيز النفوذ العسكري والاستخباراتي، كما فعلت روسيا عبر "فاغنر"، والولايات المتحدة عبر قواعد استخباراتية مؤقتة في الجنوب.

لكن هذه الأدوار لم تُدمج في إطار إصلاح مؤسسي للأمن الليبي، بل ارتبطت بالأجندات الجيوسياسية الخاصة بكل دولة، بل إن دعم بعض هذه القوى لمجموعات مسلحة أو سلطات موازية ساهم في إضعاف مركزية القرار الأمني الوطني، وتعميق الفوضى المؤسساتية[2]

ثالثًا: غياب استراتيجية تنموية متكاملة

واحدة من أبرز نواقص الدور الدولي غير الأممي هي التركيز المفرط على الأمن بالمعنى العسكري، مع إهمال الجوانب التنموية والاجتماعية للأمن القومي[3]، فلا توجد برامج تنموية أوروبية أو أمريكية واسعة النطاق في ليبيا تعالج:

- البطالة بين الشباب (الذين يُستقطبون من قبل الجماعات المسلحة).
- إعادة تأهيل المناطق المدمرة.
- إصلاح قطاع التعليم والتكوين الأمني والمؤسسي.

هذا القصور جعل المبادرات الأمنية تعالج أعراض الأزمة بدل جذورها البنيوية، فزادت من هشاشة الأمن بدلاً من ترسيخه، وأبقت ليبيا عرضة للاختراقات الخارجية والمشاريع المتنافسة.[4]

---

(1) Zichi, Gian Lorenzo، 2025، p. 120.

(2) محفوظ ولد السالك، "المجال العسكري: بوابة القوى الدولية لتعزيز نفوذها بالساحل الإفريقي"، الجزيرة للدراسات، 30 يوليو 2024، الفقرة(5) .

(3) رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، مرجع سبق ذكره، 2025، ص 472.

(4) نفس المرجع السابق، ص 473.

رابعًا: محدودية التنسيق مع الأجسام الوطنية الليبية

يفتقر معظم المبادرات الدولية (غير الأممية) إلى قنوات مؤسسية منضبطة للتنسيق مع الحكومة الليبية أو الجهات الشرعية، فغالبًا ما تُوقّع التفاهمات مع أطراف سياسية متباينة أو سلطات أمر واقع، دون الرجوع إلى مجلس النواب أو الجهات الرقابية، ما يُكرّس غياب الشفافية ويُضعف المساءلة الوطنية.[1] ويترتب على ذلك:

- تهميش المؤسسات السيادية.
- غموض في الأدوار العسكرية الأجنبية.
- تآكل تدريجي لمبدأ السيادة على الأرض والمؤسسات.

رغم كثافة الحضور الأوروبي والدولي في المشهد الليبي، فإن دور هذه الأطراف في إعادة بناء منظومة الأمن القومي ظلّ محدودًا من حيث التأثير المستدام والهيكلي، وذلك بسبب:

- ازدواجية الأجندات.
- غياب الرؤية التنموية.
- ضعف التنسيق الوطني.
- وتوظيف الأزمة الليبية في صراعات جيوسياسية إقليمية.

لقد أظهرت الدراسة في هذا الفصل مدى الترابط العميق بين التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة في ليبيا وبين تآكل منظومة الأمن القومي، حيث بيّنت أن تعدد مراكز القرار، وتفكك الأجهزة الأمنية، واستمرار النزاع الداخلي ليست مجرد انعكاسات داخلية للأزمة، بل هي نتائج مباشرة لاشتباك خارجي كثيف يستخدم الطاقة كأداة نفوذ سياسي واقتصادي، كما تبيّن أن التحديات التي تواجه استعادة السيادة على القرار الوطني والموارد ترتبط ليس فقط ببنية الدولة الضعيفة، وإنما أيضًا بتدخلات إقليمية ودولية معقدة تجعل من مسألة الأمن القومي رهينة لمعادلات تتجاوز الإرادة المحلية، وعلى الرغم من تعدد المبادرات الأممية والدولية، فإن فاعليتها ظلت رهينة لغياب التوافق الليبي وتضارب مصالح الفاعلين الخارجيين، ما يجعل من إعادة بناء منظومة الأمن القومي مشروعًا يتطلب معالجة شاملة تتجاوز الحلول التقنية أو الأمنية المؤقتة، إلى سياسات استراتيجية تعيد للدولة قدرتها على القرار والسيطرة.

(1) محفوظ ولد السالك، مرجع سبق ذكره، 2024، الفقرة(11) .

الخاتمة

أظهرت النتائج بوضوح أن التنافس الدولي على النفط والغاز في ليبيا لا يُمكن عزله عن البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية التي شهدت تحولات متسارعة، وأنه مثّل عاملًا مهيمنًا في صياغة التحالفات، وإدارة الصراع، وحتى في تعطيل أو توجيه مسارات التسوية السياسية. ومن خلال تحليل معطيات الدراسة في فصولها الثلاثة، تبيّن أن الموارد الطاقوية لم تكن مجرد موضوع للتنافس، بل تحوّلت إلى متغير بنيوي أعاد تشكيل موازين القوة داخل الدولة الليبية وبينها وبين محيطها الإقليمي والدولي.

كما كشفت الدراسة أن هشاشة البنية المؤسسية بعد عام 2011 لم تُنتج فراغًا سياسيًا فحسب، بل أوجدت بيئة تسمح بتدويل القرار السيادي، حيث أصبحت إدارة الموارد جزءًا من شبكة تفاعلات خارجية تتجاوز الإطار الوطني. وهذا يعني أن أزمة الأمن القومي الليبي ليست أزمة أمن تقليدي، بل أزمة سيادة مركبة، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية بالاستراتيجية، وتتقاطع فيها المصالح المحلية مع الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى.

وتؤكد الدراسة أن إعادة بناء الأمن القومي الليبي لا يمكن أن تتم بمعزل عن إعادة ضبط العلاقة بين الدولة ومواردها الاستراتيجية، عبر بناء مؤسسات موحدة وقادرة على احتكار القرار الطاقي، وفصل إدارة الموارد عن التجاذبات السياسية والعسكرية. فبدون إعادة ترسيخ السيادة المؤسسية على قطاع الطاقة، سيظل النفط عامل جذب للتدخل الخارجي بدل أن يكون ركيزة للاستقرار والتنمية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن مستقبل ليبيا يرتبط إلى حدٍّ بعيد بقدرتها على تحويل ثروتها الطاقوية من أداة صراع إلى أداة توازن، ومن مصدر تنافس خارجي إلى رافعة لبناء دولة مستقرة ذات قرار سيادي مستقل.

وبذلك تسهم هذه الدراسة في تقديم إطار تفسيري يُبرز العلاقة الجدلية بين الموارد الاستراتيجية والأمن القومي في الدول الهشة، ويؤكد أن إدارة الثروة في السياقات الانتقالية تمثل اختبارًا حاسمًا لمدى قدرة الدولة على الصمود أمام ضغوط النظام الدولي.

النتائج

في ضـوء تحليل المعطيات النظرية والوثائق السـياسـية والتقارير الدولية ذات الصـلة، وما تم عرضــه في فصــول الدراســة المختلفة، أمكن التوصــل إلى مجموعة من النتائج الرئيســة التي تعكس طبيعة التفاعلات الجيوسياسية في ليبيا، وأثرها في الدولة والموارد والسيادة والأمن القومي، وقد جاءت هذه النتائج على النحو الآتي:

1. تشكل ليبيا، منذ عام 2011، ساحة تنافس جيوسياسي مفتوحة على الموارد، تجاوز فيها التداخل الدولي حدود المصالح الاقتصادية إلى التأثير المباشر في بنية الدولة وقرارها السيادي، وذلك من خلال تدخلات متعددة المستويات شملت الدعم العسكري والسياسي، وتوظيف الشركات متعددة الجنسيات، وأدوات النفوذ غير التقليدي.
2. أضحى النفط والغاز في ليبيا ليس فقط مصدرًا اقتصاديًا حيويًا، بل أداة استراتيجية في التفاعلات الدولية، حيث اعتمدت العديد من القوى الدولية على الوجود في ليبيا أو التأثير فيها للحفاظ على استقرار إمدادات الطاقة أو إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية، خصوصًا في ظل الأزمات العالمية مثل أزمة أوكرانيا وما تبعها من تحولات في سوق الطاقة.
3. ساهم التنافس الجيوسياسي في تعميق الانقسام السياسي والمؤسساتي داخل الدولة الليبية، حيث انعكست الاصطفافات الدولية على المشهد المحلي، وأنتجت تعددًا في مراكز القرار، وتداخلًا بين السلطة الرسمية والميليشيات المسلحة، مما أدى إلى تآكل سيادة الدولة على مواردها الحيوية.
4. أدت التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة إلى إضعاف بنية الأمن القومي الليبي، سواء من خلال دعم جماعات مسـلحة أو عبر اتفاقات غير شـفافة في قطاعات حيوية، مما حدّ من قدرة الدولة على استعادة السيطرة على موانئها وحقولها وطرق تصديرها.
5. رغم الجهود الأممية والدولية لإعادة بناء منظومة الأمن القومي، إلا أن تلك الجهود اتسـمت بعدم الاستمرارية والتجزئة، وافتقرت إلى استراتيجية تنموية متكاملة، تركز على بناء المؤسسات الأمنية الوطنية بشكل مستقل، وتحييد النفط والغاز عن دوائر التوظيف السياسي والعسكري.
6. اتضح أن بقاء ليبيا في دائرة النزاع يرتبط ارتباطًا مباشرًا بعدم تحييد مواردها الطاقوية عن الصراع، وبفشل بناء توافق داخلي جامع على إدارة تلك الموارد، مما يتطلب إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والموارد، ضمن إطار سيادي وشفاف ومؤسسي.

التوصيات

انطلاقًا مما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وبالنظر إلى التعقيد البنيوي الذي يميز التنافس الجيوسياسي على الموارد الطاقوية في ليبيا، وما خلّفه من تداعيات عميقة على الأمن القومي، يمكن تقديم عدد من التوصيات العملية والاستراتيجية التي قد تسهم في تعزيز قدرة الدولة الليبية على استعادة سيادتها وبناء أمنها الوطني:

1. إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس مهنية ووطنية موحدة، بعيدًا عن الانقسامات السياسية والجغرافية، وبمساعدة دولية مشروطة ترتكز على احترام السيادة الليبية وعدم التدخل في قرارات التعيين أو التوجيه العملياتي، مع تفعيل دور لجنة (5+5) العسكرية وتوسيع نطاق صلاحياتها لتشمل الإشراف على برامج إعادة الهيكلة والتسريح وإعادة الإدماج.
2. إطلاق مشروع وطني شامل لإصلاح قطاع الطاقة، يرتكز على مراجعة العقود والامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية، وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة، وتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات التشريعية، بما يضمن تحييد المورد النفطي عن التوظيف السياسي أو الصراع المسلح، وتحويله إلى رافعة للتنمية والاستقرار.
3. صياغة استراتيجية وطنية للأمن القومي تأخذ في الاعتبار التهديدات المتعددة الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، البيئية)، وتربط بين الأمن الداخلي والأمن الطاقوي، بما يعزز قدرة الدولة على التخطيط الاستراتيجي الشامل.
4. إعادة تقييم أُطر التعاون الدولي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والفاعلين الدوليين، بما يضمن انتقال دورهم من إدارة الأزمة إلى دعم حلول مستدامة، واشتراط احترام السيادة الليبية عند تقديم أي دعم فني أو أمني، وتفادي التعامل مع أطراف موازية أو دعم ترتيبات تكرّس الانقسام أو تقوّض الشرعية.
5. تعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار الأمني والاقتصادي، خاصة على مستوى البلديات والمجتمعات المحلية المتأثرة بالصراع على الموارد، من خلال إطلاق برامج مصالحة ومساءلة وتنمية محلية، وربطها بخطط وطنية لإعادة الإعمار، بما يعيد الثقة بين المواطن والدولة ويقلص الفجوة التي يستغلها الفاعلون غير الشرعيين.
6. إطلاق مبادرة وطنية للحوار حول إدارة الثروة النفطية، بمشاركة كافة الأطراف الليبية تحت إشراف أممي محايد، تتضمن وضع ميثاق وطني للنفط والغاز يحدد أسس توزيع العائدات، وآليات الرقابة، وضمانات عدم تسليح الموارد أو احتكارها من قبل قوى محلية أو أجنبية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: الكتب والمؤلفات

1. عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2024.
2. تيموثي ف، لينش، مستقبل التنافس بين القوى الكبرى، ضمن: دليل روتليدج للتنافس بين القوى الكبرى (Routledge Handbook of Great Power Competition)، روتليدج، سنة 2024.
3. كلاوس فون بايمه، من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2023.
4. مجموعة مؤلفين، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2023.
5. ألكسندر دوغين، الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة: عصر الإمبراطوريات الجديدة – الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2022.
6. مجموعة مؤلفين، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الرباط: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2022.
7. منذر ماخوس، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2022.
8. عماد قدورة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2021.
9. كولين فلينت، مدخل إلى الجيوبوليتكس، روتليدج، سنة 2021.
10. عبد الله د، القرني، نفوذ تركيا في أزمة ليبيا: التداعيات السياسية والأمنية داخل ليبيا وخارجها، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، سنة 2021.

11. أليسّا ميلكانجي، الفوضى في قلب المتوسّط: الأزمة الليبية بعد سقوط جماهيرية القذافي (2011–2021)، ضمن: الدول والفاعلون والدوافع الجيوسياسية في المتوسّط، شام: دار النشر الدولية سبرنغر، سنة 2021.
12. أنس خالد النصار، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات – دراسة استشرافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2020.
13. دانييل بِرغين، الخريطة الجديدة: الطاقة والمناخ وصراع الأمم، بنغوين المملكة المتحدة (Penguin UK)، سنة 2020.
14. وولفرام لاخر، تفكك ليبيا: البنية والعملية في الصراع العنيف، لندن: بلومزبري للنشر، سنة 2020.
15. روزمارِي أ، كيلانيك، الذهب الأسود والابتزاز: النفط وسياسات القوى الكبرى، مطبعة جامعة كورنيل، سنة 2020.
16. ريتشارد بارلتروب، النفط والغاز في عهد ليبي جديد: الصراع والاستمرارية، أكسفورد: معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (ورقة OIES رقم MEP-22)، سنة 2019.
17. فريدريش راتزل، الجغرافيا السياسية، دار والتر دي جرويتر للنشر، سنة 2019.
18. جمال هلال، الصراع على الموارد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة حالة ليبيا، سنة 2019. (غير محدد الجهة الناشرة).
19. محمد خميس عبد الله، المستقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام 2025، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2019.
20. مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة المكنّى "داعش" – الجزء الثاني: التشكّل والخطاب والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2018.
21. عادل عبد الصادق، الأمن الاقتصادي العربي: المفهوم، التحديات، ومسارات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2018.
22. روبرت أو، كيوهان، وجوزيف إس، ناي، القوة والاعتماد المتبادل، ضمن: آر، ج، آرت، وك، ن، والتز (محرران)، الصراع بعد الحرب الباردة: مناقشات حول أسباب الحرب والسلام، سنة 2017.

23. مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تعارض المصالح في الدولة والمجتمع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2017.
24. أليسّاندرو بكّارو. "روسيا: البحث عن بحر دافئ"، ضمن: كريم مزران، وماتّيو فارفيلّي (محرران)، الفاعلون الأجانب في أزمة ليبيا، ميلانو: ليديتسيوني (Ledizioni)، سنة 2017.
25. فريد ويرهي، ليبيا بعد القذافي: التفكك، والتهجين، واللاعلاقة الرسمية، ضمن: السياسات الهشّة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، دار جامعة أكسفورد للنشر (Oxford University Press)، سنة 2016.
26. زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأميركي وضروراته الجيواستراتيجية، دار بيسك بوكس، سنة 2016.
27. أبو بكر المبروك بشير أبو عجيلة، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969–2014)، عمل علمي منشور (كتاب/بحث)، سنة 2015.
28. رنا أبو عمرة، أميركا والدولة الفاشلة، دار ميريت للنشر، سنة 2014.
29. جمال سند سويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، زاوية المعرفة، سنة 2014.
30. عمرو عبد العاطي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2014.
31. مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2014.
32. جون جوزيف ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، سنة 2012.
33. روبرت كاغان، عودة التاريخ ونهاية الأحلام، دار فينتاج، سنة 2009.
34. باري بوزان، الناس والدول والخوف: أجندة لدراسات الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كولشستر، سنة 2007.
35. وانيس أ، عثمان، وإرلينغ كارلبيرغ، الاقتصاد الليبي: التنويع الاقتصادي وإعادة التموقع الدولي، برلين/هايدلبرغ: دار سبرنغر، سنة 2007.

36. كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية، ترجمة كاظم هاشم نعمة، بغداد: دار الكتاب الجديد المتحدة، سنة 2003.
37. محمد محمود مصـــطفى، التســـويق الاســـتراتيجي للخدمات، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن: دار المناهج، سنة 2003.
38. محمد العور، الســـاحل الليبي، تحرير: الهادي أبولفمة وســـعد القزيري، بنغازي: منشـــورات مركز البحوث والاستشارات – جامعة قاريونس، سنة 1999.
39. علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، مطبعة دار الفكر العربي، سنة 1998.
40. شكري خام، النفط والاقتصاد الليبي، بيروت: معهد الإنماء العربي، سنة 1985.
41. هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلام والقوة، نيويورك: كنوف، سنة 1973.
42. سول بي، كوهن، الجغرافيا والسياسة في عالم منقسم، دار راندوم هاوس، سنة 1963.
43. نيكولاس ج، سبايكمان، جغرافية السلام، دار هاركورت بريس، سنة 1944.

ثانياً: رسائل الماجستير

1. دليلة محادي، النفط العربي والشـــركات المتعددة الجنســـيات، أطروحة ماجســـتير، جامعة محمّد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2025.
2. ناصـر جاسـم الخلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011–2017، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، سنة 2018.
3. سـفيان بلمادي، جيوسـياسـية الطاقة والأمن الدولي، رسـالة ماجسـتير، جامعة الجزائر 3، سـنة 2017.

ثالثاً: أطروحات الدكتوراه

1. أميرة أبوالقاسـم حميدة، أثر تقلبات أسـعار النفط العالمية على السـياسـة المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الزاوية، سنة 2022.
2. طارق بن سـالم الزهراني، إسـتراتيجيات الأمن القومي الأمريكي وتأثيرها على التوازن الإسـتراتيجي في الشـــرق الأوســـط، أطروحة دكتوراه غير منشـــورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ســـنة 2020.
3. حكيمة عباد، واقع أمن الطاقة في شـــرق المتوســـط بعد الاكتشـــافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2019.

4. راضية أبو شوك كوزات، حماية المدنيين الشرعية والقانونية أثناء النزاعات المسلحة: دراسة وصفية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية، سنة 2016.
5. بن حمية عبد العظيم، دور الطاقة في العلاقات الأوروبية–المغاربية: النفط والغاز الطبيعي، دراسة حالة الجزائر وليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصـــدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2013.

رابعاً: المجلات والدوريات العلمية

1. محمد إبراهيم حســن فرج، التحولات في المشــهد الليبي منذ 2011 وتداعياتها على الأمن القومي المصري: مقاربة في البُعد الأمني، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2025.
2. معمر محمد الكشر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011–2023): دراسة تحليلية، مجلة البحوث الأكاديمية، 29(2)، سنة 2025.
3. ياســـين هادي ثجيل م، د، تحولات القوة وأثرها في تغيير النظام الدولي والتوازنات العالمية (الجيوسياسية، الجيواقتصادية، التكنوعسكرية)، مجلة المعهد، (20)، سنة 2025.
4. عادل إدريس فتح الله محمد، طبيعة الاقتصاد الريعي وتداعياته على التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، 5(2)، سنة 2025.
5. مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم، الصدمات النفطية: الأسباب، الأنواع، والانعكاسات الاقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة، مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد (JLABW)، سنة 2025.
6. محمد إســـلام مطاق، رقية بوقراس، التداعيات الجيوســـياســـية لعســـكرة موارد الطاقة على الأمن الطاقوي للدول الكبرى: العملية العســـكرية الروســـية في أوكرانيا نموذجًا، مجلة القانون الدســـتوري والمؤسسات السياسية، 8(1)، سنة 2025.
7. رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014–2024)، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 3(2)، سنة 2025.
8. حسن عبد السلام عمر، عجز السياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي (2011–2024)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)، 4(3)، سنة 2025.

9. محمد محمد الأمين الخليل، جنوب غرب ليبيا وتداعيات الهجرة غير الشـرعية: إقليم فزان نموذجًا، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 16(28)، سنة 2025.
10. فرحات بولات، ليبيا كمسـرح للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية، مجلة دراسـات الشـرق الأوسـط (Ortadoğu Etütleri)، المجلد 17، العدد 1، سنة 2025.
11. جيان لورينزو زيكي، عملية صوفيا: مرآة للخلاف السياسي داخل الاتحاد الأوروبي وصعود وسقوط عملية EUNAVFOR MED، مجلة أثينا للدراسات المتوسطية، 11(2)، سنة 2025.
12. سليم ساسي طالب، صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات، مجلة شروس، 5(1)، سنة 2024.
13. عفيف يوسـف حيدر، ذو الفقار علي عبود، نضـال أحمد شـبول، التنافس الطاقوي "المصـري–التركي" في شـرق المتوسـط، مجلة مدارات إيرانية، 7(26)، المركز الديمقراطي العربي، سـنة 2024.
14. حسن بن طاهر، الأثر الكلي لأزمة قطاع النفط في ليبيا، مجلة الدراسات في الأعمال والاقتصاد، العدد 27، سنة 2024.
15. محمد عبد الحفيظ، الأزمة الليبية في ضـوء جهود البعثة الأممية من طارق متري إلى عبد الله باتيلي، مجلة دراسات دولية، (97)، سنة 2024.
16. ف، س، أزوبايك، الهدف المعقّد لأمن الطاقة والتحول الطاقي: جيوسياسة النفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سياسات الطاقة، سنة 2024.
17. أبو عزوم اللافي أبو جديرية، الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات، المستشار الاقتصادي، سنة 2024.
18. أيمن سلامة، التواصل مع الجماعات المسلحة من غير فاعلي الدولة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 24(1)، سنة 2023.
19. سومر منير صالح، الأطراف المصغّرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف: مقارنة بين الليبرالية والواقعية الجديدة، قضايا سياسية، (72)، سنة 2023.
20. يوسـف عبد المجيد فرج المغربي، البُعد البراغماتي في الاسـتراتيجيات الأوروبية تجاه ليبيا، مجلة البيان العلمية، (15)، سنة 2023.

21. محمد حجازي، قراءة في الأبعاد الجيوسياسية والأمنية في ظل المستجدات الدولية، مجلة حمورابي للدراسات، 12(47)، سنة 2023.
22. عمران منصور السائح السائح، دور الموقع الجيوسياسي واستغلال البيئة الجغرافية في إعادة بناء واستقرار ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(3)، سنة 2023.
23. رشيد علوش، إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، مدارات سياسية، 7(1)، سنة 2023.
24. عبد السلام الحضيري، خالد العريبي، بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(9)، سنة 2023.
25. زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا، مجلة كلية الآداب – بورسعيد، 25(25)، سنة 2023.
26. سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، سنة 2022.
27. صابر خليفة محمدين، صفاء، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة: مبادرة الحزام والطريق نموذجًا (2013–2021)، مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، سنة 2022.
28. رنيم علي الغنام، الصراعات الإقليمية الدولية على الغاز الطبيعي بشرق المتوسط، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – الإسكندرية، سنة 2022.
29. خلف الله فوزي، رياض الطاهر، خصخصة الحرب في ليبيا: نموذج فاغنر الروسية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6(2)، سنة 2022.
30. جميلة علاق، التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتغيّر المناخ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6(1)، سنة 2022.
31. أحمد مصطفى فتحي عرابي، هشام محمد بشير، دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16(15)، سنة 2022.
32. سامي العريان، أثر النزاعات الجيوسياسية على الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، 12(3)، سنة 2021.
33. فتحية المبروك القطراني، تقييم أداء القطاعات غير النفطية في ليبيا 2011–2020، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – بنغازي، 12(2)، سنة 2021.

34. عمر القاسمي، الجغرافيا السياسية للموارد الطاقية في ليبيا، مجلة العلوم السياسية والدولية، 10(2)، سنة 2021.
35. سرتية صالح حسين، جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، سنة 2021.
36. عماد الدين بادي، الصراع والانهيار: إعادة التفكير في بناء الدولة بعد القذافي، مجلة القانون والحكم في الشرق الأوسط، 13(1)، سنة 2021.
37. فهد ياسين، النفط والغاز كأدوات للنفوذ الدولي: منظور الواقعية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، 12(2)، سنة 2021.
38. مرعى قريرة، عبد المنعم، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا وسيادتها، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 5(1)، سنة 2021.
39. خالد أبو زيد، سيناريوهات الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، (212)، سنة 2021.
40. انتصار قاسم سالم الودّان، جريمة تهريب الوقود في التشريع الليبي، مجلة الأستاذ، 20(2)، سنة 2021.
41. مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والسياسية – الإسكندرية، 5(1)، سنة 2020.
42. أحمد عبد السلام نوفل، النفط في ليبيا: من الرفاهية إلى وقود الاقتتال، المجلة العربية للعلوم السياسية، (67)، سنة 2020.
43. حسين عبد الحميد محمد الشيخ، التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته، مجلة السياسة والقانون، (2)، سنة 2020.
44. عاصم أحمد عفيفي، (2019)، الصراع على الهيدروكربونات في ليبيا: الأبعاد الجيوسياسية والأمنية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد 54، العدد 217.
45. عبد الرحمن الغنيمي، النفط الليبي بين الصراع والإدارة المحلية، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 12(3)، سنة 2020.
46. حموم فريدة، التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا، مجلة النقد القانوني والسياسي، 14(2)، سنة 2019.

47. الصادق الزغداني، قياس أثر العوائد النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة الرفاق للمعرفة، 3، سنة 2019.
48. محمد ديوب، النفط وحروب التغيير في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين، سنة 2019.
49. رشيد البزيم، دول الخليج وتحديات الطاقة، سياسات عربية، 7(37)، سنة 2019.
50. فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا، المركز العربي للأبحاث، سنة 2019.
51. عبدالله الربيع، تحولات الأمن القومي العربي بعد الربيع العربي، مجلة دراسات استراتيجية،12(4)، سنة 2018.
52. عاشور وقيّاتي، الأمن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة، حولية كلية الآداب – بني سويف، 6(1)، سنة 2017.
53. سمير الجمال، الإطار القانوني للطاقة المتجددة، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي – بنها، 9، سنة 2013.
54. عيسى علي، تشارلز هارفي، النفط والتنمية الاقتصادية في ليبيا بعد القذافي، مجلة النمذجة الاقتصادية، 32، سنة 2013.
55. زياد عقل، عسكرة الانتفاضة في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، 185، سنة 2011.
56. هالفورد جون ماكيندر، المحور الجغرافي للتاريخ (1904)، مجلة الجمعية الجغرافية، 170(4)، سنة 2004.
57. زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الفيوم للعلوم السياسية، بدون تاريخ.

خامساً: التقارير ومواقع الإنترنت

1. إيني، الأنشطة العالمية – ليبيا، روما: شركة إيني، سنة 2025.
2. عبد الرزاق غراف، مختصر الأزمة في ليبيا: بنية النزاع ومستقبل الدولة، جدة: مركز المعرفة للجميع – مركز الخليج للأبحاث، سنة 2025.
3. أنس رخا، ليبيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024: التحديات والآفاق، جامعة القاهرة، سنة 2025.

4. سبوتنيك عربي، فرص واعدة تعرقلها الفوضى... لماذا تتردد الشركات الأجنبية في دخول السوق الليبي؟ سبوتنيك عربي، سنة 2025.
5. معتز ونس، بعد خفض سعره... هل أصبح الدينار الليبي ضحية الخلاف على الميزانية؟ القدس العربي، سنة 2025.
6. المنصة الليبية، أوبك: ليبيا تملك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا وثاني أكبر منتج في القارة عام 2024، المنصة الليبية، سنة 2025.
7. رؤى ليبيا، التحليل الشامل للمشهد الليبي (2011–2025)، رؤى ليبيا، سنة 2025.
8. ديوان المحاسبة الليبي، تقرير معوقات قطاع النفط خلال السنوات العشر الماضية، الوسيط: الوطن، سنة 2023.
9. خالد القصار. «اقتصاد الميليشيات» يبتلع «اقتصاد الدولة»، المجلة، سنة 2024.
10. الجزيرة نت، المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، موسوعة الجزيرة، سنة 2024.
11. البنك الدولي، تقييم مشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأضرار الفيضانات الكارثية في ليبيا، البنك الدولي، سنة 2024.
12. محفوظ ولد السالك، المجال العسكري: بوابة القوى الدولية لتعزيز نفوذها بالساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2024.
13. مركز الجبهة الوطنية للدراسات، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011–2022) – جزء 4، جبهة الوطنية للدراسات، سنة 2024.
14. صحيفة ليبيا أوبزرفر، وزير النفط: الشركات الأجنبية استغلت الوضع السياسي في ليبيا لزيادة حصصها، ليبيا أوبزرفر، سنة 2023.
15. تقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المسار السياسي والتقدم المؤسسي في ليبيا، الأمم المتحدة، سنة 2023.
16. بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجًا، الجزيرة للدراسات، سنة 2023.
17. الجزيرة نت، الصراع على النفط... الحرب الخفية للقوى الدولية في ليبيا، الجزيرة، سنة 2023.
18. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير حلول النزوح – ليبيا، IOM ليبيا، سنة 2023.
19. حيدر سعيد، مأزق الشرق الأوسط في أمن الطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2022.

20. الباروميتر العربي، تقرير ليبيا – الدورة السابعة، أكتوبر سنة 2022.
21. الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في أفريقيا 2022 (Africa Energy Outlook 2022)، سنة 2022.
22. منظمة الفاو ومكتب أوتشا، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في ليبيا، سنة 2022.
23. إغناسيو فيوينتي كوبو، ليبيا: فرصة طاقية لأوروبا وإسبانيا، المعهد الإسباني للدراسات الاستراتيجية، سنة 2022.
24. عبدالله فارس القزاز، المؤسسة العسكرية الليبية بين مهام لجنة 5+5 واحتمالات التوحيد، مجلة تفاصيل للدراسات الأمنية والسياسية، سنة 2022.
25. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير حول الحوكمة والشفافية في قطاع النفط الليبي، سنة 2021.
26. UNSMIL، تقرير متابعة أمن المنشآت النفطية في الهلال النفطي، نيويورك: الأمم المتحدة، سنة 2021.
27. المركز الديمقراطي العربي، القطاع النفطي الليبي بعد الثورة: تحديات الإدارة والسيطرة، سنة 2021.
28. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة النفطية الليبية: الإغلاقات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، الرباط، سنة 2021.
29. المركز العربي للبحوث والدراسات، أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011، سنة 2021.
30. إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، إشادة أممية بمخرجات مناقشة اللجنة الاستشارية للحوار السياسي الليبي – جنيف، سنة 2021.
31. صندوق السلام، مؤشر الدول الهشّة – التقرير السنوي 2021، واشنطن، سنة 2021.
32. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصاد الليبي بعد الثورة: التحديات الهيكلية والنمو النفطي، سنة 2021.
33. أوابك، التقارير السنوية لإنتاج وتصدير النفط والغاز في ليبيا (2011–2021)، سنة 2021.
34. منظمة الصحة العالمية، التقرير السنوي لمكتب ليبيا – 2021، سنة 2021.
35. البنك الدولي، الرصد الاقتصادي لليبيا: تجاوز الأزمة، سنة 2020.

36. عبد الله الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات، الإسكوا – الأمم المتحدة، سنة 2020.
37. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، الأمم المتحدة، سنة 2020.
38. مصرف ليبيا المركزي، بيان رسمي حول خسائر وقف النفط، الأناضول، سنة 2020.
39. مجلس الاتحاد الأوروبي، قرار المجلس 472/2020 بشأن عملية إيريني، سنة 2020.
40. المركز الديمقراطي العربي، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على ليبيا، سنة 2020.
41. وولفرام لاخر، الأثرياء والإعلام والمرتزقة: شبكات الصراع عبر أفريقيا والشرق الأوسط، دراسات POMEPS، سنة 2020.
42. منظمة العمل الدولية، معدل بطالة الشباب – ليبيا، ILOSTAT، سنة 2020.
43. محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2019.
44. مارك–أنطوان بيروز دو مونكلو، الدور المتنامي لروسيا في ليبيا، EUISS، سنة 2019.
45. محمد إبراهيم، الدول الداعمة لخليفة حفتر: المعلن والخفي، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2019.
46. إبراهيم نوار، الدور الإماراتي في ليبيا: ما خفي كان أعظم، القدس العربي، سنة 2019.
47. منية غانمي، ماذا وراء الاتفاق العسكري بين تركيا وحكومة الوفاق؟ العربية نت، سنة 2019.
48. ستيفن رايت، الخليج في 2019: الجغرافيا السياسية للطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2019.
49. يونيسف، تقرير الوضع الإنساني في ليبيا – يناير–مارس 2019، اليونيسف، سنة 2019.
50. مجموعة الأزمات الدولية، بعد المواجهة في الهلال النفطي – تقرير 189، بروكسل، سنة 2018.
51. ماتيو إيلاردو، التنافس بين فرنسا وإيطاليا حول ليبيا، المعهد النمساوي لأوروبا وسياسات الأمن، سنة 2018.
52. الحسين الشيخ العلوي، سياقات التصعيد في الهلال النفطي الليبي ودلالاته، الجزيرة للدراسات، سنة 2018.
53. مركز الجزيرة للدراسات، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي، سنة 2018.
54. الجزيرة، بين فرنسا وإيطاليا: من يقضم كعكة ليبيا؟ الجزيرة نت، سنة 2018.

55. جيسون باك، رولاند سميث، كريم مزران، أصول وتطور تنظيم داعش في ليبيا، المجلس الأطلسي، سنة 2017.
56. توزداي ريبتانو، مارك شـــاو، ليبيا: القوة والهوية والتجارة غير المشـــروعة، UNUCPR، ســـنة 2017.
57. وزارة الخارجية القطرية، بيان دعم حكومة الوفاق الوطني، سنة 2016.
58. عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا، الجزيرة للدراسات، سنة 2014.
59. لطفي القطري، النفط الليبي والاقتصاد: من الثورة إلى الاضطراب، مركز كارنيغي، سنة 2014.
60. فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة والأمن، كارنيغي، سنة 2014.
61. إبراهيم منشاوي، مستقبل الدولة في ظل الجماعات المسلحة، مركز الأزمات العربية للدراسات، سنة 2014.